

العدالة الاجتماعية في الأردن



العدالة الاجتماعية في الأردن

نحو إرساء قاعدة لنقاش العدالة الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية



ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
REGIONAL OFFICE PALESTINE

فريق المشروع:
اي. جيه. كارمل: رئيس وحدة الابحاث
علي البطران: منسق المشروع
محمد الحسيني: مدير مركز هوية

عمان 2014



مركز هوية
ص.ب. 5650
عمان، الأردن 11953

www.identity-center.org
info@identity-center.org
هاتف: +962.6.565.5856
فاكس: +962.6.565.5926
Twitter: @Identity_Center
Facebook: Identity Center

يتقدم مركز هوية بجزيل الشكر لكل من خوليو مورينو سيرجيانو وجينيفر لبيغ لكل المساعدة التي قدمها في التحضير وكتابة هذا البحث. كما نتقدم ايضا بجزيل الشكر لكل من فاطمة بني ياسين ونبيلة غيشان وفائد البستنجي لمساعدتهم لنا في التنسيق للحلقات النقاشية. وأخيرا شكر خاص نوجهه لكل اولئك الذين شاركونا سواء عن طريق مشاركتهم بالحلقات النقاشية او من خلال المقابلات الشخصية، حيث ان مشاركتكم جميعا أثرت هذا البحث.

ترجمة البحث : فيصل الزوايدة
تصميم البحث : إل روز مو

تم دعم انتاج هذا التقرير من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الأقليمي فلسطين.
محتويات هذا التقرير مسؤولية مركز هوية ولا تعبر بالضرورة عن اراء مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

المحتويات

1.....	المقدمة.....
2.....	المنهجية.....
6.....	الجزء الأول: تعريف العدالة الاجتماعية.....
6.....	هل يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوما مفيدا؟
8.....	ثلاثة تصورات للعدالة الاجتماعية.....
8.....	العدالة من زاوية قانونية.....
11.....	العدالة من زاوية منطقية.....
16.....	العدالة من زاوية العدل او الانصاف.....
20.....	العدالة الاجتماعية: تعريف ديناميكي.....
25.....	الجزء الثاني: كيف يتم فهم العدالة الاجتماعية في الأردن.....
26.....	العدالة الاجتماعية على أنها العدالة القانونية.....
27.....	تأثير الاسلام على فهم الاردنيين للعدالة الاجتماعية.....
29.....	العدالة الاجتماعية على أنها العدالة من زاوية منطقية.....
31.....	جانب غير اجتماعي للعدالة الاجتماعية.....
34.....	الجزء الثالث: (بعض) قضايا العدالة الاجتماعية الرئيسية في الأردن.....
34.....	عدم المساواة السياسية.....
36.....	نظرة سريعة تاريخية لهيكلية السلطة في الاردن.....
38.....	الديموقراطية الدفاعية.....
42.....	أعضاء مجلس النواب: انتخاب أم اختيار؟
46.....	عدم المساواة الاقتصادية.....
49.....	من يجني فائدة تحصيل الضرائب؟
54.....	عدم المساواة بين الأرياف والمدن.....
57.....	عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي.....
60.....	قانون الأسرة: "متساوون ولكن مختلفون".....
64.....	حقوق المواطنة للنساء.....
68.....	حالات عدم المساواة في المواطنة.....
71.....	على من تطبق العدالة الاجتماعية؟
73.....	اللاجئون.....



- 79 العمالة الوافدة
- 81 حدود العدالة الاجتماعية
- 84 الخاتمة: هل العدالة الاجتماعية سراب؟

شهد النصف الأخير من القرن الماضي وفرة بالكتابات المعنية بالعدالة الإجتماعية. ومع كل هذا الزخم، غدا هذا المفهوم أحد المفردات الأساسية في التنمية وأصبح جزءاً من الخطاب التنظيمي وركناً أساسياً من أركان العديد من المنظمات غير الحكومية. لكن وفي المقابل، لم يصل هذا المفهوم بعد إلى حالة الشبوع في الأردن. ولم يتم تبني هذا المفهوم من قبل المنظمات غير الحكومية أو مراكز الدراسات في الأردن، ولم يدخل هذا المفهوم بمفردات حديث الأردنيين أو بما يناقشونه من مواضيع. ولا يمكن القول بأن غياب هذا المفهوم يعني عدم إمكانية تطبيقه بداخل السياق الأردني. بل على العكس، يظهر لنا "الظلم الاجتماعي" ظهوراً طاعياً في المملكة، وشائعاً لدرجة قيام العديد من المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية بالعمل باتجاه تصحيح هذه الحالة من الظلم الاجتماعي. وبذلك، يمكن القول بأنه وبالرغم من غياب مصطلح "العدالة الاجتماعية" عن خطاب المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات السياسية في الأردن، إلا أن العديد من هذه المنظمات تتخبط بالعمل باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولا تهدف هذه الورقة التي ستبدأ باستعراض ما تم القيام به بصدد مكافحة الظلم الاجتماعي في المملكة، إلى ان تكون بوابة للعمل باتجاه العدالة الاجتماعية في الأردن، بل ان تشكل مرحلة أولى من مشروع أكبر يهدف به مركز هوية إلى تقديم المفاهيم والأدوات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية إلى السياق الأردني وإلى إدراجها بالخطاب العام. ويهدف بهذه الورقة التعريفية بالعدالة الاجتماعية في الأردن إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1. توفير إطار عمليّ و مفردات تسهم في تحليل مشاكل غياب العدالة الاجتماعية في الأردن.
 2. إرساء قاعدة تمثل اساساً لفهم أفضل للطريقة التي يفهم بها الأردنيون العدالة الاجتماعية.
 3. العمل على تحديد إشكاليات العدالة الاجتماعية الأكثر أهمية في الأردن.
- . وسيتم تخصيص فصلٍ محدد بهذه الورقة لكل غرض مما ذكر .

تُعنى هذه الورقة، والمشروع الأكبر الذي هي جزء منه، بقضايا العدالة الاجتماعية في الأردن. ومن أجل تشجيع البحث العلمي الابداعي، ستعتمد مراحل هذا المشروع المتعاقبة على مصادر أساسية للبيانات بدراسته لحالات محددة للظلم الاجتماعي في الأردن. ومع أن هذه الورقة التعريفية ستركز على قضايا محددة في الأردن، ستكون بمثابة نقطة انطلاق لأعمال مركز هوية المستقبلية بخصوص العدالة الاجتماعية. ولتسهيل تحقيق هذه الأهداف المترادفة، تحتوي هذه الورقة على بحث رئيسي مبني على الأنشطة، وتحتوي أيضاً على كمية مهمة من الدراسات المختصة بهدف التأسيس لدراسات في العدالة الاجتماعية وتقديم سياق سياسي وتاريخي يمكن من خلاله الوصول إلى تحليل أعمق للقضايا المحددة.

تطلب تحقيق كل من الاهداف المذكورة أعلاه مداخل بحثية مختلفة ومتتالية. حيث بدأ المشروع بفترة ممتدة من البحوث المكتبية، تركزت على تأسيس بنية نظرية صلبة لفهم العدالة الاجتماعية. ومع أن الورقة استخدمت بتعريفها لمفهوم العدالة الاجتماعية صيغة ليبرالية، وربما غريبة للمفهوم، إلا أن البحث المكتبي ركز على الحصول على فهم كلي للعدالة الاجتماعية بمختلف تصورات المفهوم المطروحة. ولذلك، وبدلاً عن الخوض بتقديم كافة الصيغ المتشعبة عن العدالة الاجتماعية، تقوم هذه الورقة بتقديم أداة لتحليل مختلف مفاهيم العدالة الاجتماعية. ولتحقيق ذلك، تقدم هذه الورقة ثلاثة تصورات أساسية للعدالة تتبثق منها مختلف طرق فهم العدالة الاجتماعية. وبهذه الطريقة، تقدم هذه الورقة مدخلاً تتم من خلاله مناقشة المفاهيم المختلفة، والمتناقضة أحياناً، للعدالة الاجتماعية من دون افتراض أي فضل لأحد المفاهيم على الآخر.

وكان التأسيس لآطار العمل المقارن هذا لتفحص مختلف تصورات العدالة الاجتماعية متطلباً مسبقاً للشروع بالمرحلة التالية من البحث. وبالانتقال من البحث المكتبي الصرف، قام مركز الهوية بعقد مجموعة تركيز في عمان مع بعض مختصي التنمية المحلية بغرض مناقشة آرائهم عن العدالة الاجتماعية وعن الممارسة المثلى فيما يتعلق بمناقشة الموضوع في الأردن. وعُدل مركز هوية عن نيته الإبتدائية بعقد المزيد من مجموعات التركيز مع الخبراء فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، إذ قادتنا مجموعة التركيز الأولى في عمان إلى عقد المزيد من مجموعات الحوار التي تضمنت مشاركين من مختلف المناطق والمجموعات



العمرية والخلفيات والأديان وذلك بغاية تحقيق فهم أعمق لنظرة الأردنيين للعدالة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، نظم مركز هوية أربعة مجموعات نقاش بمناطق مختلفة من المملكة في اربد والكرك ومخيم غزة في جرش ومادبا. وتم اقامة المجموعات الثلاث الأولى (تلك التي كانت في اربد والكرك ومخيم غزة) بمشاركة النساء والرجال على حد سواء. ولكن، وبسبب مخاوف من عدم ارتياح النساء للتعبير عن آرائهن بقضايا تتعلق بالمساواة بين الجنسين في بيئة حوارية مختلطة، تم دعوة النساء فقط لحضور المجموعة الأخيرة في مادبا.

ولتجنب عقد مجموعات تركيز ذات تخطيط صارم قد تقيد اتجاه الحوار، استخدمنا منهجاً مرناً لمجموعات النقاش بهدف السماح للمتناقشين بإدارة الحوار. وتم اختيار هذه الطريقة لرغبتنا بتجنب تشكيل افكار المتحاورين عن العدالة الاجتماعية والظلم الاجتماعي قبل أن يقولوا آرائهم عن الموضوع. ولذلك، وعضاً عن طرح أسئلة محددة ومباشرة، افتتحنا كل مجموعة نقاشية بالطلب من المشاركين أن يقوموا بوصف فهمهم للعدالة الاجتماعية وأن يقوموا بشرح لماذا يفهمونها بذلك الشكل، أي ان يقوم كل منهم بتقديم مصادر معرفته التي شكلت فهمه الخاص للعدالة الاجتماعية. ومكنتنا اجاباتهم من رسم خريطة ذهنية لتفسيراتهم المختلفة لمفهوم العدالة الاجتماعية.

ثم وجهنا النقاشات إلى السياق الأردني وإلى أمثلة حيّة عن الظلم الاجتماعي في المملكة. ولكن، ولأنه اتضح لنا من خلال تعريفات المشاركين السابقة للعدالة الاجتماعية وجود مفهوم للعدالة الاجتماعية نابع من العدالة القانونية (وهو مفهوم سيناقش فيما يلي من الورقة) ولأنه اتضح لنا وجود طيف واسع من التصورات المتشعبة والمتناقضة للمفهوم، لم نر جدوى من الطلب من المشاركين من تحديد حالات "ظلم إجتماعي" حرفياً. وعضاً عن ذلك، طلبنا من المشاركين تحديد مؤسسات و أنظمة وعادات وتقاليد أعتقدوا بكونها غير منصفة اوغير متكافئة أوغير عادلة منهجياً. ورغبنا بذلك تحفيز الاجابات التي تسلط الضوء على مواقف من الظلم الاجتماعي والمؤسسي والتي ظهرت لنا خلال مرحلة البحث المكتبي، وكذلك تحفيز تلك الاجابات التي تسلط الضوء على قضايا من الممكن أن نكون قد غفلنا عنها.



وبالرغم من محاولاتنا لتخطي قضايا الظلم القانوني، ذهب المشاركون في الحوار الى استخدام امثلة عن عدم المساواة الاجتماعية المرتبطة بالظلم القانوني. وحين قاموا بتقديم امثلة عن تلك المؤسسات والسلوكيات غير المنصفة، إتكىء المشاركون دائماً على قضايا مستهم بشكل شخصي بحت، ومع أن هذه الأمثلة الشخصية كانت مفيدة بدعم جهودنا المتتالية لتعريف قضايا أساسية من قضايا العدالة الاجتماعية في الأردن، لم يقدم أي من المشاركين في مجموعات التركيز أمثلة عن الظلم الذي قد يواجه بقية افراد المجتمع. وفي الحقيقة، لم يتطرق المشاركون إلى الجانب المجرد والضروري لتحديد الهيكليات والبنى التي عادة ما تخفي الظلم الاجتماعي.

ولعدم انخراط المشاركين في هذه الجوانب المجردة، تطلبت المهمة التالية لتحديد القضايا الاساسية من قضايا العدالة الاجتماعية انخراطا اكبر من جانبنا اكثر مما كنا نتوقع. وقام مركز هويّة بتجميع اشكال الظلم المختلفة والتي حددها المشاركون على أنها الأهم، ومن ثم بدأ مركز هويّة بتفحص كل شكل من الاشكال من خلال أطر عمل عامة وذلك بغرض البدء بفهم مسببات كل قضية. واستمر مركز هويّة بعقد لقاءات مع غيره من المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات السياسية والأكاديميين، وذلك خلال أغلب فترات البحث، وعلاوة على ذلك، عقد المركز سلسلة من المقابلات المعمقة عقب اقامة مجموعات النقاش. ومن خلال مقابلة الخبراء والافراد الذين مسهم شكل من اشكال الظلم الاجتماعي مباشرة وكما ظهرت في النقاش، تمكن مركز هويّة وبشكل أفضل من حصر القضايا التي تم التطرق اليها في مجموعات النقاش وتمكن كذلك من تحضير تحليلٍ أعمق لتشابكات هذه القضايا.

أدت عملية الدمج والتأليف بأن يقوم مركز هويّة على التركيز على أربعة مواضيع شاملة عن عدم المساواة الاجتماعية في الأردن: عدم المساواة السياسية، وعدم المساواة الاقتصادية، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة في الجنسية. وبالطبع، وبسبب الطبيعة الحيوية للعدالة الاجتماعية، يصعب لأي عملٍ القيام بمسح للقضايا الأساسية بشمولية. وعلى أي حال، تشمل هذه المواضيع الأربعة أغلب المواضيع التي ظهرت في قضايا النقاش، ونأمل من خلال مناقشة كل قضية على حدى بأن نتوصل إلى نقطة بداية للانخراط المستقبلي بالعمل في قضايا العدالة الاجتماعية في الأردن.

ويعد أن قمنا بمسح كل قضايا عدم المساواة الاجتماعية في الأردن، وبعد تقديمنا لآطار عمل عام لدراسة العدالة الاجتماعية، فإن مركز هوية يقصد بهذه الورقة أن تكون نظرة عامة تعريفية بمفهوم العدالة الاجتماعية في الأردن. ويمكن للنظرة التعريفية بمفاهيم العدالة والدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمقدمة بالجزء الأول من هذه الورقة بأن تقوم بدورين: الأول هو ان تكون مادة تثقيفية لأي شخص لا يمتلك الكثير من المعرفة بهذه المفاهيم، والثاني هو أن تقدم فهما أعمق للمدخل المنهجي المتبع في بقية هذه الورقة البحثية. وبهذا، ينبغي على الباحثين والعاملين بالعدالة الاجتماعية والذين يرغبون باستخدام الجزئين الأخيرين من الورقة كمادة مرجعية للمزيد من العمل والدراسة، ينبغي عليهم مراعاة اعتمادها على الجزء الأول وعلى صيغة المفاهيم الواردة بها.

هل يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية مفيداً؟

على الرغم من وفرة الدراسات عن العدالة الاجتماعية، إلا أنه يصعب الحصول على تعريف دقيق للمفهوم. ويظهر ذلك جلياً حين الاطلاع على ما يتوفر من مجلدات ضخمة تناقش قضايا العدالة الاجتماعية من دون الاهتمام بتقديم تعريف محدد لما يقصدون به حين يستخدمون مصطلح "العدالة الاجتماعية"، حيث يبدو وكأن هذه الكتابات تفترض لسبب ما أن هذا المصطلح مفهوم ضمناً. وينفس الوقت، أدت مناقشة المؤلفين الممتدة والمطولة لجوانب وتفاصيل العدالة الاجتماعية، إلى الزج بالمفهوم إلى درجات معقدة من التجريد مما أدى بالقارئ العادي بأن يتساءل إن كان وجود هذا المفهوم مفيداً بوجوده بين هذه الكتابات. ويبدو أيضاً، ولكثرة الكتابات عن المفهوم ولتعدد استخداماته بشتى السياقات (بداخل وخارج الدراسات الأكاديمية)، يبدو أن "العدالة الاجتماعية" قد غدت لمعظم الناس إختصاراً وريفاً للمفهوم الأعم "للعدالة" و"المساواة".

ونتيجة لهلامية المصطلح المستمرة، بدأ العديد من الكتاب بالتساؤل عن فعالية الاستمرار بالاعتماد عليه. ومن بين أكثر الكتاب شهرة، عبر الاقتصادي والفيلسوف الألماني فردريك هايك بمؤلفه "سراب العدالة الاجتماعية"، عن ذلك بقوله بأن "الأمبراطور قد تعرى"، أي بأن مصطلح "العدالة الاجتماعية قد غدا فارغاً وديم المعنى"¹. ويشير هايك أيضاً إلى أن "مستخدمي المفهوم الذين يستمرون باستخدامه باعتياد يقومون بذلك وهم لا يعرفون حقاً ما يعنون به ويستخدمونه ببساطة للتأكيد على أن ما يدعون له هو شيء مبرر من دون تقديم ما يكفي من الاسباب لوجوده"². ويختم هايك بالقول بأنه "إن تمكن من إخراج المصطلح من مفردات "زملائه"، سيعتبر ذلك "أعظم ما يمكن أن يقدمه"³.

¹ Friedrich Hayek, *The Mirage of Social Justice, Vol. II, Law, Legislation and Liberty* (London: Routledge and Kegan Paul, 1976), xi.

وللاطلاع على المزيد من النقاش عن التلاقي بين هايك وجون راولز، أنظر إلى كتاب: Andrew Lister, "The 'Mirage' of Social Justice: Hayek Against (and For) Rawls," CSSJ Working Papers Series, SJ017, June 2011. http://social-justice.politics.ox.ac.uk/materials/SJ017_Lister_MirageofSocialJustice.pdf

² Hayek, *The Mirage of Social Justice*, xi.

³ Hayek, *The Mirage of Social Justice*, 97.

ويبدو هنا هايك وكأنه قد تخلص من المفهوم برمته. ولا يمكن القول ببطلان المصطلح بمجمله فقط لاستخدامه بلا تأهيل أو بشكل خاطيء فيما سبق⁴. وعلى الرغم من استخدام المفهوم بشكل مفرط نوعاً ما ومع أن الكثير من الجدل قد تم حوله، مما أدى به إلى درجات معقدة من التجريد، لكن بقيت أسس العدالة الاجتماعية مهمة جداً. إذ توفر هذه الأسس المدخل الذي يمكن من خلاله صياغة القواعد المؤسسة لمجتمع عادل ومن ثم تحديد أشكال الظلم في المجتمع والعمل لإصلاحه. ومع ذلك، ولتجنب الدخول بالافكار المجردة والعموميات، يجب أن نعمل أولاً على تحرير العدالة الاجتماعية من القشور الغامضة والزائدة عن الحاجة والمتركمة على المفهوم نفسه. ويتضمن ذلك دراسة للتطور التاريخي للمفهوم وللمفهوم العدالة بشكل عام، مما يمكننا في المحصلة من فهم اعمق وتطبيق أفضل لاطر عمل العدالة الاجتماعية بشكل خاص.

في المقابل، ومع انه من الضروري ان تقوم هذه الورقة بدراسة التطور الحاصل بافكار العدالة الاجتماعية من اجل التأسيس لارضية صلبة تبنى عليها الدراسة اللاحقة للعدالة الاجتماعية بداخل السياق الاردني، إلا أنه من غير الممكن، ومن غير المستحب، أن يكون قصد هذه الورقة مسحاً شاملاً لكل الجدل المحيط بالمفهوم. إذ تسعى هذه الورقة عوضاً عن ذلك إلى تقديم نظرة عامة عن المفاهيم الاساسية المتعلقة بأفكار العدالة والعدالة الاجتماعية وذلك بغرض الوصول إلى إطار عملٍ ناجع لدراسة السياق الأردني. وتبعاً لذلك، تسعى هذه الورقة لرسم معالم الطريق عبر مختلف الدراسات الاكاديمية والنقاشات الفكرية بغرض الوصول بثباتٍ إلى مناقشة القضايا الملموسة فيما يتعلق بعدم المساواة الاجتماعية في الأردن. وبنفس الوقت، يتوجب علينا أن نتجنب بعض المسارات الممكنة وإن كانت مهمة نوعاً ما، وذلك كي يكتمل سعينا نحو تحقيق اهدافنا من هذه الورقة بأسهل الطرق ومن اجل الابتعاد عن الانزلاق إلى المنعطفات الفكرية غير الضرورية.

وستقوم الورقة بتقديم عدد من الانجازات الفكرية فيما يخص نظرية العدالة، ومن خلال ذلك ستقدم ثلاثة مفاهيم مختلفة للعدالة: العدالة من زاوية قانونية، العدالة من زاوية منطقية، العدالة من زاوية العدل او

⁴ للمزيد عن ذلك، إطلع على: David Johnston, "Is the idea of social justice meaningful?" *Critical Review: A Journal of Politics and Society* Vol. 11, No. 4 (1997): 607-614.



الانصاف. وسيكون تقييمنا لهذه المفاهيم الثلاثة المختلفة والمتوازنة للعدالة، مفيداً لتأسيس اطار عمل مقارن لتحليل ودراسة التصورات المختلفة للعدالة الاجتماعية والموجودة عبر السياقات المختلفة. ويظهر لنا بأن كل تصور من التصورات المختلفة للعدالة الاجتماعية هو وبالاساس مبني على واحد أو أكثر من مفاهيم العدالة. وبهذا، فان التمكن من استيعاب تبعات وتطبيقات كل مفهوم من مفاهيم العدالة سيمكننا من زيادة قدرتنا على مقارنة المفاهيم المختلفة للعدالة الاجتماعية، ويمكننا كذلك من تطبيق المفهوم وبفعالية على القضايا الملموسة في الأردن.

ثلاثة تصورات للعدالة الاجتماعية

العدالة من زاوية قانونية

لجأت بعض المحاولات الأولى لتعريف العدالة الى ربطها بالقوانين السارية. ويسمى هذا التصور للعدالة عادة "بالعدالة القانونية"⁵. اذ يعتبر القانون او القاعدة القانونية بأنها "عادلة قانونياً" إن تم اتباعها بناء على قواعدها المرساة في المجتمع. وتظهر جلياً الفائدة الجوهرية لتحقيق نظام تسوده العدالة القانونية ويسوده تحقيق اتباع القواعد والعقوبات على الدوام. فعند تطبيق القانون على نحو ثابت، يعرف من تطبق عليهم القوانين واجباتهم ويعرفون كيف يتماشون معها. وتبعاً لذلك، فحتى لو تم اعتبار القانون غير عادلاً او منصفاً حسب معايير البعض، إلا أن له أفضلية التطبيق الثابت، اذ سيقع ظلم أكبر على البعض الذين يعتبرونه غير منصفاً إن لم يطبق القانون بشكل ثابت على الجميع⁶.

ويمكن تتبع اعتماد مفهوم العدالة من زاوية قانونية إلى ما يعرف بشريعة حمورابي، وهي أولى الأمثلة المعروفة لقيام حاكم بصياغة متن من القوانين بطريقة يسهل فهمها من قبل الناس. وكان من آثارها على البابليين أنها وفرت الطريقة التي استبدلت وضع الاشخاص المحكوم عليهم بجنحة ما تحت رحمة الحاكم،

⁵ يوجد جدالٌ واسعٌ حول استخدام مصطلح "العدالة القانونية" أو بالانجليزية "legal justice"، للمزيد، اطلع على:

Wojciech Sadurski, "Social Justice and Legal Justice," *Law and Philosophy* Vol. 3, No. 2 (1984): 329-354.

⁶ John Rawls, *A Theory of Justice, Revised Edition* (Cambridge: Harvard University Press, 1999), 51.

بل قدمت هذه الشريعة القانونية للناس المعرفة التي يحتاجون إليها لمعرفة ما هو مسموح بفعله وما هي العقوبة التي قد تقع بحال خرق أحدهم لقوانين الشريعة.

وبالرغم من أن شريعة حمورابي كانت قد أتاحت تحقيق نظام قانوني يتسم بالثبات وله أفضلية بطبيعة الحال على النظم القانونية التي لا تحوي على قوانين معرفة ويتم بها التعامل مع كل فعلٍ بشكل مختلف، بالرغم من ذلك، إلا أن شريعته لم تضمن بأن يعامل القانون جميع أفراد المجتمع على نحو متساو. وبالْحَقِيقَة، فلقد تضمن ذلك النظام القانوني وبشكل صريح وجود مجموعات مختلفة من القوانين والعقوبات للمجموعات السكانية المختلفة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، تضمن النظام قانوناً هو "إن ضرب رجلاً امرأة حرة فأجهضت، سيدفع عشر شواقل تعويضاً لخسارتها". وفي المقابل، "إن ضرب رجلاً أمة رجل آخر، فأجهضت، عليه دفع شاقلين إثنين"⁷. وعلى الرغم من تعارض هذا القانون مع أوسع مفاهيمنا للعدالة الاجتماعية بجانبها المتعلق بالمساواة، فإن الإلتزام التام بالقانون سيكون كافياً لتحقيق العدالة القانونية.

ومع التوسع اللاحق لمعنى العدالة في كتابات افلاطون وارسطوطاليس، ومع أن كتابات كل منهما تمثل معلماً هاماً من معالم فلسفة العدالة، إلا أن نظرياتهم حافظت على التعبير عن العدالة بما هو قانوني. فعلى سبيل المثال، وكتاب الجمهورية، يشدد افلاطون على أن خدمة المجتمع تتأتى حين يقوم كل فردٍ من أفرادها بوظيفة محددة. ويشدد أيضاً على أن للدولة طبيعة ما تحدد اجزاءها وكيفية ترتيب تلك الاجزاء. وتتأتى العدالة في الدولة حين ينظم كل جزء من المجتمع بشكل سليم⁸.

ولتحقيق النظام السليم للدولة، يتوجب على كل فرد بالمجتمع القيام بوظيفته على أكمل وجه. فبالنسبة لافلاطون، فإن الفرد لا يحقق اكتفائه بذاته، بل يعمل كل فردٍ وفعاليتها أكبر إن تخصص بصناعة ما محددة ويعتمد على تخصصات بقية أفراد المجتمع⁹. وبهذا، فإن تحقيق التكافل المجتمعي هذا، وتحقيق العدالة بالدولة كنتيجة له، يتطلب من كل فرد في المجتمع القيام بوظيفة اجتماعية تقابل تكوين روحه الذاتية¹⁰. ويركز افلاطون، بمعرض حديثه عن أهمية قيام الفرد بسلوك عادل ليحقق وظيفته في المجتمع، يركز على

⁷ "The Code of Hammurabi," (Trans. L.W. King) *The Avalon Project: Documents in Law, History and Diplomacy*, Laws 209 and 213. << <http://avalon.law.yale.edu/ancient/hamframe.asp> >>

⁸ Plato, *The Republic of Plato*, trans. Allan Bloom (New York: Basic Books, 1991), 433a-444e

⁹ Plato, *The Republic of Plato*, 462 a-c, 443d

¹⁰ Plato, *The Republic of Plato*, 443c-444a, 441d.

ان طاعة الفرد للدولة الجيدة (وهي الدولة التي تتواءم مع نظامها الطبيعي) تساعده لتحقيق النظام المناسب مع روحه، اي وجود عدالة بروحه¹¹.

إذا، عند افلاطون، فالفروقات الطبقيه ضرورية لإتمام أداء المجتمع بشكل فعّال، وتتأتى العدالة عند حصول كل فرد على ما ينبغي له الحصول عليه بناءً على مكانته في المجتمع. وفي النتيجة، يعني افلاطون بأن الفرد حين يكون غير مساوٍ لنظيره في المجتمع، لا يتم التعامل معه بمساواة. ويكون أفلاطون هنا مشابهاً لجمهوري، إذ يسمح بأن يكون تعريف العدالة مختلفاً عند الأشخاص المختلفين بناءً على ظروفهم التي تحيط بهم منذ ولادتهم. وتبعاً لذلك، فإن الوصول لمجتمع عادل لا يعتمد على تصحيح او تغيير النظام القائم، بل أن المؤسسات المجتمعية تستمر بوظائفها، وبهذا يتطلب تحقيق العدالة الخضوع لقوانين الدولة الناشئة طبيعياً.

ويطور أرسطوطاليس مفهوم العدالة بكتابه "علم الأخلاق إلى نيقوماخوس". ويظهر تصوره للعدالة مبنياً على اتباع حكم القانون، ويستند ارسطوطاليس بذلك بأن القانون يعبر عن مصالح كافة المواطنين وينبغي له خدمة كافة المواطنين في المجتمع. ويظهر بأنه قد استبق الحديث الحالي عن توزيع مصادر الدولة، إذ مال ارسطوطاليس إلى القول بأن تحقيق العدالة يأتي حين يحصل كل فرد على حصته المنصفة من الصالح والطالح. بينما، وكما افلاطون، لا ينظر ارسطوطاليس إلى افراد المجتمع على أنهم متساوون، وبالتالي، لا يعتقد بوجود التوزيع المتساوي. إذ يعتقد بأن الأفراد المتساوون يحق لهم حصصاً متساوية، بينما لا ينطبق هذا على حصص من لا يساوهم¹². ومثل افلاطون، يحدد ارسطوطاليس حصة كل فرد بناءً على مصالح الدولة.

إذا، فإن مشروعية الدولة وقانونها والحاجة إلى الخضوع التام لهما، تُبنى على الافتراض بأن القانون موجود لتأمين الرغد للمجتمع ولأفراده¹³. وكما عند افلاطون، فإن مفهوم ارسطوطاليس للعدالة هو مفهوم مبني

M. B. Foster, "On Plato's Conception of Justice in the Republic," *The Philosophical Quarterly* ¹¹
Vol. 1, No. 3 (Apr. 1951): 208

Aristotle, *Nicomachean Ethics*, trans. Robert C. Bartlett and Susan D. Collins (Chicago: ¹²
University of Chicago Press, 2011), V, 3.

Delba Winthrop, "Aristotle and the Theories of Justice," *The American Political Science Review* ¹³
Vol. 72, No. 4 (Dec. 1978): 1203.

على ما هو قانوني. فالقانوني هنا هو العادل. وبهذا، فإن مكانة الفرد منذ ولادته في مراتب المجتمع الموجودة هي ما تحدد الحقوق الممنوحة له.

تُعد صيغة الحقوق عند افلاطون وارسطوطاليس نقطة محورية بسبب تعريفها المحدد لما يمتلكه الفرد من حقوق وما يتضمن امتلاك ذلك الحق، وتعد هذه الصيغة أساس أي نظرية للعدالة. إذ تتطلب العدالة موازنة بين الحقوق. ويمكن لنا من خلال النظر إلى طريقة تعريف أي نظرية لحقوق الافراد، يمكن لنا معرفة أي مفهوم للعدالة بُنيت هذه النظرية عليه. فعند افلاطون وارسطوطاليس، فإن حقوق الافراد تحددها مكانته عند ولادته ضمن هيكل المجتمع المحدد طبيعياً. ولأن مفهوم العدالة يحدد ما هو عادل بناء على الهيكلية المجتمعية القائمة، فإن افلاطون وارسطوطاليس لا يرون عدم المساواة في الحقوق بين الافراد التابعين لطبقات اجتماعية مختلفة على أنه شكل من اشكال الظلم، بل يرونه على أنه انسجاماً مع الطبيعة المنشئة لهيكلية المجتمع. فمثلاً، لا يعترض افلاطون او ارسطوطاليس على العبودية الموجودة في مجتمعاتهم. ولا يرون بوجودها نقيضاً لنظمهم الديمقراطية التي يزعمونها. إذ ويكون العبودية متسقة مع القانون، يتم اعتبارها عادلة أيضاً.

العدالة من زاوية منطقية

ظهر عدد من تصورات العدالة الأكثر شمولية مع ظهور بعض من أديان العالم الرئيسية (اليهودية، والمسيحية، والاسلام والبوذية) والتي سعت نحو تصورات للانسانية الربوبية المرتبطة بالهة تلك الاديان¹⁴. ولكن ومع مأسسة هذه الأديان مع مرور الوقت، بدأ ظهور وترسيخ هيكلية عاكسة لبنية الدول الناشئة وأدت فيما بعد إلى إضعاف فكرة العدالة الشاملة. ومن ثم، ومع ظهور أفكار العقلانية والعلمانية الإنسانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومع عودة الاهتمام بمفهوم العدالة، بدأ بعض من المفكرين المهمين بمحاولة التبرير العقلاني للهيكلية القائمة وحكم الملكيات المطلقة¹⁵.

¹⁴ Michael Reisch, "Defining Social Justice in a Socially Unjust World," *Families in Society: The Journal of Contemporary Human Services* Vol. 83, No. 4 (2002): 344.

¹⁵ يظهر واحد من أهم الأمثلة على هذا بكتاب توماس هوبز المعنون "Leviathan" حيث يدافع هوبز عن فكرة أن بناء سلطة الدولة بعيداً عن المجتمع يُعد ضرورياً لضمان انشاء القوانين المطلوبة ودعمها بما يكفي لمنع الافراد من إيذاء بعضهم البعض وما ينتج عن من ظلم. للمزيد، أنظر بكتاب:



وبالتزامن مع ذلك، شهدت الفترة الحديثة بداياتها أولى المحاولات الفعلية لنقد النظام الاجتماعي السائد. وركزت الثورة العلمية وعصر النهضة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر تقريباً، على الحصول على حقائق شاملة وتطبيقها على إعادة صياغة المجتمع. وبالتوازي مع محاولات عقلنة الهيكليات القائمة باستخدام المنطق، استخدم المفكرون الجدد المجددون نفس المناهج العلمية لبناء نظريات لتفسير شيوع عدم المساواة الاجتماعية.

وكان أحد أهم المنخرطين بالكتابة عن نظريات العدالة خلال تلك الحقبة الزمنية هو الفيلسوف الانجليزي جون لوك. وكتابته المشهور "مقالتان عن الحكومة"، يهاجم لوك نمط الحكم العشوائي والمطلق ويحدد بكتابه أفكاره الذاتية لتحقيق مجتمع أكثر تحضراً يستند على العقد الاجتماعي. وبمعرض رده على التبريرات العقلانية للحكم المطلق¹⁶، يدافع لوك عن فكرة أن كل البشر قد ولدوا أحراراً متساوين ولهم "الحرية والمساواة الطبيعية"¹⁷. وبهذا، وبالنسبة للوك، لا يحق للأفراد ممارسة النفوذ على غيرهم الا بحال وجود عقد مسبق. ويبنى لوك أفكاره على فهمه لقانون الطبيعة، والذي يمكن للبشر فهمه بحواسهم وبالمنطق ايضاً، أو ما يطلق عليه "صوت الإله" في الانسان¹⁸. ويرى لوك بأن "قانون الطبيعة الأساسي" هو حفظ البشرية. وبهذا، فللفرد مهمتين اثنتين، حفظ نفسه وحفظ الآخرين¹⁹.

ويتبنى هنا لوك، مع فهم مختلف قليلاً، افكار توماس هوبز عن "حالة الطبيعة". ويرى لوك حالة الطبيعة على أنها تصوير تاريخي واخلاقي للوجود الانساني²⁰. وبحالة الطبيعة، يولد كل البشر أحراراً ومتساوين ولهم الحرية "بتنظيم افعالهم والتخلي عن ما يملكونه وعن الاشخاص تبعاً لما يرونه صالحاً"²¹. وبحالة الطبيعة المفترضة، يتساوى الجميع وتكون حالة القوة او النفوذ التي يتمتع بها احدهم على الآخر تبادلية

Thomas Hobbes, *Leviathan: Or the Matter, Forme, and Power of a Common-Wealth Ecclesiasticall and Civill*, ed. Ian Shapiro (Yale University Press, 2010).

E. Clinton Gardner, "John Locke: Justice and the Social Compact," *Journal of Law and Religion* ¹⁶
Vol. 9, No. 2 (1992): 351

John Locke, *Two Treatises of Government*, ed. Peter Laslett (Cambridge: Cambridge University ¹⁷
Press, 1988), I. 67.

Gardner, "John Locke," 352. ¹⁸

Locke, *Two Treatises of Government*, II. 135. ¹⁹

Richard Ashcraft, "Locke's State of Nature: Historical Fact or Moral Fiction?" *The American* ²⁰
Political Science Review Vol. 62, No. 3 (Sept. 1968): 898.

Locke, *Two Treatises of Government*, II. 4. ²¹

فيما بينهم. وبخضوع كل فرد إلى نظام الطبيعة، يمتلك كل فرد نفس الحقوق والواجبات الأساسية. ويبقى الوضع هكذا ما لم ينخرط الفرد ويمليء ارادته بمجتمع سياسي فيخضع بذلك لعقد اجتماعي مختلف.

وعلى الرغم من كون المرء حراً بحالة الطبيعة، يعتقد لوك بأن الانسان هو كائن اجتماعي بطبيعته ولا يمكن له البقاء بمعزل عن المجتمع²². وبحالة الطبيعة، لا يوجد للناس قانون مسبق، او قاضي محايد، أو وسائل لتطبيق القوانين. ولهذا، يتحتم على الانسان وبشكل طبيعي تكوين المجتمعات السياسية التي تمثل هياكل تساعد الناس على محاولاتهم لحفظ انفسهم وحفظ الاخرين. وبهذا، فاعتماد الفرد على المجتمع لحفظ نفسه المقترن بالتزامه بالحفاظ على الاخرين، يلزمه هذا الاعتماد على العمل نحو حفظ المجتمع. ويشتق هذا الالتزام بالحفاظ على المجتمع، كما يرى لوك، من المنطق المشترك المتحصل من اعتماد الناس على المجتمع وواجباتهم الأساسية.

بالنسبة للوك، فإن تحقيق عقد اجتماعي بين الناس يمثل بداية المجتمع المدني²³. ويتم تكوين حكومة المجتمع بعد ذلك من خلال التأسيس المتفق عليه لسلطة حاكمة تمنح لها القوة. وبشكل موضوع القوة جزءاً أساسياً عند لوك. وفي الحقيقة، يشدد لوك على أن "السؤال الكبير" فيما يتعلق بالحكومة هو "ليس عن أهمية وجود قوة في العالم أو عن مصدرها، بل عن من ينبغي له امتلاكها"²⁴. ويبدو التحدي الذي اسست له افكار لوك بمواجهة هرمية السلطة الموجودة آنذاك واضحاً حين ننظر الى مفهومه الذاتي عن المجتمع العادل، حيث يتم وضع القوة بالناس عوضاً عن الحكومة. وعند لوك، لا يكون الناس رعاياً للحكومة بسبب الطبيعة او التاريخ، بل يشكل الناس نسل هؤلاء الذي اشتركوا بالعقد الاجتماعي²⁵. وتكون وظيفة الحكومة بذلك هي حفظ الحياة والحريات والممتلكات لكل الناس. وان فشلت الحكومة بتحقيق ذلك، فهي تخرق العقد الاجتماعي ويكون للناس الحق بإصلاح او ازالة الجهة الحاكمة.

ومع أن كتابات لوك تخلو من الحديث بالتفصيل عن مفهوم العدالة، إلا أنها فكرة رئيسية تظهر ضمناً بأيدولوجيته السياسية ككل. وفي الحقيقة، قام لوك ومن خلال رسم نظرية اخلاقية لكيفية عمل المجتمع،

²² Locke, *Two Treatises of Government*, II. 8.

²³ Gardner, "John Locke," 359.

²⁴ Ashcraft, "Locke's State of Nature," 899.

²⁵ Joshua Foa Dienstag, "Between History and Nature: Social Contract Theory in Locke and the Founders" *The Journal of Politics* Vol. 58, No. 4 (Nov. 1996): 987.

قام لوك بتقديم مفهوما للعدالة مناقضا لمفاهيم افلاطون وارسطوطاليس. إذ عند لوك، فإن سبب وجود الحكومة هو حفظ حقوق الناس. وبهذا لا تتركز العدالة على حفظ حالة المجتمع القائمة، بل على ضمان بقاء الحالة القائمة على انسجام مع الطبيعة، مما يعني ضمان عدالتها. ولا يتم تعريف العدالة بالقانون، بل يجب استخدام المنطق لتحديد إن كان القانون عادلاً. وإن كان النظام القائم غير منسجماً مع الطبيعة (والتي يقدر الناس على فهمها باستخدام المنطق) فيجب حينها اصلاح النظام.

وعلى الرغم من تجنبه لتعريف العدالة من خلال القوانين والهيكليات الموجودة، إستمروك على الاعتقاد بأن العدالة تملئها الطبيعة. وفي المقابل، لا يقوم جان جاك روسو، الذي ولد بعد وفاة لوك وبنى على مفهوم لوك للعقد الاجتماعي، لا يقوم روسو بالالتكاء على الطبيعة كنقطة مرجعية لقياس شرعية اي عقد اجتماعي، بل يدافع روسو عن ديمومة مفارقة البشرية للطبيعة. ويشدد روسو على أن العقود الاجتماعية تؤسس للحقوق الاساسية والتي لا تبنى على الطبيعة. وبالنسبة لروسو، "ما هو بشري على وجه الخصوص ليس هبة من الطبيعة، بل هو نتيجة لأفعال الإنسان أو ما أجبر على فعله بهدف تخطي أو تغيير الطبيعة: أي أن بشرية الانسان هي نتيجة لعملية تاريخية"²⁶. ويصل روسو إلى النتيجة القائلة بأن عدم المساواة الدائمة والموجودة في المجتمع هي "الأدلة القائلة بأن كل عللنا هي من صنعنا نحن"²⁷.

وبالفعل، ينقل روسو مفهومه عن العدالة بعيداً عن أي مرجعية لتراكيب أو قواعد موجودة. ويبدأ كتابه، *العقد الاجتماعي*، بعبارته المشهورة "يولد الإنسان حرّاً، ويوجد الإنسان مقيداً في كل مكان، وهو يظن أنه سيد الآخرين، وهو يظل عبداً أكثر منهم"²⁸. وتوجد هذه القيود حين يدخل الفرد بعقد اجتماعي فينزح عن نفسه حرية حالة الطبيعة ويوافق على ضوابط المجتمع. وعند روسو، تعتمد حرية الفرد على الآخرين. وينبغي على كل فرد الاعتماد على الآخرين، بدلا من أن لا يثق بهم، وذلك لتحقيق امكانيته القصوى. ولا يكن أحد سيد أحد، أو على الأقل تجمعهم علاقة تبادلية لدوري السيد والخادم، وذلك بسبب تساوي الجميع، فالكل متحرر ومستعبد بالتساوي من خلال العقد الاجتماعي.

²⁶ Leo Strauss, *Natural Right and History* (Chicago: University of Chicago Press, 1953), 274.

²⁷ Katrin Froese, "Beyond Liberalism: The Moral Community of Rousseau's Social Contract," *Canadian Journal of Political Science / Revue Canadienne de Science Politique* Vol. 34, No. 3 (Sep. 2001): 579-600.

²⁸ Jean-Jacques Rousseau, *The Social Contract* (New York: Hafner Press, 1947), 1.1.



ومن خلال ما سبق، يقودنا لوك وروسو إلى سؤال مهم هو "ما معنى أن يكون الفرد مساوياً؟". فعند افلاطون وارسطوطاليس، يقوم كل منهما بتقديم صيغته الخاصة للمساواة بنظرياتهم عن المجتمعات العادلة، وكلاهما، كما شاهدنا فيما سبق، يحصر تعريفه للمساواة بين أعضاء المجتمع الذي يحافظون على مواقعهم في المجتمع. ويشدد كل منهما على عدم عدالة منح حقوق متساوية لفردين يشغلان مواقع مختلفة في المجتمع. وتقدم نظرتي لوك وروسو للمجتمع كعقد يشترك به الأفراد الأحرار، بدلاً من الهيكلات التي تحددها الطبيعة، تقدم فهماً مختلفاً للمساواة.

يشدد كلا من المفكرين، لوك وروسو، على أن العدالة تتطلب كون جميع أفراد المجتمع متساوون، أي أن كلهم يتمتعون بحقوق متساوية. وبصيغ لوك وروسو، لا يحق لأي فرد القيام بشيء ما مالم يكن من حق بقية أفراد المجتمع القيام به. فعلى سبيل المثال، لا يحق لأحد أفراد المجتمع أن لا تتم سرقة من قبل الأفراد الآخرين مالم يوافق هو أو هي على عدم سرقة الآخرين. وعند لوك وروسو، تتطلب العدالة أن يستمتع كل أعضاء المجتمع بحقوق متساوية وأن يمتلك كل فرد أكثر الحقوق شمولية من دون أن ينقص من حقوق الآخرين في المجتمع. وبذلك، تتعارض أفكار لوك وروسو عن المساواة والحقوق مع أفكار افلاطون وارسطوطاليس. وعند لوك وروسو، فإن الفهم الأفلاطوني والأرسطوطاليسي "للحقوق" على أنها موزعة بناء على المرتبة الاجتماعية، إنما هي إمتيازات محفوظة لعدد مختار من المجتمع. إذ لا تكون الحقوق حقوقاً إن لم تكن متساوية، بل تكون حينها إمتيازات.

وحيث دخولهم بعقد اجتماعي، يوافق الناس على نفس الحقوق والواجبات. ولإن كل الناس في العقد الاجتماعي متساوون، تتحقق العدالة حين يستمتع كل الناس بنفس الحقوق بغض النظر عن مكانتهم في المجتمع. وإن لم يحظى فرد بحقوقه، أي حين يمنع الفرد من ممارسة حقوقه، فإن هذا لا يعني إسقاط ملكيته للحق²⁹. بل يعني هذا حرمان الفرد من حريته للاستمتاع بحقه الذي يمتلكه ابتداءً. وبهذه الصيغة، يمكن تصور الحق على أنه مطلب مشروع. وتكون المطالب مشروعة، عند لوك وروسو، حين تقدم للجميع حقوقاً وحرية متساوية. ولأن الحقوق غير المتساوية هي إمتيازات، يقع الظلم حين يمنع فرد ما من قدرته

Nicholas Wolterstorff, "All Justice is Social But It's Not All Social Justice," *Philosophia* Vol. 41²⁹ (2013): 384.

على الاستمتاع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الآخرون. وتحقق العدالة عند لوك وروسو حين يحمل الجميع نفس الحرية للاستمتاع بنفس الحقوق. وبمفهوم العدالة تبعاً لما هو منطقي، تكون المساواة على أنها حالة من "التماثل"، أي "التشابه".

ومع أن تعريف المساواة على أنها "التماثل" يبدو متوافقاً مع مبادرتنا وفهمنا—الذي يمكن وصفه بالمنطقي، للمفهوم، إلا إن هذا التعريف قد تعرض للمساءلة في النصف الأخير من القرن الماضي وذلك مع شيوع مفاهيم العدالة بناءً على ما هو منصف. ومع أن العدالة وبتعريفها على أنها الإنصاف، تبقى على إمتلاك حرية متساوية للتمتع بالحقوق كعنصر مركزي من العدالة، إلا أن العدالة بتعريفها على أنها الانصاف تشدد على أن العدالة لا تتحقق بالتعامل بالمثل مع الجميع.

العدالة من زاوية العدل أو الانصاف

تمركزت النقاشات عن العدالة على أنها الانصاف حول جون راولز وأفكاره التي عرضها بعمله التاريخي والمسمى *نظرية العدالة*. وأثرت صيغة راولز للعدالة على أنها الانصاف على الفلسفة السياسية لدرجة كبيرة قادت إلى شيوع القول القائل بأن "على فلاسفة السياسة الآن العمل إما بالانسجام مع نظرية راولز أو العمل لتفسير لم لا يتبعونها"³⁰.

ويعمل راولز من خلال صيغة تعاهدية للعدالة، حيث يشدد على "إمتلاك كل فرد لهبة لا تنتهك العدالة وتكون مبنية عليها، والتي لا يمكن حتى للمصلحة العامة تخطيها. ولهذا السبب، فإن العدالة ترفض صحة أن فقدان البعض لحريرتهم يعوضه حصول الآخرين على نفع أكبر"³¹. وعلى الرغم من اعتماده على نظريات تعاقدية، يحاول راولز الرد على اتجاهات حديثة تدافع وترد على النفعية (*utilitarianism*)³² وذلك من خلال ادخال عناصر من المصلحة الاجتماعية إلى اطار العمل التعاقدية³³.

³⁰ Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974), 183.

³¹ Rawls, *A Theory of Justice*, 3.

³² يقدم كتاب "نظرية العدالة" (بالانجليزية *A Theory of Justice*) تحدياً واضحاً ومباشراً للمنهج النفعي لتوزيع الحقوق والذي كان سائداً بأغلب القرن العشرين. ويعترض راولز على طريقة موازنة الحقوق في المذهب النفعي حيث تعتمد النظريات النفعية على حساب التراضي الذي يقول بأن السلع الاجتماعية (أي الحقوق) ينبغي توزيعها بهدف أكبر قدر من الرضا لأكبر عدد من الناس في المجتمع. ويجادل راولز بأن هذا المبدأ النفعي لا يمثل مطالب الفقراء من الناس. ومع أن راولز يقبل المعتقد النفعي الذي يقول بأن نظرة اي فردٍ لقدراته الخيرة هي لمصلحته وأن بناء المجتمع ينبغي أن يكون مساعداً لتحقيق آمال كل فردٍ (مالم تضر

وبإبتهاده عن حالة الطبيعة التعاقدية، يقدم راولز ما يسميه "الوضع الأصلي"³⁴. وهو مفهوم مركزي بأعمال راولز. ويصف هذا المفهوم موقفاً افتراضياً نتخيل به أنفسنا واقفين وراء "حجاب من عدم المعرفة" ويجبرنا هذا الحجاب على تصميم مؤسسات مجتمعنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من دون معرفة مسبقة بظروفنا الخاصة في المجتمع. وبالوقوف خلف حجاب عدم المعرفة، لا نعرف ما هو ديننا أو عرقنا أو نوعنا الاجتماعي أو مواردنا المادية أو حتى قدراتنا إلا حين يرفع حجاب عدم المعرفة. وبهذا، يكون لزاماً علينا تصميم أكثر المجتمعات عدالة قدر الإمكان لعدم معرفتنا المسبقة عن موقعنا في المجتمع بعد رفع ذلك الحجاب. وبسبب إمكانية وجودنا ضمن الأقل حظاً بعد رفع الحجاب، ككون المرء أقل حظاً بسبب المعايير الاجتماعية المحددة بناءً على النوع الاجتماعي أو العرق، أو الأقل حظاً بسبب القيمة التي يعطيها المجتمع لمهاراتنا، بسبب إمكانية حدوث ذلك، يشدد راولز على أن الوضع الأصلي يمثل أفضل إطار عمل لتقرير أكثر الأنظمة عدلاً للمجتمع. ويمكن لنا من هذا الوضع صياغة "تظرية مثلى" للطريقة التي ينظم بها المجتمع. وحين يُطلب من شخص ما صياغة مبادئ للمجتمع وهو في الوضع الأصلي، يقول راولز بأن هذا الشخص سيصل إلى مبدئين إثنين أساسيين ومتتاليين:

1. لكل شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية؛ حيث ينسجم ذلك مع نسق مماثل من الحرية للجميع.

2. يجب أن ننظم مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على النحو التالي: (أ) أن تكون لصالح الأقل حظاً. (ب) أن تكون مرتبطة بوظائف و بمواقع مفتوحة للجميع و في إطار من المساواة العادلة في الفرص³⁵.

نل ويشدد راولز على فكرة أن الفرد وهو بالوضع الأصلي سيقبل المبدأ الأول للعدالة (وسيراه على أنه المبدأ الأكثر أهمية لتصميم المجتمع)، هذا لأن المبدأ الأول سيحمي حرية الفرد للتمتع بحقوقه بغض

بالآخرين)، إلا أن راولز يعترض على عدم قيام المذهب النفعي بالاخذ بعين الاعتبار الفرد بذاته وما يترتب على ذلك من التأثير سلباً على المجموعات الأقل حظاً بهدف رغد حياة المجتمع.

³³ للمزيد من الاطلاع على الاختلافات بين راولز وبقية المفكرين التعاقديين، أنظر:

Allan Bloom, "Justice: John Rawls Vs. The Tradition of Political Philosophy," *The American Political Science Review* Vol. 69, No. 2 (June. 1975): 648-662;

Michael L. Frazer, "John Rawls: Between Two Enlightenments," *Political Theory* Vol. 35, No. 6 (Dec. 2007): 756-780.

³⁴ Rawls, *A Theory of Justice*, 11.

³⁵ Rawls, *A Theory of Justice*, 53.



النظر عن موقعه أو موقعها في المجتمع. وبدلاً من أن يخاطر الفرد بفقدان سعادته كلها، سيختار الفرد مجتمعاً يمتلك به كل شخص حرية مساوية للاستمتاع بحقوقه سواء كان ذكراً أو أنثى وذلك لأنه سيتيح للفرد السعي وراء أهداف حياته مالم تؤذي الآخرين. ومع ذلك، وبالرغم من أن الفرد سيقبل المبدأ التعاقدية والذي ينص على حاجة جميع أفراد المجتمع لتملك نفس الحرية للتمتع بحقوقهم، لن يرى الفرد وهو بالوضع الأصلي، وعلى النقيض من الفكر التعاقدية، بأن ذلك يعد كافياً لتحقيق المساواة أو العدالة.

ويعد هذا الاختلاف، بين فكر راولز والمفكرين التعاقديين مثل لوك وروسو، مقترناً بفهمين مختلفين للمساواة. فعند التعاقديين، يتم تعريف المساواة على أنها التماثل، بينما يبني راولز فهمه للمساواة بناء على الاختلاف المتصل (Relevant Difference³⁶). ويهدف ضمان استفادة الجميع من حرياتهم، يتحتم على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعويض الأفراد المتضررين من التعسف الطارئ. ومن أجل الوصول الى المساواة المعنوية، ربما قد يتم تخصيص المزيد من الموارد لهم، وعلى سبيل المثال، الطلاب الأقل حظاً عوضاً عن الطلاب الأكثر حظاً أو موهبة ويكون هذا كي يستمتعوا جميعهم وعلى نحو متساوٍ بحقوقهم بالتعليم³⁷. وهنا تختلف العدالة من مركز العدل او الانصاف عن العدالة من مركز قانوني وعن العدالة من مركز منطقي. فتسمح العدالة تبعاً لما هو قانوني بإعطاء المزيد من الموارد للطلاب ذوي الأفضلية بسبب ظروف ولادتهم، بينما تعطي العدالة تبعاً لما هو منطقي نفس الموارد لكل الطلاب بغض النظر عن ظروفهم، وفي المقابل من هذا وذاك، تعنتي العدالة تبعاً لما هو منصف بالحاجات الفردية بغرض تقليل آثار المصادفة وتقدم لكل الطلاب فرصاً أكبر للنجاح.

وحتى لو امتلك جميع أفراد المجتمع نفس الحريات، سيستمر ظهور عدم المساواة بسبب اختلاف ظروف ولادة كل فرد من الأفراد مما يعطيهم قدرات وامتيازات مختلفة. ولا يكون توزيع المهارات هذا، عند راولز، عادلاً أو غير عادل، بل "حقائق طبيعية"³⁸ فقط. وعند راولز، "ما هو عادل أو غير عادل هو طريقة تعامل المؤسسات مع هذه الحقائق". وبهذا، يشدد راولز بأن الفرد في الوضع الأصلي سيقوم بإضافة مبدأ إضافي بهدف ضمان تعويض أفراد المجتمع لما يحدث من تعسف طارئ ويفضي هذا إلى استفادة كل

³⁶ أطلع أيضاً على كتاب: Michael Ignatieff, *The Rights Revolution* (Toronto: Anansi Press, 2000).

³⁷ Rawls, *A Theory of Justice*, 86

³⁸ Rawls, *A Theory of Justice*, 87.



فردٍ من حقوقه وحياته. وبالنتيجة، سيصل الفرد بالوضع الأصلي إلى مبدأ راولز الثاني والذي ينص على أن الفرد سيقدر بأنه وإضافة إلى ضمان استمتاع كل فرد بأوسع الحريات الشخصية شمولية، يجب تنظيم المجتمع بطريقة يفيد بها التوزيع غير المتساوي للسلع الحياتية لأفراد المجتمع الأقل حظاً.

ومع أن الفرد في الوضع الأصلي لن يعرف تفاصيل حياته سواء كان ذكراً أو أنثى، سيعرف بوجود أشياء محددة تسهل له أو لها تحقيق خطط حياته. وتتضمن هذه الأشياء، أو ما أشرنا إليه بعبارة السلع الحياتية، الحريات وظروفه منذ مولده والمواهب والمكانة والثروة واحساس المرء بقيمته الشخصية. وبغض النظر عن خطط حياته التالية، سيرغب كل فرد بالحصول على أكبر كمية ممكنة من هذه السلع الحياتية³⁹. وبموضعه من خلف حجاب عدم المعرفة، سيميل الفرد إلى اختيار توزيع متساوٍ أكثر. إذ عند النظر إلى قلة وجود السلع الأساسية، سيحصل الفرد، على الأرجح، على القليل منها حين يتم رفع حجاب عدم المعرفة.

ويقدم راولز ما يسميه "مبدأ التدارك" (Principle of redress) بهدف تعزيز مبدأه الثاني للعدالة:

يتطلب التفاوت غير المستحق التدارك، وبما ان عدم المساواة بالمولد أو المواهب الطبيعية هو شيء غير مستحق، ينبغي القيام بتعويض هذه التفاوتات. ولهذا، يقضي المبدأ بأنه وبهدف التعامل مع جميع الأشخاص بمساواة، ولتقديم فرص متساوية حقيقية، يجب على المجتمع الانتباه أكثر إلى الاطراف الذين يحظون بممتلكات أصلية أقل ولهؤلاء الذين ولدوا في أوضاع اجتماعية أقل ملائمة. وتكمن الفكرة بتدارك الميل فيما يطرأ واصلاحه بإتجاه المساواة⁴⁰.

ويساعدنا الوضع الأصلي بإستيعاب فكرة أن الأشياء التي يعتقد المرء بأنها تخصه، كمهاراته الذاتية أو مهاراته التي يطورها بتعليمه، لا تؤهله للحصول على الفوائد التي يجنيها بإستخدامه ما يخصه من المهارات. في المقابل، يجب التعامل مع توزيع المهارات الطبيعية على أنه أصول عامة، ولايستفيد المرء من مهاراته وظروفه إلا حين تكون مفيدة للمصلحة العامة⁴¹. وبالنسبة لراولز، فقط حين يفهم الفرد الوضع

³⁹ Rawls, *A Theory of Justice*, 54.

⁴⁰ Rawls, *A Theory of Justice*, 86.

⁴¹ Rawls, *A Theory of Justice*, 88.

الأصلي، سيستوعب عدم وجود أية شرعية للذين يطالبون بامتيازات خاصة. إذ إن المواهب الشخصية والقيمة التي يعطيها المجتمع لهذه المواهب في الأصل اعتبارية أخلاقياً. ولهذا، ينبغي أن يكون القيام باختيار المبادئ التي تنظم توزيع الفوائد المتحققة من استغلال هذه المواهب، ينبغي أن يكون قراراً يتخذه المجتمع مع بعضه البعض. وينبغي سماع صوت الأقل حظاً في المجتمع في اتخاذ القرار ولا يمكن أن يكتفوا ببساطة بأن يكونوا المتلقين للإحسان أو أعمال الخير. إذ يحرمهم هذا من احترامهم لذاتهم ويقلل من قدرتهم على الاستفادة من حرياتهم والسعي وراء خطط حياتهم. ويسمي راولز هذه المؤلفات بين النظرية التعاقدية والرعاية الاجتماعية *نظرية العدالة*، وربما كان إسم *نظرية العدالة الاجتماعية* إسماً أكثر دقة⁴².

العدالة الاجتماعية: تعريف ديناميكي

بعد مناقشة المفاهيم الثلاثة الرئيسية للعدالة فيما سبق، وصلنا بنقاشنا هذا إلى موقف يمكننا من مناقشة العدالة الاجتماعية وتعريف المفهوم مقابل الظلم الاجتماعي بشكل أفضل. فالظلم الاجتماعي هو الظلم الذي يقع على أعضاء المجتمع بسبب قوانينه أو ممارساته الاجتماعية⁴³. ولا يصف مصطلح الظلم الاجتماعي حالات محددة من الظلم ولا يحدد ضحاياه أو مرتكبيه. ولا يصف الطريقة التي يعامل بها الناس بعضهم بعضاً. بل يصف المصطلح الأنظمة والعادات غير العادلة في المجتمع. ويظهر الظلم الاجتماعي عندما تحرم مؤسسات مجتمع ما أحد أعضائه من حريته للتمتع بحقوقه أو حين تجعل بعض الأعضاء عاجزين عن الاستفادة من حرياتهم تلك.

ويتطلب تحديد عدم العدالة، والقضاء على الظلم الاجتماعي وضع الأنظمة والهيكلية الموجودة محل المساءلة وهو شيء صعب التحقيق. إذ يتطلب ذلك درجة عميقة من التجريد والتخيل وذلك بسبب ما يتطلب ذلك من مواجهة وتقييم لنفس المؤسسات والبنى التي نعتمد عليها بفهمنا للعدالة⁴⁴. إضافة إلى

⁴² أنظر: Antony Flew, "Socialism and 'social' Justice," *Journal of Libertarian Studies* Vol. 11, No. 2 (Summer, 1995): 76-93.

⁴³ بنفس الوقت، ينبغي أن نتذكر بأن القوانين وحدها ليست المسؤولة عن الظلم، بل المسؤول عنه هم الذين يصيغون القوانين ويدعمونه، وينبغي أن نتذكر بأن الممارسات وحدها ليست هي ما يتسبب بالظلم، بل من يتسبب به هم هؤلاء الذين يقومون بتلك الممارسات. من كتاب:

Wolterstorff, "All Justice is Social but it's not all Social Justice," 389.

⁴⁴ طالع: Priya Narismulu, "A Heuristic for Analysing and Teaching Literature Dealing with the Challenges of Social Justice," *Teaching in Higher Education* Vol. 18, No. 7 (2013): 785; and Kate

ذلك، وخارج الأنظمة القانونية، يتطلب ذلك مواجهة المعتقدات السائدة والمحددة لطبيعية المجتمع. أي ينطوي القضاء على الظلم الاجتماعي مواجهة تلك الأنظمة والعادات والقيم التي يقبلها المجتمع بشكل عام على أنها منصفة ومساوية لكنها في الحقيقة تخفي وراءها عدم مساواة وشوفينية مستمرة. فعلى سبيل المثال، في حالة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا التي غدت مرفوضة لإعدام انصافها وعدلها، كان النظام السابق يعتبر شرعياً ومقبولاً اجتماعياً. وتطلب القضاء على الظلم الاجتماعي في نظام الفصل العنصري تحدياً ومواجهة للقواعد الموجودة والمعايير الاجتماعية المقبولة للوصول بالنهاية إلى اصلاح معتقدات وقيم الناس⁴⁵.

ومن بين المفاهيم الثلاثة للعدالة والتي تمت مناقشتها فيما سبق، يمتلك مفهوم العدالة على أنها الإنصاف القدرة الأكبر لتحديد ما يهيمن على المجتمع من أفكار وللكشف على غياب العدالة الاجتماعية. وعند مقارنة ذلك المفهوم بمفهوم العدالة تبعاً لما هو قانوني، يظهر الفرق واضحاً حيث يكتفي مفهوم العدالة من مركز قانوني بالاعتماد على القوانين والمؤسسات القائمة لتحديد العدل. وربما تؤدي مطابقة العدالة بما هو قانوني في النهاية إلى إدامة الظلم الاجتماعي عوضاً عن القضاء عليه. وفي الحقيقة، تتطلب مجابهة الظلم الاجتماعي تحدياً أساسياً لمفاهيم العدالة تبعاً لما هو قانوني، إذ بدلا عن التركيز على الأنظمة والقواعد الموجودة، ينبغي أن نركز على إن كانت هذه القواعد والأنظمة منصفة أم لا.

وعلى النقيض من العدالة تبعاً لما هو قانوني، تقدم العدالة تبعاً لما هو منطقي صيغة للعدالة تكون مستقلة عن البنى والهيكلية القائمة. وبهذا، يساعدنا هذا المفهوم على تحديد نوع مهم من أنواع الظلم الاجتماعي حين لا تعطى لمجموعة ما من المجتمع نفس الحرية للاستمتاع بحقوق تعطى لمجموعة أخرى. وعلى سبيل المثال، لا يكون من العدل السماح للرجال فقط بالافتراع ومنع النساء من ذلك. إذ يتطلب العقد الاجتماعي بأن يتم اعطاء جميع أعضاء المجتمع نفس الحرية للاستمتاع بحقوقهم.

O'Regan, "Justice & Memory: South Africa's Constitutional Court," *Daedalus* Vol. 143, No. 3 (Summer 2014): 168-178.

⁴⁵ طالع كتاب: 785 ، Narismulu, "The Challenges of Social Justice," وللاطلاع على نقاش لحالة السود الأمريكيين، طالع:

Robert Michael Franklin, "In Pursuit of a Just Society: Martin Luther King, Jr., and John Rawls," *The Journal of Religious Ethics* Vol. 18, No. 2 (Fall 1990): 57-77.



بينما، وحين تكون العدالة تبعاً لما هو منطقي مفيدة لتحديد هذا النوع السالف الذكر من الظلم الاجتماعي، تقتصر قدرته لتحديد نوع آخر منه وهو نوع أكثر شيوعاً في الأردن. وينبع هذا القصور من حقيقة أن تعريف المساواة ضمن العدالة تبعاً لما هو منطقي يكتفي بأن يتطلب بأن يتم منح كل عضو من أعضاء المجتمع نفس الحريات للاستمتاع بحقوقهم. ومع أن هذا في الأساس مكون مهم جداً لمعالجة الظلم الاجتماعي، إلا أنه لا يكفي لتحديد كل أنواع الظلم الاجتماعي لأنه لا يتطرق لقدرة الفرد على ممارسة هذه الحريات بشكل فعلي. ويمكن اعتبار هذه النقطة نقطة جوهرية، إذ أن الاكتفاء بضمان حصول جميع أعضاء المجتمع على نفس الحريات لا يضمن بأن جميع الأعضاء متساوون بمقدرتهم على الاستفادة منها.

وعطفاً على ما ورد سابقاً، يولد كل فرد من أفراد المجتمع بمهارات وقدرات خاصة وبإمكانيات مختلفة. وعليه، فحتى لو امتلك جميع أفراد المجتمع نفس الحرية للاستمتاع بحقوقهم، إلا أن بعض الناس لن يتمكنوا من الاستفادة من تلك الحريات بنفس درجة استفادة الآخرين. وعلى سبيل المثال، إن تخيلنا مجتمعاً يسمح قانونه لجميع أعضائه بالانتخاب، يمكن لنا القول بأن لجميع أعضائه نفس الحرية لممارسة حق التصويت. لكن، إن أقام بعض أعضاء المجتمع بتجمعات فقيرة أو قروية يصعب بها الحصول على المعلومات عن العملية الانتخابية أو تشكل ظروفهم المادية عائقاً أمام وصولهم إلى صناديق الاقتراع، يقلل ذلك من قدرتهم على الاستفادة من الحريات التي يمتلكونها، هذا إن لم يجردهم من تلك الحريات بشكل كامل. وفي موقف كهذا، يمتلك الناخب القروي نفس الحرية للاقتراع التي يمتلكها نظراؤه الأكثر ثراءً والمقيمين في المدينة، لكن لا يمكن القول بأنه متساوٍ معهم بقدرته على الاستفادة من تلك الحرية.

ويفسر هذا لماذا يضيف راولز إلى مبدأه الأول، والذي ينص على ضمان بأن لكل فرد حرية متساوية للاستمتاع بحقوقه، يضيف مبدأه الثاني ومبدأ التدارك لتحديد ومواجهة الظلم الاجتماعي. وتمكننا مبادئه مجتمعة من تحديد إن كان للجميع نفس الحرية للاستمتاع بحقوقهم وإن كان كل فرد يقدر على نحوٍ متساوٍ مع نظرائه من الاستفادة من حريته. ويعد هذا جزءاً مهماً من مفهوم العدالة على أنها الانصاف، إذ إن تطلبت النظرية بأن يوجد مجتمعاً افتراضياً يستمتع كل فرد من أفرادها بحقوق متساوية، ينبغي أن يكون

النظام مرتباً بطريقة تسمح بأن تكون مؤسساته قادرة على تقديم المزيد من الامتيازات والموارد لأعضاء المجتمع الأقل حظاً بهدف زيادة قدرتهم على استغلال حقوقهم.

لكن، يحق السؤال عن كيفية تحديد هذا النوع من انواع الظلم الاجتماعي وهو نوع مقنع غير منتظم. ومع أنه من السهل تحديد المواقف التي يحرم بها الفرد من حريته للاستمتاع بحقه (مثل حرمان النساء من الاقتراع)، يصعب تحديد تلك الحالات التي يمنح القانون للفرد نفس الحريات لكن تكون قدراتهم على الاستمتاع بها غير متساوية. ويغطي حالات التفاوت هذه الفكر السائد والذي يشجع على ان يقوم الناس بالنظر الى التفاوت الاجتماعي على أنه عادي أو طبيعي. ويساعدنا مفهوم العدالة تبعاً لما هو منصف بأن نرى ما وراء الواجهة المهيمنة وذلك بسبب عنصر "الوضع الأصلي" في المفهوم والذي يقدم لنا وسيلة مستقلة لتقييم إنصاف النظم الاجتماعية بعيداً عن الافتراضات المسبقة والقيم الشائعة والتي تتشكل حول مكانة كل فرد في مجتمعه.

ويقدم الوضع الأصلي مبدئاً يمكن من خلاله مقارنة المواقف في المجتمعات القائمة، ويسمح لنا كذلك بأن نركز انتباهنا على المؤسسات والأنظمة التي تنظم المجتمع ويسمح لنا بتقييم عدلها بناءً على المجتمع المثالي في الوضع الأصلي⁴⁶. ويمكن أن نبلور هذه "النظرية المثالية" للمجتمع بالنظر إلى كافة التنظيمات والمؤسسات المجتمعية من ذلك الموقع المطل الذي يوفره "حجاب الجهل". وذلك إن نشأ في مجتمعنا موقف لا يمكن ان يوافق عليه في الوضع الأصلي، سنعرف بأن هذا التنظيم غير عادل اجتماعياً. ونتيجة لنا هذا القدر من التجريد بأن نحدد الظلم الذي ينتج عن قوانين وأنظمة وعادات المجتمع لكنه متخفي تحت أقنعة ما هو طبيعي أو إعتيادي.

وبعد أن عرفنا الظلم الاجتماعي على أنه تنظيمات ومؤسسات اجتماعية كان لها أن ترفض في الوضع الأصلي، من المغري أن نعكس ذلك على تعريف العدالة الاجتماعية على أنها الوصول إلى مجتمع يمكن أن يوافق على كافة تنظيماته ومؤسساته في الوضع الأصلي. ومع أن هذه "النظرية المثالية" تصف ويكل تأكيد مجتمعاً عادلاً، إلا أنها تقدم لنا تعريفاً ثابتاً وضيقتاً، ولا يمكن أن تكون هذه النظرية أداة عملية يمكن

⁴⁶ John Rawls, *The Law of Peoples* (Cambridge: Harvard University Press 1999), 90.



من خلالها تحليل الظلم أو العدالة الاجتماعية. وفي الحقيقة، إن تمسكنا بمعيار نجاح أي محاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية على أنها حالة مثالية ومكتملة من المساواة، وقمنا نتيجة لذلك بالنظر لأي موقف اجتماعي لا ينجح بالوصول إلى ذلك المعيار على أنه فاشل، عندها ستتتهي أي محاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالفشل الحتمي⁴⁷.

وعوضاً عن التعامل مع "النظرية المثالية" على أنها تعريفاً للعدالة الاجتماعية، من الأفضل التعامل معها على أنها بوصلة تقود بنا برحلة أبدية نحو تحقيق مجتمع أفضل. إذ تقدم لنا هذه النظرية الطريق المثلى للابتعاد عن الظلم الاجتماعي للوصول الى العدالة الاجتماعية. إذ أن كل خطوة نخطوها نحو القضاء على الظلم الاجتماعي هي خطوة تحقق العدالة الاجتماعية. لذلك، يظهر بأن تعريف العدالة الاجتماعية هو تعريف حيوي وليس ثابتاً. وتوصف العدالة الاجتماعية بأنها عملية مستمرة لإزالة الظلم الاجتماعي ولا توصف بأنها إنشاء مجتمع يخلو من الظلم الاجتماعي. ويعني هذا بأن تعريف وحدود العدالة الاجتماعية دائمة التغيير لشمول أشكال جديدة من الظلم الاجتماعي.

إن فهم العدالة الاجتماعية على أنها عملية حيوية وليست غاية نهائية يتيح لنا اطاراً عملياً يمكن تطبيقه في القضايا الحياتية الحقيقية. وينقلنا فهمها كذلك بعيداً عن النقاشات المطولة عن المجتمعات المثالية ويدفعنا كذلك نحو نقطة أعلى تتيح لنا سعة النظر لتحديد الظلم الاجتماعي. وبنفس الوقت، يتلاقى هذا الفهم مع فهم الناس الفطري للعدالة الاجتماعية، والذي عادة ما يقترن بالمساواة والانصاف الاجتماعي للجميع. وفي المقابل، تبقى مفاهيم الانصاف والمساواة محط تساؤلات كثيرة كما سنرى من الجزء التالي من هذه الورقة البحثية.

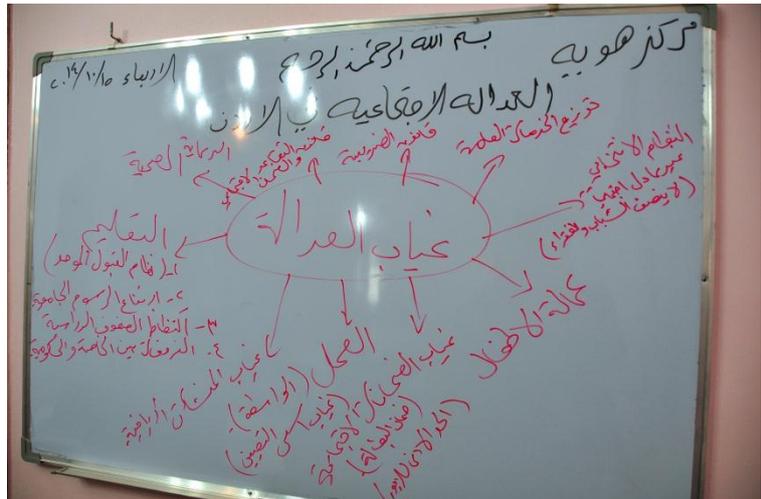
Johnston, "Is the Idea of Social Justice Meaningful?" 608⁴⁷

الجزء الثاني: كيف يتم فهم العدالة الاجتماعية في الأردن

تظهر أشكال الظلم الاجتماعي بكل دولة، ويتم تجاوزها في كل مجتمع بسبب ما يرثه المجتمع من أفكار وعادات ثابتة. وفي الأردن، وهو الدولة التي نشأت بعد الحقبة الاستعمارية وتميزت بالخب الحاكمة، تبقى وتستمر به هيمنة التقاليد الاعتيادية. وعلى الرغم من حقيقة سعي بعض الافراد والمنظمات نحو تقييم صحة الممارسات القائمة منذ عقود والمقبولة دون تمحيص، على الرغم من ذلك، يبقى العديد من الأردنيين بحالة من اللامبالاة تجاه (أو حتى دعم) الظلم الاجتماعي المستمر.

لكن، ينبغي علينا توخي الحيطة حين التكلم عن الأردنيين على أنهم وحدة ملتحمة كي لا نقع بمغالطة تعميم على مجتمع متنوع. في الحقيقة، يسكن في المملكة الأردنية الهاشمية خليط متنوع من السكان، وينعكس هذا التنوع الديموغرافي في فهم الأردنيين المتشعب للعدالة الاجتماعية. وظهر تنوع النظرات نحو المفهوم من خلال مجموعات النقاش التي عقدناها مع الأردنيين بمختلف الاماكن من المملكة. وحددت كل مجموعة نقاش قضايا مختلفة ترتبط بأبعاد مكانية واقتصادية مختلفة بكل مجموعة، إضافة إلى ذلك، أظهر كل مشارك في مجموعات النقاش فهماً مختلفاً للمفهوم نفسه. ومع أن كل المشاركين قد اتفقوا بأن العدالة الاجتماعية تعني عموماً "الانصاف" و"المساواة" بالتعامل مع جميع اعضاء المجتمع، إلا أنهم اختلفوا على

ما تعنيه هذه المفردات. وكان هذا بسبب اعتماد المشاركين المختلفين على أفكار مسبقة ومتفاوتة لما تعنيه العدالة الاجتماعية.



خريطة ذهنية لمجموعات النقاش في الكرك

على الرغم من تفاوت تعريف المشاركين لما تعنيه العدالة الاجتماعية، إلا إنهم كلهم على الأغلب إعتدوا بتعريفهم على هيكليات اجتماعية قائمة. وكان المشاركون يدعون بأن الدستور والقانون الأردني يقدمان خارطة طريق شاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية أو كانوا يبنون فهمهم للعدالة الاجتماعية على عادات وتقاليد دينية أو عشائرية. ومع أن النقاط المرجعية هذه تشكل طرقاً مفيدة للعمل نحو مجتمع أفضل، إعتد المشاركون على تعريف ثابتة للعدالة الاجتماعية تؤدي إلى تقليل فائدتها المستقبلية بتحديد الظلم الاجتماعي.

وأعتد المشاركون على تصورات وصفية لمجتمعات مثالية، وليس على إطار عمل حيوي يغير وبشكل مستمر حدوده للعدالة الاجتماعية، وكان هذا سبب قبولهم لكثير من المواقف على أنها طبيعية وعادلة اجتماعياً مع أنها مواقف قد تعتبر غير منصفة بناءً على تعريف العدالة الاجتماعية الذي سبق لنا صياغته. وحين طلب منهم تقييم عدد من المواقف، أعتبر المشاركون العديد منها على أنها تخلو من الظلم مع أنها احتوت على عدد من الحالات من الأردن لا تتساوى بها حرية الاستمتاع بالحقوق أو تلك الحالات التي تتساوى بها الحريات لكن تتفاوت بها المقدرة على الاستفادة منها على نحو غير متساوٍ. وحين طلب منهم تعليل مواقفهم، استند المشاركون على أن هذه الحالات متوافقة مع الدستور الاردني وقوانينه وتقاليد. وفي الحقيقة، اعتبر المشاركون أن هذه الحالات هي عادلة اجتماعياً لأنها عادلة قانونياً. وباستخدام المفهوم بهذه الطريقة، تم تحويله إلى أداة لتعزيز الهيكليات القائمة بدلاً من مواجهتها.

وظهر استخدام "العدالة الاجتماعية" كمبرر لحفظ التقاليد والهيكلية القائمة من خلال أحد الأمثلة التي قدمها أحد المشاركين⁴⁸ الذي قال بأنه مع أن النساء في الأردن لا يحظين قانونياً إلا بنصف حصة ميراث الأخ الذكر، إلا أن هذا لا يشكل ظلماً اجتماعياً. ودافع المشارك عن موقفه بأنه من العدل حصول النساء على نصف حصة الرجال⁴⁹ وذلك لأن النساء لا يتحملن نفس المتطلبات المادية التي تقع على كاهل

⁴⁸ قام احد المشاركين بتقديم هذا المثال خلال أولى مجموعات النقاش التي عقدناها والتي أقيمت في إربد. وخلال بقية مجموعات النقاش، سألنا المشاركين عن نفس الموضوع، وكانت الاجابات مشابهة لما ظهر في هذه الحالة.

⁴⁹ على الرغم من النصوص القرآنية والقانونية والتي تنص على توزيع الميراث بهذه الطريقة، يتم العمل بالاستثناءات في الاردن ببعض الاحيان. وذكر أحد المشاركين بأن أمه قد حصلت على حصة أكبر من أخوته وأخواتها من ميراث أبيه المتوفى

الرجال. ومع أنه أشار إلى أنه إن تفحصنا قوانين الميراث في فراغ، سيظهر لنا عدم عدلها، لكنه شدد في المقابل أنه وحين تفحص هذه القوانين بكونها جزءا من المجتمع الاردني ككل، تظهر لنا عقلانية هذه القوانين وعدالتها الاجتماعية. وأشار المشارك أيضا إلى أن هذا هو النظام الذي تم الاعتماد عليه في الاردن منذ مدة طويلة وبأن هذه القواعد تناسب المجتمع الأردني. ودافع عن رأيه بأنه وبحال استمرار عمل مجمل النظام العامل كما كان فيما سبق، سيؤدي هذا الى الحفاظ على نظام منصف وعادل للميراث. ووافق معظم المشاركين بمجموعة النقاش (ومن ضمنهم المشاركات الإناث) على رأي هذا المشارك بأن قوانين الميراث تكون منطقية حين يتم النظر إليها كجزء من منظومة أكبر اعتبرها المشاركون منظومة عادلة.

تأثير الاسلام على فهم الاردنيين للعدالة الاجتماعية

تبنى المشاركون فهم العدالة الاجتماعية على أنها رديف العدالة القانونية وخصوصا هؤلاء المشاركون الذين بنوا تصوراتهم على العدالة الاجتماعية في الاسلام. وكان هذا اتجاها مفاجئا في مجموعات النقاش، إذ لازال معنى العدالة الاجتماعية في الاسلام ومطابقتها للفهم الغربي للعدالة الاجتماعية والديموقراطية محط نقاش واسع بداخل وخارج العالم الاسلامي⁵⁰. وكان بعض الكتاب الذين كتبوا مطولا عن هذا النقاش قد دافعوا عن فهم وصفي للعدالة الاجتماعية بينما ركز بعض الكتاب الآخرين على مفاهيم اسلامية مجردة كمفهوم "الظلم"⁵¹. أما صياغة مفهوم الظلم في العدالة الاجتماعية في الاسلام، فهي تفتح الاحتمالات أمام تطبيق أوسع للعدالة الاجتماعية في الاسلام وتشير بوضوح إلى الامكانيات الكامنة في الدين عموما للعمل

⁵⁰ طالع على سبيل المثال:

Sayyid Qutb, *Social Justice in Islam*, trans. John B. Hardie and Hamid Algar (Oneonta, NY: Islamic Publications International, 2000); Farid Esack, *Qur'an, Liberation and Pluralism: An Islamic Perspective of Interreligious Solidarity Against Oppression* (Oxford: Oneworld, 1997); Amina Wadud, *Qur'an and Woman: Rereading the Sacred Text from a Woman's Perspective* (New York: Oxford University Press, 1999); Asma Barlas, "Believing Women" in Islam: Unreading Patriarchal Interpretations of the Qur'an (Austin: University of Texas Press, 2002); Ahmad Hasan, "Social Justice in Islam," *Islamic Studies* Vol. 10, No. 3 (Sept. 1971): 209-219; Ahmad Zaki Yamani, "Social Justice in Islam," *Islamic Studies* Vol. 41, No. 1 (Spring 2002): 5-34; and Jacqueline S. Ismael and Shereen T. Ismael, "Social Policy in the Arab World: The Search for Social Justice," *Arab Studies Quarterly* Vol. 30, No. 2 (Spring 2008): 23-44.

⁵¹ للاطلاع على كتاب يختص بمفهوم الظلم في الاسلام:

Amina Wadud, "Towards a Qur'anic Hermeneutics of Social Justice: Race, Class and Gender," *Journal of Law and Religion* Vol. 12, No. 1 (1995-1996): 37-50.



كدليل باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية. ويشير هذا الى قدرة الاسلام على مواجهة التقاليد والاعراف المهيمنة من خلال تقديم أداة يقاس بها مدى مساواة وعدل المؤسسات والهيكلية الاجتماعية (مثل الوضع الاصلي). وبهذه الطريقة، يحتوي مفهوم الظلم في الاسلام عناصر من مفهوم العدالة على أنها الانصاف لكن بداخل اطار عمل اسلامي للعدالة الاجتماعية.

لكن وعلى الرغم من أهمية هذه النقاشات عن العدالة الاجتماعية في الاسلام (وخصوصاً فيما يتعلق بدراسة "صراع الحضارات" مقابل العدالة الاجتماعية)، إلا ان مجموعات النقاش التي ادارها المركز أكدت على قلة ارتباطها بأهداف هذه الورقة. أيضاً وعلى الرغم من أن أغلبية سكان الأردن يعتقدون الإسلام، لا يمتلك أغلبهم معرفة قوية بمفاهيم العدالة الاجتماعية في الاسلام وصيغها المختلفة التي يقتصر فهمها على فئة الدارسين المختصين. وخلال مجموعات النقاش التي أدرناها، ظهر لنا قلة تأثير هذه النقاشات المتخصصة على فهم الأردنيين وطريقة تصورهم لمفهوم العدالة الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، لم يتم المشاركة الذين اعتمدوا على الاسلام كنقطة مرجعية لتكوين فهمهم للعدالة الاجتماعية، لم يقوموا باستخدام الدين كإطار عمل مستقل لتفحص حالات الظلم الشائعة، بل استخدموا الدين كأداة وصفية إرشادية، لتبرير الممارسات والمؤسسات القائمة. ولذلك وعلى الرغم من القدرة الكامنة في الاسلام للعمل كأداة مساعدة لتحقيق العدالة الاجتماعية، استخدم المشاركون الدين كأداة لتعزيز قوة التقاليد والعادات المهيمنة وسيادة الرجل المجتمعية.

فعلى سبيل المثال، وخلال النقاشات حول التفاوت في قوانين الميراث لما يخص الرجال والنساء، أكد المشاركون الذين شددوا على محورية الاسلام بفهمهم للعدالة الاجتماعية، أكدوا بأنهم لا يرون اختلافاً بالعدالة عند حصول المرأة على ميراث أقل، بل أكدوا بأن هذه الحصص قد أسسها القرآن⁵². وأشار المشاركون بأن الحصص التي حددها القرآن بموضوع الميراث بناء على النوع الاجتماعي للأفراد قد لا يبدو منصفة بديهيًا، لكنهم أشاروا بأن المنطق من وراء ذلك يعلمه الله، ولذلك، فهي قسمة عادلة. إضافة إلى ذلك، لم يرغب أي من المشاركين بمناقشة ما تعنيه الشريعة، وهذا ينسحب على رغبة أي منهم على مواجهة عدالتها على الملأ.

⁵² أنظر: القرآن الكريم، سورة النساء، آية 11



مجموعة النقاش في مادبا

العدالة الاجتماعية على أنها العدالة من زاوية منطقية

وعلى الرغم من تجنب المشاركين لمسائلة الدين والتقاليد، لم يترددوا عن تقديم أمثلتهم الشخصية عن الظلم الاجتماعي في الأردن. وحين تم الطلب منهم أن يقوموا بتحديد أشكال الظلم الواقع، استطاع كل مشارك منهم تقديم أمثلة عن ما يعتبره غير عادل اجتماعياً. لكن كانت أغلبية الأمثلة المقدمة تحتوي على خروقات للعدالة القانونية او خروقات للقوانين. وعلى الرغم من ذلك، قدم بعض المشاركين أمثلة تعدت الإطار القانوني للعدالة، و قدم هؤلاء المشاركون تحدياً للقوانين والتعليمات والقواعد التي اعتبروها غير عادلة بسبب تعاملها بشكل غير متساوٍ مع مجموعات مختلفة من المجتمع.

وخلال تقديمهم للأمثلة عن اشكال اللامساواة، ركز المشاركون على قضايا المحسوبة. وشددوا بأن انخراط الفرد بالعديد من المؤسسات في الأردن يعتمد وبشكل كبير على "الواسطة". وشددوا بأن الاردنيين الذين يحظون "بواسطة" أفضل، يتمتعون بقدرات أكبر للانخراط في التعليم والاستفادة من الخدمات الصحية ويحظون كذلك بفرص أكبر للحصول على الوظائف بداخل مؤسسات الدولة. وخلال مجموعة النقاش في الكرك، على سبيل المثال، أشار عدد من المشاركين إلى انعدام الانصاف بتعليمات الالتحاق بالجامعات. وذكر هؤلاء العديد من الحالات التي اشتملت على حصول بعض الطلاب الحاصلين على



معدلات منخفضة في امتحان الثانوية العامة، أو التوجيهي، حصولهم على مقاعد دراسية تفضيلية على الرغم من انخفاض معدلاتهم مقارنة بطلبة آخرين، معللين سبب ذلك حصولهم على معاملة تفضيلية بسبب الواسطة⁵³.

وأظهر المشاركون الذين ذكروا حالات اللامساواة هذه اعتماداً، ولو بدرجة قليلة، على افكار العدالة بفهمها على أنها ما هو منطقي. ومن خلال دعوتهم لمعاملة جميع الاردنيين على نحو سواء، أظهر المشاركون، ولو ضمناً، اعتمادهم على فهم المساواة على أنها التماثل. واعتبر المشاركون بأن قبول أحد الطلبة بجامعة بناء على علاقاته الأسرية ورفض طالب آخر بمؤهلات أكبر، أعتبروه نوعاً من اللامساواة ولذلك فهو غير عادل.

لكن، وعلى الرغم من اتفاق المشاركين كلهم على ضرورة معاملة جميع طلبات الالتحاق بالجامعات بناء على نفس المعايير، إلا أنهم لم يتفقوا على تطبيق نفس المعيار، أي معيار المساواة على أنها التماثل، لم يتفقوا على تطبيقه على كل القضايا في الأردن. وكما ظهر في المثال السابق فيما يتعلق بقوانين الميراث، نظر المشاركون إلى القوانين على أنها عادلة مع أنها تعامل الرجال والنساء بشكل مختلف. ولا يصعب فهم اسباب ذلك، إذ أن تحدي قوانين الميراث يعني تحدي ومساواة التقاليد والدين، وهو شيء أكبر من توجيه النقد للامساوات لنظم الجامعات لاسباب تتعلق بالمحسوبية. ولمعرفتهم بنتائج نقد مكونات التفاوت السابق الذكر، تجنب المشاركون تطبيق نفس معايير المساواة لقضايا تنطوي على هجوم على المنظومة ككل أو وضع الدين أو التقاليد موضع المسائلة. وفي أغلب الأحيان، حصر المشاركون اتهاماتهم المتعلقة باللامساواة لحالات يكون المتسبب بها اجراء حكومي واحد أو مؤسسة ما.

وفي الحقيقة، انحصر نقد المشاركين على تلك المواقف التي يتفق الجميع على أنها غير عادلة أو على أنها مواضيع من الأمن الحديث فيها. وعلى الأغلب، شدد المشاركون على قضايا تحتوي على حرمان

⁵³ للاطلاع على العلاقة بين "الواسطة" وقبولات الجامعات في الأردن، أطلع على:

Yitzhak Reiter, "Higher Education and Sociopolitical Transformation in Jordan," *British Journal of Middle Eastern Studies* Vol. 29, No. 2 (November 2002): 137-164;

Daniele Cantini, "Discourses of Reforms and Questions of Citizenship: The University in Jordan," *Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée* Vol. 131 (June 2012): 147-162.

بعض الأردنيين من الفرص المتساوية مع أن مكفولة بالدستور⁵⁴. وعلى سبيل المثال، تم ذكر عدم الانصاف المتحقق من الوساطة والمحسوبية بسبب تناقضها الصريح مع روح القانون، أو نصه أحياناً، وبسبب عدم انطوائها على نقد للتقاليد أو الدين. ونتيجة لذلك، كانت حالات القبول الجامعي من المواضيع القليلة التي تم اعتبار الخوض بها آمن وغير جدلي، وكانت كذلك من المواضيع التي شعر المشاركون بنوع من الارتياح لمناقشته من خلال منظور العدالة تبعاً لما هو منطقي.

جانِبٌ غير اجتماعي للعدالة الاجتماعية

واستطاع المشاركون، باستخدامهم لخليط من المفاهيم عن المساواة بكونها التماثل، استطاعوا تحديد بعض أنواع الظلم الاجتماعي. لكن، وحتى مع تطبيق جوانب العدالة تبعاً لما هو منطقي لكل جوانب المجتمع الأردني، لن يمكننا ذلك من تحديد كافة اشكال الظلم في المملكة. إذ سيمكننا ذلك فقط من تحديد حالات تكون بها الحريات للاستمتاع بالحقوق غير متساوية. ولن تسهل لنا تحديد المواقف التي تكون بها الحريات متشابهة لكن لا تتساوى المقدره على الاستمتاع بالحقوق. ولتحديد هذه المواقف، نحتاج لدرجة أعلى من التجريد لا تتيحها مفاهيم العدالة تبعاً لما هو قانوني أو تبعاً لما هو منطقي.

ولعدم امتلاكهم المعرفة بهذه النظرة المجردة للمجتمع، اعتمد المشاركون عوضاً عن ذلك على التركيز على كيف يمسهم التطبيق الخاطيء للعدالة القانونية. ولأن تحديد اشكال الظلم الواقعة على الفرد لا يحتاج لدرجة التجريد المطلوبة لتحديد اشكال الظلم الواقعة على الآخرين في المجتمع، أظهر المشاركون قدرة أكبر على تقديم أمثلة تمسهم شخصياً وتعرضوا بها لتعامل غير منصف. ونتيجة لذلك حدد المشاركون بمجموعات النقاش مواقف كانوا هم فيها ضحية شكل من اشكال الظلم، ولم يقدر أغلبهم على تحديد أشكال الظلم التي تمس الآخرين.

⁵⁴ تستخدم كلمة "مساواة" في الدستور الأردني وهي تحمل معنيين من معاني الكلمات الانجليزية "equal" و "same". أنظر إلى المادة السادسة من الفصل الثاني من الدستور الأردني لعام 1952. http://www.kinghussein.gov.jo/constitution_jo.html

وحين طلب مركز هوية من المشاركين بمجموعة النقاش في مدينة إربد تقديم أكثر قضايا العدالة الاجتماعية أهمية في الأردن، قدم كل مشارك قضية مختلفة⁵⁵. وحدد كل مشارك قضية كان هو أو هي قد حرم بها من امتيازاتٍ يتمتع بها غيره، لكن من دون تقديمها من خلال أطر مقارنة كبرى. فعلى سبيل المثال، قال أحد المشاركين من مدينة إربد، تلك المدينة الواقعة في شمال الأردن والمتأثرة بعدد كبير من اللاجئين السوريين، قال بأنه يتمنى لو تعامله الحكومة كما تعامل اللاجئين بسبب القدر الكبير من الامتيازات التي تعطىها الحكومة للاجئين. ولم يتطرق هذا المشارك بالحديث إلى اسباب حاجة مجتمع اللاجئين لبعض الامتيازات التي لا يتم تقديمها للمواطنين الاردنيين ولم يتطرق إلى الحريات التي يتمتع بها والتي يحرم منها السوريين في الاردن.

وبشكل مشابه، أشار أحد المشاركين الأردنيين من اصل فلسطيني إلى أنه من غير المنصف أن يواجه صعوبة أكبر بالحصول على العمل مقارنة بالأردنيين المنحدرين من أصول شرق أردنية. وأدعى بأنه من غير المنصف أنه هو وغيره من الاردنيين من اصل فلسطيني يتحتم عليهم الاعتماد على الوظائف في القطاع الخاص بسبب عدم امتلاكه لعلاقات شخصية في الحكومة (التي يتمتع بها نظرائه من اصول شرق اردنية) والتي ستمكنه من النجاح بالعمل في القطاع العام⁵⁶. لكن، وفي المقابل من ذلك كله، لم يعتبر نفس المشارك أنه من غير المنصف أن تواجه النساء صعوبات أكبر مما يواجه الرجال للحصول على العمل (سواء في القطاع العام أو الخاص). وأكد المشارك بأن ذلك هو نتيجة لطريقة عمل المجتمع الأردني منذ تأسيس الدولة.

⁵⁵ على الرغم من أن بقية مجموعات النقاش قد تركزت على قضية واحدة، ركزت جميع مجموعات النقاش على قضايا محلية جداً ومست المشاركين بشكل شخصي.

⁵⁶ للاطلاع على المزيد من المعلومات عن عدم مساواة الأردنيين من أصل فلسطيني في القطاع العام:

Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York: Columbia University Press, 1988);

Hussein Sirriyeh, "Jordan and the Legacies of the Civil War of 1970-71," *Civil Wars*, Vol. 3, No. 3 (September 2007): 74-86;

Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians, & the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process* (Washington: United States Institute of Peace Press, 1999);

Yitzhak Reiter, "The Palestinian-Jordanian Rift: Economic Might and Political Power in Jordan," *Middle East Journal* Vol. 58, No. 1 (Winter 2004): 72-92;

Joseph A. Massad, *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan* (New York: Columbia University Press, 2001).

وتظهر الأمثلة السابقة التفاوت الحاصل بين تعريف هذه الورقة للعدالة الاجتماعية وبين ما يفهمه الاردنيون من مفهوم العدالة الاجتماعية وتظهر كذلك فائدة استخدام مفهوم العدالة على أنها الانصاف في النقاش حول العدالة الاجتماعية. وكان المشاركون يعتمدون على خليط من الافكار النابعة من مفاهيم العدالة تبعاً لما هو قانوني والعدالة تبعاً لما هو منطقي، ولم يستقي المشاركون أي عناصر من مفهوم العدالة على أنها الانصاف. ولو تم ادخال مفهوم العدالة على انها الانصاف، لاستطاع المشاركون من زيادة قدرتهم على وضع خبراتهم الشخصية بسياق أكبر ولاستطاعوا التعاطف بشكل أكبر مع حالات الظلم الاجتماعي التي يواجهها الآخرون، ولاستطاعوا أيضاً تحديد حالات الظلم الاجتماعي المقنعة وغير الصريحة.

الجزء الثالث: (بعض) قضايا العدالة الاجتماعية الرئيسية في الأردن

بعد أن قام مركز هوية بجمع الخبرات الفردية للمشاركين في مجموعة النقاش وجمع النتائج المتحصلة من البحث الثانوي والنقاشات مع المنظمات المنخرطة بالعمل في مجال العدالة الاجتماعية، قام مركز هوية بتحديد أربع قضايا كبرى من قضايا الظلم الاجتماعي التي يواجهها الأردنيون: عدم المساواة السياسية، وعدم المساواة الاقتصادية، وعدم المساواة الجندرية، وعدم المساواة في المواطنة. وبسبب شمولية هذه القضايا، يظهر تلاق كبير فيما بينها. وحتمية تلاقي هذه المواضيع مبررة لكون اشكال الظلم الاجتماعي هي نتيجة لطريقة عمل النظام الاجتماعي. ويمكن الحديث عن ترابطات هذه القضايا بالبدء بالحديث عن قضايا العدالة الاجتماعية من خلال دراسة شاملة لعدم المساواة السياسية.

عدم المساواة السياسية

إن تخيلنا أنفسنا وكأننا في الوضع الأصلي مرة أخرى، وتخيلنا أنفسنا نناقش أفضل الطرق للوصول إلى مجتمع عادل، سيكون أول قرار يتخذ بشكل بديهي هو كيفية ضمان مشاركة كافة اعضاء المجتمع وعلى أسس متساوية بعملية صنع القرار في المجتمع. وبسبب جهل الفرد بالمكانة التي سيشغلها بعد رفع حجاب عدم المعرفة، لن يقوم عاقل بإختيار ان يحرم نفسه من التمثيل السياسي. ولاحتمال كونه من أقل اعضاء المجتمع حظاً، سيكون من غير المنطقي القيام بالمجازفة فيما يتعلق بالقدرة على التأثير على القرارات الاجتماعية وما يتبعه من القدرة على تحسين وضعه الأقل حظاً الممكن حدوثه. ولذلك وخلال اختياره للبنية السياسية الاساسية للمجتمع، سيجاول الفرد في الوضع الاصلي صياغة نظام يضمن لكل عضو من اعضاء المجتمع اقصى الامكانيات الممكنة للانخراط في آليات صنع القرار من دون الاجحاف بامكانيات الاخرين.

وفي الوضع الأصلي، سيجاول الفرد تحديد بنية اساسية للمجتمع يحظى بها كل فرد بمكانة متساوية وتمثيل منصف. وبعد تأسيس البنية الاساسية للمجتمع، ستكون للحكومة الاولوية بصنع قواعد جديدة. إذا، ينبغي ان يتمتع كل فرد بحقوق متساوية للمشاركة في صياغة وتشكيل القوانين التي سيطلب منهم الانصياع

البيها⁵⁷. وحين يسمح للدولة ممارسة النفوذ على منطقة سكانية محددة، ينبغي حينها ان تتم عملية الحكم بشكل يسمح باستمرار التمثيل العادل للوضع الاصلي إلى اقصى درجة ممكنة⁵⁸.

لكن، وفي المجتمعات السياسية الكبرى، مثل الدول، سيكون من غير العملي أن يتم انخراط كل عضو من اعضاء المجتمع بشكل مباشر بكل قرار صغير. ولهذا، سيكون على الفرد في الوضع الاصلي اختيار نظام يسمح بتفويض نافع للسلطة ويمنع احتكارها. أيضا وخلال محاولات الدول الحديثة صنع مؤسسات سياسية عادلة، بذلت هذه الدول جهوداً كبيرة لصياغة نظم تفويض للسلطة تسمح بأن يكون لكل فرد أكبر تأثير سياسي ممكن. ومع ان هذه المعادلة قد انتجت انماطا سياسية مختلفة، إلا أن اغلبها اعتمد على نظام اقتراع يسمح لكل فرد باختيار المرشح الذي يعتقد بأنه قادر على تمثيل مصالحه بشكل أفضل.

وفي الأردن، ضمن الدستور وقوانينه حق الاقتراع لكل مواطنيه الذين وصلوا لسن الاقتراع، ومنذ عام 1989، ضمن انتخابات دورية تضمن لكل الاردنيين ممارسة حقهم. لكن، وعلى الرغم من الحقوق والحريات، إلا ان قدرة أغلبية الاردنيين على التأثير على عمليات صنع القرار بقيت محدودة كثيراً. وبالإضافة إلى تعطيل الحياة البرلمانية لفترة طويلة قبل عام 1989، بقي تأثير الناخبين والبرلمان محدوداً حتى منذ اعادة الحياة البرلمانية منذ ذلك العام.

وبسبب مركزية المشاركة السياسية في القضاء على عدم المساواة السياسية وباقي اشكال الظلم الاجتماعي، من الافضل ان نقوم بالنظر إلى الاساليب التي تم اقصاء اغلب الاردنيين من عملية صنع القرار في الاردن. وسيقوم الفصل التالي من هذه الورقة بالتركيز على هيكلية السلطة التي تم ارسائها منذ فترة الانتداب البريطاني ومن ثم التركيز على كيف بقيت هذه الهيكلية على الرغم من موجات متتابعة من الإصلاح الديمقراطي. وسيهدف هذا الفصل القادم إلى تفسير الآليات التي حرم بها الاردنيون من مشاركة سياسية متساوية، وتفسير مركزية المشاركة السياسية في قدرة المجتمع على معالجة اشكال الظلم الاجتماعي.

⁵⁷ Rawls, *A Theory of Justice*, 194.

⁵⁸ Rawls, *A Theory of Justice*, 195.

بقي انخراط الاردنيين بالمواضيع السياسية متدنياً خلال فترة الانتداب البريطاني والسنوات التالية له بعد استقلال الأردن. وجاءت حالة عدم تسييس الشعب الاردني الشاملة نتيجة للنظام الاقتصادي الذي نشأ في المملكة. وبعد اعتماد الاردن على التمويل البريطاني ومن ثم المساهمات المالية من الولايات المتحدة والدول العربية المنتجة للنفط، طور الأردن اقتصاداً ريعياً⁵⁹. و عوضاً عن الاعتماد على الضرائب من مواطني الدولة، اعتمد اقتصاد الدولة على التحويلات القادمة من المانحين الدوليين وتحويلات العملة للمواطنين المغتربين.

وشكل استمرار المساعدات، بدلاً عن الضرائب، جزءاً أساسياً من المشهد السياسي والاقتصادي في الاردن، و بقيت المطالب السياسية العامة ضئيلة نسبياً. ويقول الكاتب براينن "في معظم الدول النامية، يدفع قيام الدولة بالاستحواذ على الموارد الاجتماعية (أي تحصيلها للضرائب)، يدفع عادة بالسكان للمطالبة بالحصول على صوت أكبر في عملية تخصيص موارد الدولة"، إلا أن هذا الضغط الاجتماعي يتسم بالضعف في الدول ذات الاقتصاد الريعي⁶⁰. وعلى النقيض من المبدأ الأمريكي القائل "لا ضرائب بدون تمثيل سياسي"، يمكن وصف الحالة في الأردن، كما يشير براينن، بأنه "لا ضرائب مقابل لا تمثيل"⁶¹. إضافة إلى ذلك، وباستغلال الاردن للمساعدات الاجنبية، إستطاعت الحكومة الاردنية تخطي تقديم نظام ديموقراطي. إذ بدا إيجاد هكذا نظام وكأنه شيء زائد عن الحاجة حين لا تكون شرعية الدولة مبنية على وجود نظام ديموقراطي بل تكون مبنية على وجودعلاقات نيوباتريمونالية (neopatrimonial)(الريعية الجديدة) تقوم من خلالها الدولة باستخدام مصادرها لضمان ولاء الاعضاء المهمين من المجتمع⁶².

وكانت الدولة الممولة بالمساعدات التي تتلقاها، لتستغلها في ضمان ولاء مواطنيها بتوفيرها لهم مستويات معيشية مقبولة واستقطاب النخب في المجتمع، وتم هذا بتقديم حوافز مادية كبيرة ومناصب رفيعة

⁵⁹ الاقتصاد الريعي، بالانجليزية "induced-rentier economy"، وللمزيد عنه، طالع:

Warwick Knowles, *Jordan Since 1989: A Study in Political Economy* (London: I.B. Taurus, 2005).

⁶⁰ Rex Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World: The Case of Jordan," *Canadian Journal of Political Science* Vol. XXV No. 1 (March 1992): 75.

⁶¹ Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization," 75.

⁶² Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization," 75.

لمجموعات وشخصيات مهمة في المجتمع. وجعل اعتماد الاردن على المساعدات الاجنبية لتمويل هذه العلاقات الناشئة، جعل المملكة معرضة للتغيرات غير المتوقعة في موازين القوى الاقليمية والعالمية⁶³. وحملت التغيرات التي أصابت المساعدات الخارجية، نوعاً من اضعاف مكانة الحكومة التي لم تعتمد شرعية حكمها على التسلط أو على العقيدة الفكرية، بل على قدرتها على تقديم فوائد اقتصادية واجتماعية لرعاياها⁶⁴.

وبدأ استقرار العلاقات النيوباتريمونيالية (الرعية الجديدة) في الأردن بالتزعزع حين بدأ سيل المساعدات الأجنبية بالاضمحلال منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم. ولقد وصلت نسب التحويلات والمساعدات نفطية المنشأ، والتي تشكل دعائم الاقتصاد الريعي في الأردن، وصلت إلى أعلى نسبها بعام 1981 ثم بدأت بالاضمحلال⁶⁵. وبين عامي 1981 و1987، إنخفضت موارد الدولة القادمة من التحويلات الخارجية من 2.3 مليار دولار أمريكي إلى 1.5 مليار دولار⁶⁶. ونتيجة لذلك، لجأ الاردن وبشكل غير معلن إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة. لكن جاءت مساعدة صندوق النقد مقترنة بعدة شروط كان من ضمنها تقليل الانفاق العام⁶⁷. وبمحاولة الحكومة تحقيق هذه الشروط، قامت بخفض الدعم عن السلع الاساسية. فأدى هذا إلى معارضة كبيرة من الناس عمت مختلف أماكن المملكة. ونتيجة للخضوع لمتطلبات صندوق النقد الدولي، تعرضت شرعية الحكومة إلى هزة لم يسبق لها الحدوث من قبل وبدأت أسس شعبيتها التقليدية بالاضمحلال⁶⁸.

⁶³ Curtis R. Ryan, "Working Paper 7: Civil Society and Democratization in Jordan," *Knowledge Programme Civil Society in West Asia* (Amsterdam: University of Amsterdam, 2010), 13.
⁶⁴ Ryan, "Civil Society and Democratization in Jordan," 14; and Russell Lucas, "Deliberalization in Jordan," *Journal of Democracy* Vol. 14, No. 1 (January 2003): 137-139; and Hesham al-Awadi, *In Pursuit of Legitimacy: The Muslim Brotherhood and Mubarak, 1982-2000* (London: Taurus Academic Studies, 2004), 9-10.
⁶⁵ Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization," 84-85.
⁶⁶ Kathrine Rath, "The process of Democratization in Jordan," *Middle Eastern Studies* Vol. 30, No. 3 (1994): 538.
⁶⁷ Knowles, *Jordan Since 1989*, 64.
⁶⁸ Rath, "The process of Democratization in Jordan," 541.

وبالرد على المظاهرات، قامت الحكومة بالاعلان عن سلسلة من الاصلاحات السياسيّة الهادفة إلى التحول الديموقراطي في الأردن. وكما يعتقد المحلل السياسي ركس براينن، كان الانفتاح الديموقراطي هذا هو رد فعل الحكومة على نهايات الاقتصاد الريعي. ولجأت الحكومة التي لم تعد قادرة على الاعتماد على التمويل الخارجي طويل الأمد والتي كانت تواجه عدم استقرار في الاقتصاد المحلي، لجأت إلى التخلي عن صفتها المسبقة مع الشعب والمتضمنة "لا ضرائب مقابل لا تمثيل" وأضطرت إلى صياغة "عقد إجتماعي جديد". ويعلق براينن عن هذا العقد بأنه قد تضمن "شكلاً من أشكال المقايضة يتم بها عرض انفتاح ديموقراطي حقيقي مقابل قبول الشعب للمزيد من النقشف الاقتصادي"⁶⁹.

وبخلال الفترة المباشرة التي عقت المظاهرات واطلاق العملية الديموقراطية، بدت تقييمات بايرنن السابقة على أنها صائبة. فمن الجانب الايجابي لما قامت به الحكومة، قامت بتطبيق تغييرات ملموسة، مع أنها كانت مخططة باحكام، على النظام السياسي. وبعد ستة أشهر من اندلاع مظاهرات نيسان 1989، نظمت الحكومة انتخابات برلمانية لأول مرة منذ اكثر من عشرين عاماً⁷⁰. إضافة إلى ذلك، أدى الاندفاع الاصلاحى الذي هيات له الانتخابات، أدى إلى خفض سلطة الدولة على الاعلام أيضاً، وفي عام 1990، طلب الملك حسين من مجموعة تمثل مختلف اطراف الشعب، صياغة الميثاق الوطني والذي تم اقراره عام 1991. وتم اعتبار الميثاق على أنه موافقة من العرش الهاشمي على التحول الديموقراطي وتم

⁶⁹ Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World," 92.
⁷⁰ تم عقد انتخابات فرعية بعام 1984 وتم ملء المقاعد الفارغة من البرلمان. وذلك لمرور 17 عاماً على آخر انتخابات تشريعية وكان قد توفى 16 عضواً من الأعضاء البالغ عددهم 66. للمزيد، طالع:

Mohammad Kanoush Al-Sharah, "Political Liberalisation in Jordan: a Study of the Democratisation Process; 1989-1993," (Ph.D. Diss., Durham University, 1997), 118

<<<http://etheses.dur.ac.uk/5469/>>>;

"Hussein Goes on TV and Vows Election," *New York Times*, April 27, 1989.

<<<http://www.nytimes.com/1989/04/27/world/hussein-goes-on-tv-and-vows-an-election.html>>>

"Hussein Pledges a Freer Press in Jordan," *New York Times*, November 11, 1989

<<<http://www.nytimes.com/1989/11/11/world/hussein-pledges-a-freer-press-in-jordan.html>>>;

Hashemite Kingdom of Jordan "The Jordanian National Charter," December 1990

<<<http://www.kinghussein.gov.jo/charter-national.html>>>;

Ryan, "Elections and Parliamentary Democratization in Jordan," 181;

Mehran Kamrava, "Frozen Political Liberalization in Jordan: The Consequences for Democracy," *Democratization* Vol. 5, No. 1 (1998): 140.

النظر إليه على أنه مبادرة واعدة لاستمرار التنمية السياسية وتشكيلها لمشهد الحياة السياسية في المملكة⁷¹. وفي السنة التالية، تم رفع آخر تعليمات الأحكام العرفية بعد تقديم قانون الأحزاب السياسية مما فتح الباب أمام توسع ممارسة التعددية السياسية⁷². وبهذه التطورات السريعة، آمن الكثير من الأردنيين بصدق مساعي الحكومة الرامية إلى التحول الديمقراطي⁷³.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات والتفاؤل الأولي، ظهر وبسرعة وجود محددات لرغبة الحكومة بالمضي نحو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الحكومة بدت مستعدة بإقرارها لعددٍ من الإصلاحات واتاحة المشاركة في النظام السياسي، حتى لو كانت محصورة، إلا أن الحكومة لم ترغب بالتخلي عن مزيد من سلطاتها⁷⁴. وبسبب هذه المركزية في السلطة في المملكة، جاء تعريف سامويل فاينر للمملكة بعام 1970 على أنها "ديموقراطية الواجهة"، أي "نظام تنص قوانينه على وجود المؤسسات والممارسات الديمقراطية الليبرالية، إلا أنه يهيمن عليها ويخرفها طبقة أليغركية تاريخية لضمان بقائها في الحكم"⁷⁵.

لم تؤدي الإصلاحات التي قامت بها المملكة مباشرة بعد مظاهرات 1989 إلى الانتقال نحو ديموقراطية حقيقية⁷⁶. وعلى الرغم من اقرار الحكومة لطيف واسع من التغييرات بعد احداث سنة 1989، إلا أنها قد عملت على ضمان عدم مساس هذه التغييرات بقوتها السياسية أو سلطتها التنفيذية. وعلى الرغم من إعادة

71

"Hussein Pledges a Freer Press in Jordan," *New York Times*, November 11, 1989
<<<http://www.nytimes.com/1989/11/11/world/hussein-pledges-a-freer-press-in-jordan.html>>>;
Hashemite Kingdom of Jordan "The Jordanian National Charter," December 1990
<<<http://www.kinghussein.gov.jo/charter-national.html>>>;
Ryan, "Elections and Parliamentary Democratization in Jordan," 181;
Mehran Kamrava, "Frozen Political Liberalization in Jordan: The Consequences for Democracy,"
Democratization Vol. 5, No. 1 (1998): 140.
"Jordan Plans to Lift Martial Law," *New York Times*, December 20, 1989⁷²
<<<http://www.nytimes.com/1989/12/20/world/jordan-plans-to-lift-martial-law.html>>>;
Kingdom of Jordan, "The Political Parties Law, Law No. 32 for the Year 1992," September 1,
1992. <<<http://www.kinghussein.gov.jo/pol-parties.html>>>
Laurie A. Brand, "Liberalization and Changing Political Coalitions: The Bases of Jordan's 1990-⁷³
1991 Gulf Crisis Policy," *The Jerusalem Journal of International Relations* Vol. 13, No. 4 (1991):
22-23.
Curtis R. Ryan, "Elections and Parliamentary Democratization in Jordan," *Democratization*⁷⁴
Vol. 5, No. 4 (1998): 180.
S.E. Finer, *Comparative Government* (London: Pelican, 1970), 441.⁷⁵
Beverly Milton-Edwards, "Façade Democracy and Jordan," *British Journal of Middle Eastern*⁷⁶
Studies Vol. 20, No. 2 (1993): 191-203.

العمل بالنظام البرلماني بعد فترة انقطاع طويلة، أبقّت الحكومة على سلطاتها التي تمتعت بها قبل الانتخابات، مما أبقاها متحكمة بخيوط العمليّة السياسيّة من وراء الواجهة الديمقراطيّة البرلمانيّة⁷⁷.

وبقيت السلطة مركزية على الرغم من الاصلاحات المهمة وذلك بسبب خضوع الأردن لما وصفه جلين إي روبنسون على أنه "ديموقراطية دفاعيّة"⁷⁸. إذ قامت الحكومة أثناء مسعاها لاستباق الاحتجاجات، وارضاء المجتمع المانع، قامت باصلاحات محدودة كانت كافية لتجنب الأزمة لكنها لم تكن كافية لتغيير هيكلية السلطة في المملكة. واستخدمت الحكومة عملية التحول الديمقراطي "كأداة لإطالة أمد حكمها وتحقيق الشرعية الدولية وتقليل المعارضة المحليّة"⁷⁹. وايضا لمواجهة الضغوطات الدولية والمحلية الهادفة إلى اعادة هيكله الدولة سياسياً واقتصادياً.

كانت خطط الحكومة الدفاعيّة ضرورية بسبب الوضع الصعب الذي كانت به الحكومة جراء الاصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية التي اشترطتها الجهات المانحة للأردن مقابل المنح. إذ دفع إمتثال الأردن في البداية لشروط صندوق النقد الدولي، بأنصار الدولة التقليديين إلى الاحتجاج والمظاهرات. وكان امتثال الاردن المستمر لشروط صندوق النقد الدولي سيؤدي إلى المزيد من العداء بين الدولة وقاعدة مناصريها الأساسية، وطبقة النخبة الرعيّة. وأضطرت الحكومة إلى المضي قدماً بخطة اعادة الهيكلة التي أملاها عليها صندوق النقد الدولي لكنها أرادت بنفس الوقت تجنب فقدان دعم المكونين السكانيين المهمين أثناء اعادة الهيكلة. ونتيجة لذلك، قامت الحكومة وأثناء عملية الاصلاح الاقتصادي بالعمل نحو تهدئة أنصارها

Finer, *Comparative Government*, 441. Also see Jillian Schwedler, "Jordan's Risky Business As Usual," *MERIP*, June 30, 2010. <<<http://www.merip.org/mero/mero063010>>>

Glenn E. Robinson, "Defensive Democratization in Jordan."⁷⁸

يتم استخدام المفهوم العام من مصطلح الديمقراطية الدفاعية الذي صاغه روبنسون، وذلك لوصف "استراتيجية الدولة للبقاء على النظام السياسي المهمين مقابل الازمات المادية. أستخدم آخرون مصطلح "الانتقال المتفاوض عليه" بالانجليزية negotiated transition " أو "استراتيجية بقاء النظام" بالانجليزية regime survival strategy". للمزيد عن هذا، أطلع على:

Rath, "The Process of Democratization in Jordan;" Betty Anderson, "The Status of 'Democracy' in Jordan," *Critique: Journal of Critical Studies of Iran and the Middle East*, Vol. 10 (Spring 1997): 55-76; Malik Mufti, "Elite Bargains and the Onset of Political Liberalization in Jordan,"

Comparative Political Studies, Vol. 32, No. 1 (February 1999): 100-129;

Robert Springborg, "Negotiated Transitions to Democracy," *Critique*, Vol. 5 (Fall 1994), 1-8.

Samuel Huntington, "Will More Countries Become Democratic?" *Political Science Quarterly*⁷⁹ Vol. 99, No. 2 (Summer 1984): 212.

الرئيسيين وذلك من خلال صنع واجهة ديمقراطية، والمحافظة بنفس الوقت على علاقاتها النيولبريتيمونالية (الريعية الجديدة) مع النخبة.

وكان إعادة تفعيل البرلمان أحد اهم تكتيكات الدولة الدفاعية، وتم تقديم ذلك إلى المواطنين الساخطين على اجراءاتها كي يعمل البرلمان كأداة يمارسون من خلالها المزيد من التأثير على سياسيّة الدولة. لكن وبافتقاد البرلمان لأي سلطة مؤثرة، عملت هذه المؤسسة، الديمقراطية الشكل وعديمة التأثير "كصمام أمان" تستخدمه الحكومة لتقديم طريقة لتفريغ غضب الأردنيين مع حصر امكانياته في لتأثير الفعلي على السياسة⁸⁰. وبنفس الوقت، استخدمت الحكومة البرلمان كأداة لاستمرار الواجهة الديمقراطية لتمويه الحالة القائمة في خضم التأثيرات السلبية للاصلاحات النيولبرالية. ومن خلال برلمان قليل السلطة، خلقت الحكومة قناة يمكن من خلالها استمرار دعم النظام لبعض المجموعات والشخصيات المهمة تحت غطاء الديمقراطية⁸¹. وبهذه الطريقة، استخدمت الحكومة المؤسسات الديمقراطية لخلق اداة لديمومة حياة العلاقات النيولبريتيمونالية التي كانت تهددها الأزمة الاقتصادية ولخلق حالة من الرضا مقابل مطالب المنتفعين من النظام (والمطالب الدولية بشكل أقل) والرامية إلى الاصلاح السياسي.

وتبدو آراء بايرن صائبة فيما يتعلق بتأكيد على أن الاقتصاد الريعي أجبر الأردن على ايجاد طرق جديدة لضمان الشرعية، بينما لم تتمكن الحكومة من تجديد شرعيتها من خلال الانفتاح السياسي. ويرى بأن "العقد الاجتماعي الجديد" في الأردن لم يتم بناؤه على "مقايضة" لديموقراطية "حقيقية". وبدلاً من ذلك، صاغت الحكومة طريقة جديدة لادامة حالة "لا ضرائب مقابل لا تمثيل" من خلال استخدام المؤسسات ذات الغلاف الديموقراطي. وفي النتيجة، احتوى العقد الاجتماعي الجديد على صفتين؛ الأولى هي موافقة شريحة المنتفعين من النظام على الاصلاحات الاقتصادية النيولبرالية في الأردن، مقابل الوعد بالمزيد من

⁸⁰ Kamrava, "Frozen Political Liberalization in Jordan," 142.

⁸¹ Moore, "The Newest Jordan: Free Trade, Peace and an Ace in the Hole."

التأثير في السياسات، والثانية هي موافقة النخب على تحمل المزيد من التحرر الاقتصادي والسياسي طالما لم يمس هذا التحول ببنية السلطة القائمة⁸².

أعضاء مجلس النواب: انتخاب أم اختيار؟

لم تؤد إعادة تفعيل مجلس النواب في الأردن إلى زيادة في تأثير الشعب في العملية السياسية، بسبب تصميم المنظومة كلها بطريقة تؤدي إلى تقليل تأثير الناخبين والعملية الانتخابية. ولم يبق مجلس النواب الأردني تحت سلطة الحكومة فقط، بل يضمن النظام الانتخابي بأن السلطة المحدودة التي يمتلكها البرلمان لن تستخدم إلا لتعزيز سياسات الحكومة. وتم ضمان هذا الامتثال البرلماني من خلال نظام انتخابي يضمن فوز المرشحين الموالين والذين تم اختيارهم مسبقاً.

لا يتم انتخاب الحكومة في الأردن. ويقوم الملك بتعيين رئيس الوزراء الذي يقوم فيما بعد بتعيين الوزراء بعد استشارة الملك. وينص الدستور على أن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، لكن لا يتم استخدام هذه السلطة البرلمانية والمكفولة دستورياً. وفي الحقيقة، لم تسقط أي حكومة أردنية نتيجة لتصويت البرلمان على سحب ثقته وذلك بسبب ضمان النظام الانتخابي بقاء البرلمان مالياً للحكومة.

ويتم ضمان ولاء البرلمان من خلال العملية الانتخابية⁸³. ولا يقوم البرلمان بتشكيل الحكومة، لذلك فلا يؤدي انتخاب مرشح ما إلى حصوله على تأثير مهم على صنع القرار. وتبقى الميزة الوحيدة للفوز بمقعد بالبرلمان هي إتاحة المزيد من موارد الدولة للفائز. ولذلك، لا يتم التنافس خلال العملية الانتخابية على القدرة على التأثير على السياسات، بل يكون التنافس للوصول إلى المزيد من الوصول إلى موارد الدولة ويقوم الناخبون بانتخاب المرشحين القادرين على توزيع هذه الموارد مباشرة⁸⁴. ولا تحتاج الدولة للتدخل بيوم

Daniel Brumberg, "Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World," in ⁸² *Political Liberalization & Democratization in the Arab World, Volume I, Theoretical Perspectives*, ed. Rex Brynen (Boulder, CO: Lynne Rienner Press, 1995), 230.

للمزيد:

Amin Ali Alazzam, "Political Participation in Jordan: The Impact of Party and Tribal Loyalties Since 1989," Ph.D. Diss., Durham University, 2008), 137 <<Linda Shull Adams, "Political Liberalization in Jordan: An Analysis of the State's Relationship with the Muslim Brotherhood," *Journal of Church and State* Vol. 38, No. 3 (Summer 1996): 521.
للمزيد:

الاقتراع او التأثير على النتائج، إذ يديم النظام بطبيعته اللاسياسية نفسه ويضمن كذلك هيمنة الاعضاء الموالين في البرلمان. ويتم ضمان النتيجة الانتخابية هذه من خلال قيام الناخبين بانتخاب المرشحين الذين لديهم فرصاً أقوى للوصول إلى الموارد وقدرة أكبر على إتاحة المحسوبية، أو توفير "الواسطة"⁸⁵. وبشكل مبسط، لا يجذب الناخبون إلا إلى المرشحين الذين يتمتعون بعلاقة طيبة مع الدولة مما يعني امتلاكهم لفرصة أكبر للوصول إلى الموارد .

وبسبب انجذاب الناخبين إلى المرشحين القادرين على الوصول إلى الموارد وتوزيعها أيضاً، يفضل الناخبون انتخاب أولئك المرشحين الذين يكونون على صلة شخصية معهم. وفي الأردن، يترجم هذا باستمرار تأثير الولاءات العشائرية بصفتها أكثر الطرق أمناً لضمان إيصال الموارد المباشر⁸⁶. وفي الحقيقة تظهر وبوضوح، الاستطلاعات الهاتفية التي أجراها مركز هوية قيام الناخبين بأغلب الأحيان بانتخاب المرشحين الذين يتواصلون معهم شخصياً وليس المرشحين الذين يعكسون آراء وأيديولوجيات الناخبين. ويبدو بأن أيديولوجية المرشح وخبرته السياسية وقدراته تأخذ حيزاً ثانوياً مقابل الحيز الذي تأخذه قدراته على الوصول إلى الموارد وتوزيعها.

ولعلم الناخبين بقلة تأثير البرلمان بعملية اتخاذ القرار، فهم لا يدلون بأصواتهم بناءً على الإلتزام الأيديولوجي. ولذلك لا يُطلب من المرشحين، ولا يتم حثهم، على صياغة برنامج سياسي أيديولوجي، وذلك لعلم المرشحين وجمهور ناخبهم على حدٍ سواء حدود السلطة البرلمانية على السياسات. وإضافة إلى ذلك،

Ellen Lust-Okar, "Elections Under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan," *Democratization* Vol. 13, No. 3, (2006): 459;

Ellen Lust, Sami Hourani and Mohammad El-Momani, "Jordan Votes: Election or Selection?" *Journal of Democracy* Vol. 22, No. 2 (April 2011): 119-129;

Ellen Lust-Okar, "Elections Under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan," *Democratization* Vol. 13, No. 3, (2006): 459; Ellen Lust, Sami Hourani and Mohammad El-Momani, "Jordan Votes: Election or Selection?" *Journal of Democracy* Vol. 22, No. 2 (April 2011): 119-129;

Scott Greenwood, "Jordan's 'New Bargain': The Political Economy of Regime Security," *Middle East Journal* Vol. 57, No. 2 (Spring 2003): 248-268;

Seeley, "The Jordanian State Buys Itself Time;" and Kristen Kao, "Jordan's Ongoing Election Law Battle," Carnegie Endowment for International Peace, SADA," July 5, 2012.

<<<http://carnegieendowment.org/sada/2012/07/05/jordan-s-ongoing-election-law-battle/fbdu>>>

Lust-Okar, "Elections Under Authoritarianism," 460. ⁸⁵

Lust-Okar, "Elections Under Authoritarianism," 461. ⁸⁶

ولعدم إنتخاب المرشحين على أسس ايديولوجية⁸⁷، فهم لا يحاولون ممارسة دور سياسي حين انتخابهم⁸⁸. ولا يتطلب نجاح حملة المرشح الانتخابية إنضمامه إلى حزب سياسي، وذلك لأن الاتصال ببرنامج سياسي واضح لا يؤثر كثيراً على حيافة المزيد من الأصوات. ولا يوجد أي ميزات للعمل من خلال حزب ما، إذ لا يقوم الحزب إن حاز أغلبية برلمانية بتشكيل الحكومة.

ولمعرفة الدولة بالبنية العشائرية للمجتمع الأردني، تعتمد الدولة على أن يضع الناخبون أولوية أكبر للعشيرة والواسطة على حساب الفكر والايديولوجية. ولكي تستغل الاختلاف بين الأصوات الرئيسية والثانوية، قامت الدولة بتقديم نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل (Single Non-Transferable Vote System)، "صوت واحد لكل فرد"، بعام 1993 وذلك بغرض حصر الفرصة أمام الناخبين للسعي فقط وراء تأمين مصالحهم العائلية والعشائرية. وضمنت الدولة من خلال تقديمها لهذا النظام الأفضلية للمرشحين الموالين والمستقلين على حساب الأحزاب السياسية. ومنذ البدء بالعمل بنظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل، دأبت الحكومة على اصلاح النظام الانتخابي؛ ولكن ظهر كل تعديل جديد وكأنه شكل جديد لنفس المنظومة⁸⁹.



ملصقات حملة الانتخابات البلدية في عمان منطقة زهران

⁸⁷ Identity Center, "Policy Paper: Policy Paper: Fostering a Parliamentary Democracy in Jordan through Electoral Reform," March 2014. <<<http://www.identity-center.org/en/node/286>>>

⁸⁸ Identity Center, "Fostering a Parliamentary Democracy."

⁸⁹ تم التخلص مؤخراً من نظام الصوت الواحد بعد اقرار قانون الانتخاب لعام 2012. وعلى الرغم من موافقة القانون الجديد لمطالب المتظاهرين للحصول على تمثيل نسبي، إلا أنه حقق ذلك شكلياً فقط. وحدد القانون الجديد 27 مقعداً من أصل 150 مقعداً لمنتخب عن طريق القوائم الوطنية. وبقيت بقية المقاعد متاحة للمرشحين المستقلين الذين يتم انتخابهم على أساس النظام المشابه لذلك المتبع بانتخابات 1993. ونتيجة لهذا النظام المدمج، حصرت الأحزاب السياسية بما مجمله 27 مقعداً. ولذلك، ومع إن مظاهرات عام 2011 قد أدت شكلياً إلى الإصلاح وتغيير نظام الصوت الواحد، إلا أن نظام الصوت الواحد لازال فاعلاً بتحديد أغلبية أعضاء البرلمان. أنظر قانون رقم 25 لسنة 2012: قانون الانتخاب لمجلس النواب وتعديلاته. طالع أيضاً:

Curtis R. Ryan, "The Implications of Jordan's New Electoral Law," *Foreign Policy*, April 13, 2012 <<http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/04/13/the_implications_of_jordans_new_electoral_law>>; and Kristen Kao, "Jordan's Ongoing Election Law Battle," Carnegie Endowment for International Peace, SADA," July 5, 2012.

<<<http://carnegieendowment.org/sada/2012/07/05/jordan-s-ongoing-election-law-battle/fbdu>>>



ولأن النظام الانتخابي كان قد صمم لمحاباة المرشحين الذين تفضلهم الحكومة، يعمل النظام الانتخابي كأداة لإدامة العلاقات النيوباتريمونيالية. إذ لازالت المجموعات التي كانت تحصل على دعم مباشر من الحكومة تحصل على دعم مشابه من خلال الفوائد المادية والاجتماعية التي تحصل عليها بشغلها للمناصب السياسيّة. ومع أن أعضاء مجلس النواب لا يقدرّون على ممارسة تأثير كبير على صنع السياسات، إلا أن الخدمة بالسلطة التشريعية يرفع كثيراً من مكانة الفرد الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا تضمن بنية النظام بأن لا يتمتع بهذه المميزات إلا مجموعة نخبوية من الأردنيين. وبهذه الطريقة تستخدم الحكومة المؤسسات ذاتها لخلق نظام ادامة حياة لهيكلية السلطة القائمة التي هددتها الأزمة الاقتصادية وإرضاء المطالب الأردنيّة، والدولية على نحو أقل، والداعية إلى الاصلاح السياسي.

وعدا عن الفئة المختارة من الأردنيين الذين تفضلهم الحكومة ولذلك يتم انتخابهم، لا يمتلك الأردنيون أي تأثير على عمليات صنع القرار في المملكة. ومع أن كل مواطن أردني يمتلك الحرية لممارسة حقه بالاقتراع أو الترشح لشغل مقعد نيابي، لكن لا تعني هذه الحريات الشيء الكثير بداخل نظام تقوم به حكومة غير منتخبة بصنع كل القرارات. ولا يكفي ضمان أن يكون لكل الاردنيين الحرية للاستمتاع بحرية نفس الحقوق السياسيّة، لا يكفي ذلك بأن يستفيد كل فرد من حقوقه وحرياته.

فبالإضافة إلى ضمان الاستمتاع بالحقوق والحريات السياسيّة المتساوية، يخبرنا مبدأ راولز الثاني، بأنه ينبغي على مؤسسات المجتمع أن تكون منظمة بطريقة تسمح بتعويض الفئات الأقل حظاً. وبدون ذلك ستبقى الفئات الأقل حظاً في المجتمع قليلة التأثير سياسياً علماً بأنهم هم من يكونوا بحاجة إلى الانتباه إلى عوزهم للامتيازات. وبالفعل ان عدم المساواة في البنية الاساسية للمؤسسات السياسيّة لا يبرر، إلا إن كان موجوداً لخدمة أعضاء المجتمع الذين يشغرون الاماكن الأقل حظاً في المجتمع⁹⁰. وفي الأردن على النقيض من ذلك، يقوم النظام بإعطاء المزيد من المزايا بشكل غير متساوٍ للفئات الأكثر حظاً. وبعد أن حُرّم أعضاء المجتمع الأقل حظاً صوتهم في العملية السياسيّة، حولهم النظام إلى جزء مجتمعي ثانوي محروم من قدرته على اىصال صوته عن الظلم الذي يواجهه.

⁹⁰ Rawls, *A Theory of Justice*, 203.

تظهر عدم قدرة الأقل حظاً على ممارسة تأثير قوي على القرارات السياسيّة في الأردن أهمية المشاركة السياسيّة. إذ إن الانخراط في الحياة السياسيّة يشكل جزءاً أساسياً من الانخراط ببقية الشؤون المتعلقة بالعدالة الاجتماعيّة. ويعني هذا أن القرار لانشاء مجتمع يمتلك كل اعضائه قدرة متساوية للتأثير بالسياسات سيكون من أول الاعتبارات التي يتخذها الفرد في الوضع الأصلي. إن الطريقة التي يحدد بها المجتمع الدور السياسي للفرد تؤثر بقدرته، على التعبير عن الهموم المتعلقة بمختلف قضايا العدالة الاجتماعيّة.

ونتيجة لما سبق، فإن فهم الطريقة التي تمت بها المحافظة على هيكلية السلطة في الأردن يؤدي إلى تفسير ديمومة الظلم الاجتماعي خلف حجاب من الاعتيادية المهيمنة؛ ويساعدنا ذلك أيضاً على فهم بطء تقدم الإصلاح السياسي والاجتماعي. لقد ساهمت الديمقراطية الدفاعية بديمومة الحالة القائمة واشعار الاردنيين بحالة من الرضا بنفس الوقت. وساعدت الديمقراطية الدفاعية على أن يشعر الأردنيون بتحسّن الأوضاع مع أن الإصلاحات الضحلة التي تمت أدت إلى مزيد من تعزيز اللامساواة.

عدم المساواة الاقتصادية

مع أن اعتماد الحكومة على الديمقراطية الدفاعية أدى إلى إبطاء تقدم الإصلاحات السياسيّة خلال العقدين الماضيين، إلا أن الإصلاحات السياسيّة لم تشهد بطأً في تقدمها. إذ وبعد التحدي الكبير الذي شهده نظام الاردن الربيعي بنهايات الثمانينيات من القرن الماضي وبعد لجوء المملكة إلى المساعدة الدولية، لم يتم اعطاء المساعدة إلى الاردن إلا بعد اشتراط ان يقوم باصلاح نيوليبرالي جزري⁹¹. ولم يتم اعطاء الاردن قرصاً بقيمة 275 مليون دولار سنة 1989 من صندوق النقد الدولي إلا بعد اشتراط أن تقوم المملكة باعادة ترتيب سياساتها الاقتصادية بالتركيز على تطوير القطاع الخاص وانتقال الحكومة من المشاركة المباشرة في الاقتصاد إلى دور تنظيمي له⁹². ومنذ تطبيق هذا وخلال الخمس وعشرين سنة

⁹¹ تقدم الاردن بطلب المساعدة لمجتمع المانحين بوقت كانت تزداد به أهمية تقديم المساعدات المشروطة. إذ ومع قرب نهاية الحرب الباردة، تردد المانحون أمام تقديم المساعدات إلى بلدان كانت تحظى فيما سبق بأهمية جغرافية استراتيجية. ووجدت البلدان مثل الاردن نفسها بموقف عاجز عن جذب المساعدات مما اضطرها للانصياع لاملءات صندوق النقد الدولي. طالع: Knowles, Jordan since 1989, 64 وطالع كذلك: Mahdi Abdul Hadi, "The Jordanian Disengagement: Causes and Effects," *Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA)*, September 1988, 8.

⁹² Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World," 89-90.

الماضية، إستمر الأردن بالتركيز على الإصلاح الاقتصادي. وازدادت حدة الإصلاح الاقتصادي بعد تقلد الملك عبدالله الثاني الحكم في سنة 1999. واتسم حكم الملك عبدالله الثاني بتركيزه على التنمية الاقتصادية⁹³.

ونتيجة للإصلاح الاقتصادي المستمر، تحسنت المكانة الاقتصادية للأردن وبشكل ملحوظ. وأتسم حال الاقتصاد الاردني خلال هذه الفترة بالنمو المستمر والصحي. وارتفع الناتج المحلي الاجمالي للاردن من سنة 1989 (قياسا بمعادلة القوة الشرائية Purchasing Power Parity) من 4,361 دولار بسعر الصرف الحالي إلى 11,639 بسنة 2013⁹⁴. وبنفس الوقت، بقيت معدلات التضخم بمعدلات معقولة في اقتصاد نام⁹⁵.

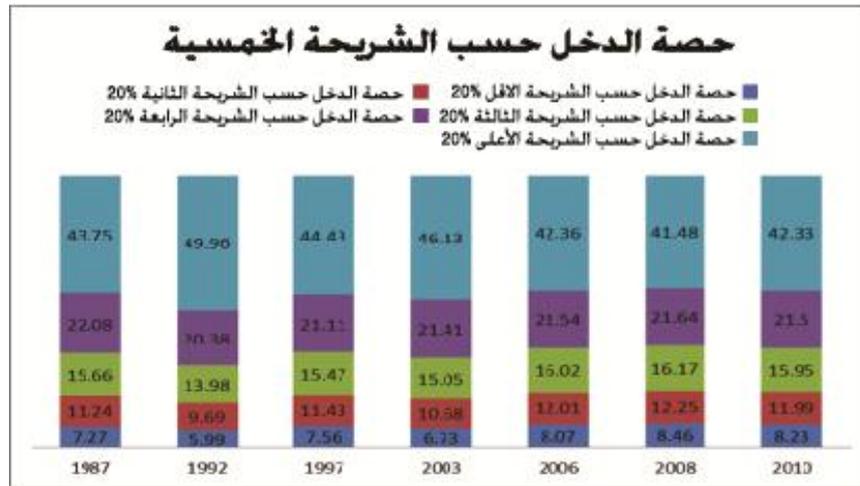


لكن، ومع استمرار نمو الاقتصاد الاردني، إلا أن اثار تقدم موقعه العام لم تؤثر على السكان بشكل عام. وفي الحقيقة، لم يتحسن الوضع الاقتصادي للعديد من الاردنيين بشكل ملحوظ وبقي الفرق بين الاغنياء والفقراء على ما هو عليه ولم يتقلص. وبقيت رتبة الأردن على مؤشر جيني، (GINI Index) وهو مؤشر يقيس توزيع الثروة في الدول، بقيت ثابتة. ففي العقد المنصرم، انخفضت رتبة الاردن من 39 إلى 34

⁹³ Curtis R. Ryan, "Jordan First': Jordan's Inter-Arab Relations and Foreign Policy Under King Abdullah II," *Arab Studies Quarterly* Vol. 26, No. 3 (Summer 2004): 43-62.

⁹⁴ International Monetary Fund, "World Economic Outlook Database: Jordan." <<[⁹⁵ للمزيد: World Bank, "World Development Indicators Database." <<\[47\]\(http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx#>></p>
</div>
<div data-bbox=\)](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/weorept.aspx?pr.x=52&pr.y=14&sy=1988&ey=2014&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=439&s=NGDPRPC&grp=0&a=>></p>
</div>
<div data-bbox=)

(حيث يعني صفر في المؤشر مساواة مثاليّة وتعني 100 عدم مساواة قصوى⁹⁶). وإن كانت رتبة الأردن على مؤشر جيني ليست سيئة بالمعايير الدولية والإقليمية ومع أن العديد من التحسينات قد تم إنجازها، إلا أن عدم وجود تحسن مهم في الرتبة يعني بأن النمو الاقتصادي في الدولة لم يؤد إلى تسهيل توزيع الثروة إلى النصف الأقل حظاً من السكان. وتتبعي الإشارة إلى ما يشوب البيانات التي استخدمت لقياس مؤشر جيني، خصوصاً عند الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الكبيرة مثل العمالة غير القانونية والتهرب الضريبي. ولو حدث وتم حساب رتبة الأردن على مؤشر جيني باستخدام بيانات دقيقة أكثر، ربما سيظهر لنا درجة أكبر من المساواة.



وإن اردنا ان نتفحص الفروق بالثروة من خلال اطار عمل أكثر وضوحاً من مؤشر جيني، يمكن لنا ان نلاحظ بأن الحصة من الناتج المحلي الاجمالي والتي حققتها الفئة الدنيا من السكان (20%) لم تختلف كثيراً من 7% بعام 1992 إلى 8% بعام 2010⁹⁷. وفي الحقيقة فإن دراسة الحصص المقسمة على أجزاء خمسة من المجتمع تظهر بأنه وعلى الرغم من نمو كل جزء بنسب متساوية لمجمل النمو الاقتصادي، إلا أن توزيع الثروة بين المجموعات الخمس بقي ثابتاً نسبياً. ويزداد الخمول في النمو وضوحاً حين النظر إلى حصة المجموعات الأقل حظاً من السكان.

⁹⁶ World Bank, "World Development Indicators Database."

<<<http://databank.worldbank.org/data/views/reports/chart.aspx>>>

⁹⁷ World Bank, "World Development Indicators Database."

<<<http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx#>>>



وكما هو الحال في عدم المساواة السياسيّة في الأردن، استمر وجود عدم المساواة الاقتصادية تحت حجاب الاصلاح. ومن خلال استخدام الديمقراطية الدفاعية، قامت الحكومة بتحييد عموم الاردنيين الذين فرضت عليهم التقشف الاقتصادي وأخفت الحكومة بها ادامة العلاقات النيوباتريمونيالية مع النخب الريعية في الاردن. واستخدمت الدولة البرلمان (وغيره من الدوائر الحكومية) كأداة جديدة لرعاية الشخصيات المؤثرة وضمنت أيضاً بأن لا تؤثر الاصلاحات النيوليبرالية والتي اشترطها صندوق النقد الدولي على الاثرياء. بالفعل و عوضاً عن صياغة سياسات اقتصادية تهدف إلى اعادة توزيع الثروة وافادة القطاعات الأقل حظاً من المجتمع، فرضت الحكومة عبأ غير مبرر على الفقراء.

وما كان هذا ليقبل من خلال مفهوم العدالة على أنها الانصاف. فبالاضافة الى ضرورة اعطاء حريات مماثلة لجميع المواطنين، ينبغي ان يتم تصميم المؤسسات لضمان تعويض الافراد الأقل حظاً. فبناء مؤسسات بهذه الطريقة يشتمل على توظيف مبدأ التدارك الخاص براولز وذلك يتم من خلال توجيه المزيد من الاهتمام والموارد نحو الافراد الذين يمتلكون فرصاً اصلياً أقل من غيرهم او الذي ولدوا بشرائح اجتماعية أقل حظاً. ومن خلال ذلك، يقوم المجتمع بتدارك الجور الحاصل بسبب المصادفة، ويقوم بتوجيه الموارد والاهتمام باتجاه المساواة بضمان ان يتم تقديم فرصاً مساوية حقيقية⁹⁸.

من يجني فائدة تحصيل الضرائب؟

على الرغم من استمرار اعتماد الاردن على المساعدات الخارجية، إلا أنها تقوم بالحصول على 63% من ايراداتها السنوية من الضرائب المحلية⁹⁹. ويتم تحصيل أغلب هذا المجموع من خلال ضريبة القيمة المضافة (VAT) على السلع والخدمات بدلا عن ضريبة الدخل. مثلاً وفي عام 2013، حصلت الحكومة 2.6 مليار دينار أردني من ضرائب السلع والخدمات (وهو ما يشكل 69% من الايرادات الضريبية)

⁹⁸ Rawls, *A Theory of Justice*, 86

⁹⁹ مالم تتم الإشارة لمصادر أخرى، تم جمع البيانات في هذه الفقرة من الحسابات الختامية لموازنة عام 2013. أنظر <http://www.identity-center.org/en/node/335>

وحصلت 681 مليون دينار أردني من ضريبة الدخل، كان منها 131 مليون دينار أردني فقط من ضريبة الدخل الفردي وهي الضريبة التي ساهمت بما نسبته 2% فقط من اجمالي الإيرادات لعام 2013¹⁰⁰.

وتأتي المساهمة المنخفضة نسبياً لضريبة الدخل الشخصي نتيجة مباشرة لعاملين إثنين: ارتفاع عتبة الاعفاء الضريبي، وشيوع التهرب الضريبي. وبسبب كون الناتج المحلي الاجمالي للفرد قد وصل إلى 3,668 ولبقاء عتبة الاعفاء الضريبي على 12,000 دينار أردني للفرد و24,000 دينار أردني للعائلة (مهما كان حجمها)، يعفى معظم السكان من الالتزامات الضريبية¹⁰¹. ومع اختلاف التقديرات، إلا ان نسبة الاردنيين الخاضعين لضريبة الدخل الشخصية تتراوح بين 5% و10%. ومع أنها نسبة منخفضة جداً، إلا أن شيوع التهرب الضريبي في الأردن يقلل من نسبة الافراد الذين يدفعون ضريبة الدخل. ونتيجة لارتفاع عتبة الضريبة وحجم التهرب الضريبي، يقدر صندوق البنك الدولي بأن نسبة الاردنيين الذين يدفعون ضريبة الدخل هي 3% فقط¹⁰². وتعكس هذه النسبة المنخفضة الرواتب المنخفضة التي يحصل عليها أغلب الاردنيين وتعكس كذلك الحجم الكبير لدخل الاثرياء في الاردن والذي لا يتم تحصيل ضريبة عليه.

وحتى بين المجموعة الصغيرة من الاردنيين التي تقوم بدفع ضريبة الدخل الشخصي، تحابي القوانين وبشكل غير عادل المجموعات الثرية من دافعي الضرائب بسبب اتساع فئات الدخل¹⁰³. وبحسب قانون ضريبة الدخل لعام 2009 والمعمول به حالياً، فالاردنيون الذين يكسبون أكثر من عتبة الضريبة السابقة الذكر يتطلب منهم دفع 7% لمن يتراوح دخلهم بين 12,000 دينار و 24,000 و 15% لمن يزيد دخلهم عن 24,000 دينار. ومع استخدام الاردن لضريبة تصاعدية، إلا ان النظام لا يحتوي إلا على فئتين

¹⁰⁰ زادت الإيرادات المتوقعة لعام 2014 هذا الرقم إلى 45. للمزيد، <http://www.mof.gov.jo/en-us/datacenter/financialbulletins/generalgovernmentfinancebulletins/generalgovernmentbulletinsfor2014.aspx>

¹⁰¹ International Monetary Fund, "World Economic Outlook Database: Jordan." <<<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/weorept.aspx?pr.x=81&pr.y=11&sy=2013&ey=2019&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=439&s=NGDPPC&grp=0&a=>>>

¹⁰² "International Monetary Fund Delegation: 3% of Jordanians Pay Income Tax," *al-Rai*, March 18, 2014. <<<http://www.alrai.com/article/637841.html>>>

¹⁰³ Hashemite Kingdom of Jordan, "Temporary Law No. 28 for the Year 2009: Income Tax Law," December 27, 2009. <<<http://www.istd.gov.jo/ISTD/Arabic/Legislations/Laws/IncomeTaxLaw2009.htm>>>

للضريبة. ويعني هذا بأن الأثرياء جدا يدفعون ضرائب بنفس نسبة الضرائب التي تدفعها الطبقة الوسطى. ولذلك، فالمواطن الاردني الذي يكسب 10 مليون دينار سنوياً والمواطن الذي يكسب 24,000 دينار بالسنة ستشملهم نفس الفئة الضريبية.

وقبل سنة 1989 وقبل اطلاق الاصلاحات النيولبرالية، والديموقراطية الدفاعية التي جاءت معها، حظي الاردنيون بنظام ضريبي تصاعدي بشكل أكبر. وكانت نسبة الضريبة الاساسية هي 5% تزداد تدريجياً لتصل إلى 45% على الدخل الذي يزيد عن 36,000 دينار سنوياً. وحين كان الناتج المحلي الاجمالي للفرد 793 دينار سنوياً سنة 1989، استهدفت الضرائب الأثرياء عوضاً عن الطبقة الوسطى¹⁰⁴. وبعد عام 1989، تمت حماية مداخيل الاثرياء الاردنيين جزئياً من خلال خفض مستويات الضريبة للفئات العالية. وتم تعويض الانخفاض بالإيرادات الضريبية التالية لتلك السنة والناتجة عن إزالة الفئات العليا للضريبة، تم تعويضها بضرريبة القيمة المضافة المرتفعة والتي بدأ العمل بها منذ سنة 1994¹⁰⁵.

يقوم مجلس النواب الآن بدراسة مشروع قانون ضرائب جديد. ويحمل مشروع هذا القانون الامكانية لعمل تغيير ملحوظ على شكل القانون الحالي من خلال اعادة صياغة الفئات الضريبية، إلا أنه لا يضيف عبئاً ضريبياً أكبر على الأثرياء. وسيقوم مشروع قانون الضريبة الجديد بإعادة صياغة الفئات الضريبية بحيث يتم تحصيل 5% على المداخيل التي تتراوح بين 10,000 و 20,000 دينار أردني، و 10% على المداخيل التي تتراوح بين 20,000 و 30,000 دينار وسيتم اضافة 5% على كل 10,000 اضافية بعد ذلك بحد يبلغ 35%¹⁰⁶. وبشكل مختصر، يقوم مشروع الضريبة الجديد باضافة فئات لشمول المداخيل الأعلى في الأردن لكنه وبنفس الوقت يشمل المزيد من الرتبة المتوسطة الدنيا في المجتمع ويزيد أيضاً من الضرائب على الأردنيين في الطبقة الوسطى. وفي الحقيقة، فإن نسبة الضريبة المقترحة والمستهدفة للطبقة الوسطى الأردنية هي مشابهة لنسبة الضريبة المقترحة والتي تستهدف البنوك. وبهذا يستهدف مشروع

¹⁰⁴ World Bank, "World Development Indicators Database."

<<<http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx#>>>

¹⁰⁵ Vision Institute for Economic Studies, "Paper 1 on Economic Policies: Income Tax Law, Sales Tax Law, and Investment Law," December 2013, Amman.

¹⁰⁶ Hashemite Kingdom of Jordan, "Income Tax Draft Law, 2014."

<<<http://www.istd.gov.jo/ISTD/Arabic/Legislations/DraftLawsRegulations/DraftLawsRegulations.html>>>



القانون الجديد مجمل السكان لمستويات أعلى من الضريبة ويزيد من الضرائب التي تدفعها الطبقة الوسطى، وذلك عوضاً عن التركيز على الفئات الأكثر ثراءً من السكان¹⁰⁷. وبنفس الوقت لا يقوم قانون الضريبة بتقديم أي شيء لمواجهة التهرب الضريبي وهو ما ينتج عنه فقدان كمية كبيرة من إيرادات الدولة والتي كان سيتم تحصيلها وبشكل أكبر من الأثرياء الأردنيين.

ويقترح مشروع قانون الضريبة الجديد زيادة ملحوظة في الضرائب على الاعمال التجارية، والتي كان يفرض عليها نسباً أعلى من الضريبة التي يخضع لها الافراد¹⁰⁸. ومع أن النسب الحالية العالية للضريبة المفروضة على الاعمال التجارية والزيادة المقترحة قد توحى بإنها تمثل اجراءات ايجابية بإتجاه اعادة توزيع الثروة، إلا أن عبء النسب العالية من الضريبة (مقارنة بنسبة الضريبة الشخصية) لا يقع فقط وعموماً على الأعمال التجارية ذاتها. بل من أجل حماية هامش أرباحها المهدد بالضرائب العالية، تقوم الأعمال التجارية بزيادة أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يعكس ارتفاع نسبة الضريبة مما يؤدي بالنهاية إلى قيام المستهلك بدفع جزء كبير من الضريبة. لذلك لا تساعد زيادة الضرائب على الأعمال التجارية وبالضرورة على استهداف الأثرياء من اصحاب الاعمال التجارية، بل تؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع على حساب كافة المستهلكين بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

إن زيادة اسعار السلع والخدمات الناتجة عن زيادة نسب الضريبة على الاعمال التجارية تضاعف ببساطة من الاسعار المرتفعة للسلع والخدمات المقترنة بارتفاع نسب ضريبة القيمة المضافة. وكما ذكر سابقاً، يأتي 69% من الايرادات الضريبية في الأردن من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات. وفي الوقت الحالي، يتم فرض ضريبة مقدارها 16% على السلع والخدمات يعفى منها عدد من السلع الأساسية أو تفرض عليها نسبة 4%¹⁰⁹. وفي المقابل، يتم فرض ضريبة أعلى من 16% على بعض السلع

¹⁰⁷ يعتبر مشروع قانون الضريبة الجديد نتيجة لتعليمات صندوق النقد الدولي بوجوب قيام الحكومة الاردنية بخفض عجزها بنسبة 1% أو ما يعادل 150 مليون دينار. وتم اعداد التغييرات الضريبية بهدف تحصيل هذا الرقم من المال ولكن إن لم يتم تحصيلها، ستحتاج الحكومة لمصدر آخر. ويتوقع أن يتم تحصيل بقية العبء المادي من خلال ضريبة القيمة المضافة.
¹⁰⁸ في نظام الضريبة المعمول به حالياً، يقع اي دخل من الاعمال التجارية إلى نسبة 14%، ما عدا الدخل المتحقق عند شركات الاتصال والتأمين والمضاربة والشركات المالية والصرافة، فتكون النسبة 24%. ويخضع الدخل المتحقق لدى البنوك لضريبة نسبتها 30%. وفي مشروع قانون الضريبة الجديدة، تقع ضريبة بمقدار 20% على دخل الاعمال التجارية، وما عدا دخل البنوك والشركات الواقع بين 250000 و2 مليون دينار اردني، فإن مكاتب الصرافة والشركات المالية وشركات المضاربة تقع عليها نسبة ضريبة مقدارها 25%، بينما الدخل الذي يتراوح بين 250 الف ومليون دينار اردني، فيكون خاضعاً لضريبة قدرها 30%، وتصل الضريبة للدخل الذي يزيد عن مليون دينار إلى 40%.

¹⁰⁹ "Vision Institute for Economic Studies, "Paper 1 on Economic Policies."

كالكحول. وينتج من الاستثنائين السابقين نتيجتين متقابلتين سلبيتين: تفيد شمولية السلع المعفاة من الضريبة قطاعات أوسع من الفقراء في الدولة، و يتم فرض ضريبة أكبر من نسبة 16% على بعض السلع التي يتم استهلاكها من الجميع بغض النظر عن حالتهم الاقتصادية، كالسجائر وخدمات الهاتف الخليوي. ومن خلال فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء، ومن خلال تقديم إعفاءات على السلع والخدمات التي يستهلكها الأثرياء، تؤثر الضريبة بنسبها المعيارية وبشكل أكبر على الفقراء أكثر من تأثيرها على الأثرياء. ولذلك وعلى الرغم من تراوح نسبة نظام الضريبة في الأردن أكثر وأقل من معدل 16%¹¹⁰ على عدد كبير من السلع، إلا أنه يصعب اعتباره تصاعدياً. وإن كان الهدف من نظام الضريبة هو توزيع تصاعدي أكثر لعبء الضريبة، يمكن تحقيق ذلك بطريقة أسهل وأكثر دقة بالاستهداف وذلك من خلال تركيز أكبر على ضريبة الدخل وإصلاح نظمها بشكل أكثر فعالية.

ويبقى عدم المساواة الاقتصادية في الأردن قضية كبرى باستمرار ارتفاع نسب الضريبة المضافة وعدم كفاءة نظام ضريبة الدخل. وبحال إقرار قانون الضريبة الجديد، سيمثل خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح إلا أنه لن يسهل إعادة توزيع الثروة بشكل عادل في الدولة. وينبغي إعادة تصميم المؤسسات بشكل يتيح لها أن تعطي كل فرد حريات اقتصادية مماثلة، وتقدم أيضاً المزيد من الدعم لأعضاء المجتمع الأقل حظاً مادياً.

إن استمرار الهوة الكبيرة في الثروة واستدامة وجودها بسبب المؤسسات والأنظمة الاقتصادية التي تعطي الأولوية وبشكل مستمر للأثرياء على حساب الفقراء، لا يمكن فصل استمرار وجودها عن عملية الديمقراطية الدفاعية. وبحرمان أغلب الأردنيين من المشاركة الحقيقية بالحياة السياسية في المملكة، قامت الحكومة بتجريدتهم من منصة تمكنهم من إيصال همومهم الاقتصادية. وفي الحقيقة، فإن حرمان التمثيل السياسي والتهميش الاقتصادي يعززان بعضهما ويخلقان دورة مستدامة من الاقصاء السياسي والاقتصادي الذي يعيش به أغلب الأردنيين.

¹¹⁰ لشرح موسع عن المواد والسلع ومقدار الضريبة المفروضة عليها، أنظر: USAID, "Evaluating Tax Expenditures in Jordan," October 21, 2011. <<<http://www.frp2.org/english/Portals/0/PDFs/Evaluating%20Tax%20Expenditures%20in%20Jordan%20Oct%202011.pdf>>>

كان أثر الاقصاء الاقتصادي كبيراً على السكان في الأرياف في المملكة. وربما يحمل هذا نوعاً من التناقض عند اعتبار حجم التمثيل الكبير في البرلمان للمكونات الريفية والعشائرية للمجتمع الأردني. ولكن وعند الاخذ بعين الاعتبار قلة قوة السلطة التشريعية (كما سبق وناقشنا في الفصل السابق)، يتبين لنا بأن محدودية القوة التشريعية منعت هذه الفئة السكانية من ترجمة ثقلها التشريعي إلى تأثير على السياسات. وكان من آثار وصول الافراد إلى المزيد من موارد الدولة حين انتخابهم أعضاءً بمجلس النواب، كان من آثار ذلك حصول المزيد من الاردنيين الذين يسكنون الأرياف على فرص أكبر في الوظيفة العامة مقابل نظرائهم الذين يسكنون المدن. وفي المقابل، ومع أن نظام التمثيل السياسي هذا قد ادى إلى حصول قاطني المجتمعات الريفية على المزيد من موارد الدولة، إلا أنه لم يمكنهم من المضي قدماً بدفع السياسات باتجاه ضمان التنمية الاقتصادية طويلة الامد بهذه المناطق.

وبسبب انعدام فرص الوظيفة في مناطق الريف في الأردن، يعتمد قاطني هذه الاماكن على العمل بوظائف القوات المسلحة والدوائر الحكومية المحلية. ويبدو بأن اعتماد المجتمعات الريفية على وظائف القطاع العام هو جزء دائم الظهور بالمشهد الاقتصادي والاجتماعي في الأردن منذ مرحلة الانتداب البريطاني والتي تم وقتها استخدام الوظائف في القطاع كأداة للظفر بولاء العشائر للدولة¹¹¹. واستمرت هذه العلاقة إلى أواخر عقد الثمانينيات من القرن المنصرم حين أملى صندوق النقد الدولي اصلاحات نيوليبرالية أجبرت الحكومة الأردنية على تقليص حجم التوظيف العام¹¹². وفي المقابل، ومع ادراك الحكومة لردود الفعل الغاضبة والتي سيثيرها هكذا تقليص، عمدت الحكومة إلى المحافظة على توفير أكبر قدر ممكن من الوظائف لهذه المجتمعات.

¹¹¹ للمزيد: Panayiotis Jerasimof Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion 1921-1957* (London: Frank Cass, 1967); Nasser H. Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1972); Yoav Alon, *The Making of Jordan: Tribes, Colonialism and the Modern State* (London: I.B. Taurus, 2009); Musa Budeiri, "Poor Kid on the Bloc: The Importance of Being Jordan," *Die Welt des Islams* Vol. 36, No. 2 (July 1996): 242-257.

¹¹² يدعي بايرنن بأن ثلاثة أرباع الأردنيين من أصل شرق أردني هم موظفون بالقطاع العام بهذا الوقت، للاطلاع: Brynen, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World," 82. Brand, "Liberalization and Changing Political Coalitions," 22



وكما حصل بإعادة تفعيل البرلمان سنة 1989، غدت الوظيفة العامة في العقدين الماضيين أداة حكومية للمحافظة على شعبيتها خلال الاصلاحات القاسية وكأداة لتوجيه الموارد إلى المجموعات والشخصيات التي اعتمدت عليها ولفترة طويلة شرعية الدولة. وأظهر المشاركون في مجموعات النقاش التي نظمها مركز هوية اتفاقاً فيما بينهم بأن الوظيفة العامة يحصل عليها وعلى الاغلب من خلال الوساطة بدلاً من المؤهلات. ويتم توزيع المناصب الوظيفية من خلال العلاقات الأسرية والعشائرية ويتم خلق فرصاً وظيفية جديدة بهدف توفير الدخل لأكثر عدد ممكن من الأردنيين وبغض النظر عن صغر حجم الدخل. فعلى سبيل المثال، فعندما يبدأ عضو من أعضاء المجالس البلدية بالعمل بمنصبه، سيقوم بابتكار وظائف لطواقم عمل جديدة للاستفادة منها في المحسوبيات مع الإبقاء على طواقم العمل القائمة بوظائفها. ونتيجة لهذا، تقوم مؤسسات الدولة بالافراط بالتوظيف لمرشحين غير مؤهلين بما يكفي ليتم اعطائهم رواتب منخفضة مقابل وظائف ذات قيمة استثمارية منخفضة.

وعلى الرغم من حقيقة أن معظم موظفي القطاع العام في الأرياف يتلقون رواتب منخفضة، إلا أنهم يشكلون استنزافاً ضخماً لموازنة الأردن السنوية. وفي الحقيقة لو تفحصنا موازنات الدولة في السنوات السابقة، لوجدنا انها تظهر أوضح سمة فيها، وهي الحجم الكبير من الإيرادات المخصصة لدفع رواتب وتعويضات موظفي القطاع العام¹¹³. ومع أن عدم الانتظام في تقسيمات الموازنة يؤدي إلى عدم وضوح في النفقات ويؤدي إلى صعوبة بتحديد الرقم الفعلي المخصص لدعم القطاع العام الضخم، إلا أن نظرة عامة إلى الموازنة تظهر بأن هذه النفقات تشكل الجزء الرئيسي للنفقات العامة.

ويمكن القول بأهمية الوظائف العامة المخصصة بشكل واسع للمجتمعات الريفية، بل ايضا القول بأنها عادلة إجتماعياً وذلك لأنها موجهة نحو مجموعات وأفراد أقل حظاً. ولكن مع أن هذه المناطق الأقل حظاً اقتصادياً من المملكة تتطلب وبالفعل اهتماماً أكبر وحصّة أكبر من الموارد، إلا أن أغلبية الموارد الحكومية التي يتم انفاقها في وظائف القطاع العام، لا يتم استخدامها لتقديم فرص اقتصادية متساوية، أو نمو اقتصادي مستدام في هذه المجتمعات. بل على النقيض من ذلك، يتم توجيه هذه الموارد في المناطق الريفية كنوع من الإحسان والأعمال الخيرية لضمان استمرار الدعم الريفي للحكومة.

¹¹³ وزارة المالية، الحسابات الختامية لموازنة 2013

أدت الإصلاحات النيوليبرالية إلى تحفيز تطوير القطاع الخاص، وأدت إلى زيادة ملحوظة في النشاط الاقتصادي في المدن، لكن تجاهلت الحكومة المناطق الريفية بهذه العملية. وعضاً عن الاستثمار في المناطق الريفية، تقوم الحكومة بتلبية احتياجات تلك المناطق عبر الوظائف والمنح. حيث لا يسمح نوع الاتفاق هذا بتطوير هذه المجتمعات بشكل يسمح لها بأن تتماشى مع التنمية الحاصلة في مناطق المدن، بل على العكس، تؤدي الكميات المهمة من الأموال والتي يتم تخصيصها للمجتمعات الريفية إلى تعزيز استمرارية حالة الركود الاقتصادي بهذه المجتمعات. وأدى هذا إلى توسع القطاع العام وجعله عبئاً مادياً على الدولة ككل، مما أدى في النهاية إلى عرقلة إعادة توزيع الثروة. وكان من الممكن استخدام الإيرادات المخصصة لوظائف القطاع العام غير الفعالة في تمويل، والاستثمار في مشاريع تنموية طويلة الأمد مما يمكن لها أن تقلل من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمعات الريفية والمدنية. ويتضح أثر السياسات قصيرة النظر على الريف الأردني، إذ تظهر هناك مستويات أعلى من البطالة ونسباً كبيرة من الفقر المطلق¹¹⁴.

قدم المشاركون القادمون من الارياف في مجموعات النقاش التي نظمناها أمثلةً من حياتهم اليومية تمثل الهوية الحاصلة بين الأرياف والمدن في الأردن. فعلى سبيل المثال، أشار أحد المشاركين بأنه في حين ان جاره مازال يعتمد على الحمار كوسيلة للنقل، لا يحتاج الفرد إلا الى الذهاب إلى أطراف عمان لرؤية سيارات فارهة كالرينج روفر أو البورش. ومع أن هذا المثال (غير العادل ربما) يظهر اقصى الاختلافات بحجم الهوية في الثروة في الأردن، إلا أنه يظهر بأن قضية التوزيع غير العادل للثروة هي قضية أساسية من قضايا الظلم الاجتماعي في الأردن.

وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى صيغة لتوزيع عادلٍ للثروة في الأردن أو في أي بلد آخر، ينبغي اتخاذ جهود مهمة وبشكل مستمر لإعادة تصميم المؤسسات والنظم الاقتصادية في الأردن بشكل يتيح لها بأن تفيد الأقل حظاً في المجتمع، بدلاً من أن تثقل كاهلهم. وفي سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، تزداد

¹¹⁴ لتفصيل عن نسب البطالة بكل محافظة، طالع: دائرة الاحصاءات العامة:

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/Analasis_Reports/emp/unemp_2013.pdf>

وطالع أيضاً تقرير مركز الهوية عن التحديات الاقتصادية في الأردن: التقرير السنوي الأول: -[http://www.identity-](http://www.identity-center.org/en/node/343)

[center.org/en/node/343](http://www.identity-center.org/en/node/343) >>



أهمية كل اصلاح يُنفذ ويهدف لتوزيع الثروة نحو الفقراء، وزيادة فرصهم للاستفادة من حقوقهم وحررياتهم الاقتصادية. وبنفس السياق، تم اتخاذ خطوات مهمة منذ اطلاق الاصلاح النيوليبرالي، وبيبغي أن نركز الآن على أن لا تبقى بعض المجموعات بدوامة من التهميش الاقتصادي والاجتماعي خصوصاً تلك التي تأثرت بسبب عملية الاصلاح الاقتصادي أو تأثرت سلباً بالعملية الديمقراطية الدفاعية التي رافقت ذلك.

عدم المساواة على أساس النوع

درست الأقسام السابقة بشأن عدم المساواة السياسية والاقتصادية الحالات التي تكون فيها نفس الحريات المتعلقة بالاستمتاع بالحقوق مكفولة دستورياً، ولكن القدرة على الاستفادة من هذه الحريات ليست متساوية، بسبب مؤسسات الدولة والممارسات التي تميز مجموعات مجتمعية معينة على مجموعات أخرى. وتبدو آثار حالات عدم المساواة تلك واضحة، ولكن التعرف على أسبابها الكامنة يمكن أن يكون صعباً للغاية. وبعبارة أخرى، رغم أنه من السهل رؤية أن اعتماد أحد الأردنيين على الحمار كوسيلة نقل، بينما يقود أردني آخر سيارة بورش (انظر المثال أعلاه)، يوضح تفاوت الثروات بشكل كبير جداً في المملكة، إلا أنه من الصعب تحديد مصادر هذا التفاوت، وأفضل الطرق لحله. وهذا هو الحال، بدرجة أقل أو أكبر، في جميع الدول؛ وبغض النظر عن الالتزام الحكومي ومنح حريات عادلة لجميع المواطنين، لم تنفذ أي دولة في العالم بعد أنظمة مثالية لمعالجة عدم المساواة السياسية أو الاقتصادية.

ولكن، عبر دراستها للأنظمة التي تمكن الأردنيين من الاستفادة من حرياتهم السياسية والاقتصادية بشكل أفضل، تكون هذه الورقة قد تجنبت بهذه الطريقة إلى حد بعيد مناقشة قضية عدم المساواة الأكثر جوهرية. ومن خلال دراسة عدم قدرة الأردنيين على الاستفادة بشكل متساوٍ من حرياتهم السياسية والاقتصادية، فقد افترضت المناقشات السابقة مسبقاً أن الحكومة الأردنية تمنح جميع مواطنيها نفس الحريات. وقد سلمت هذه المناقشات بأن جميع المواطنين مشمولين بشكل متساوي في تعريف الدستور لـ "الأردنيين". وهذه ليست هي القضية.



وتتص المادة رقم 6 (i) من الدستور على أن "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"¹¹⁵. وبينما يبدو أن هذا البند يكفل تمتع جميع المواطنين الأردنيين بنفس الحقوق والحريات، فإن إغفال الدستور لحالات التمييز الأخرى بخلاف العرق واللغة والدين يسمح بتعريف حصري جداً لـ "الأردنيين". ومن خلال إغفاله لهذه النقطة، يترك الدستور الباب مفتوحاً أمام الاحتمالات المتعددة للتمييز القانوني بناءً على أسباب ليست مذكورة بشكل صريح، وأبرزها التمييز على أساس الجنس. وبالفعل تزود العديد من القوانين في الأردن الرجال باستحقاقات ومسؤوليات مختلفة عن النساء؛ نتيجة لغموض الدستور بخصوص فئات التمييز المقبولة.

وإذا عدنا مجدداً إلى الوضع الأصلي، يتضح أن الوضع الذي يخضع فيه ما يقرب من نصف السكان لقواعد مختلفة عن النصف الآخر، سيتم نبذه على الفور كوضع غير عادل؛ ولكن عملية سن الإصلاحات القانونية والدستورية اللازمة لمعالجة هذا الوضع ليست بسيطة جداً. بيد أن التعديلات المتعلقة بمحاولة ضمان تطبيق القوانين بالتساوي على جميع المواطنين مختلفة جداً بشكل واضح عن تلك التعديلات التي تم مواجهتها في المحاولات التي نوقشت أعلاه للقضاء على حالات عدم المساواة الاقتصادية والسياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن عملية تصميم تشريعات بهدف ضمان امتلاك جميع المواطنين لنفس الحريات من أجل الاستمتاع بحقوقهم تبدو أقل تعقيداً إلى حد كبير من ضمان استنفاد جميع المواطنين بشكل متساوٍ من تلك الحريات؛ حيث أن الخيار السابق لا يتضمن صياغة نظام ضريبي فعال لإعادة توزيع الثروة أو تصميم نظام انتخابي يوفر فرصاً عادلة. وعلى الجانب الآخر، لا تستلزم عملية إصلاح القوانين الضريبية أو الأنظمة الانتخابية تحدي التقاليد أو الدين أو تغيير القواعد المتعلقة بالأدوار الاجتماعية الخاصة للرجال والنساء، ولكنها تستلزم مواجهة هذه التحديات. وتشتمل التغييرات للوضع القانوني للنساء في الأردن على معالجة الممارسات التي لا تكون مترسخة بشكل قانوني ودستوري فحسب، ولكن ينظر إليها أيضاً على نطاق واسع على أنها عادلة.

¹¹⁵ المملكة الأردنية الهاشمية، "دستور المملكة الأردنية الهاشمية"، المادة رقم 6، البند 1.

ويشكل يعكس الطبائع المتناقضة لهذه القضايا، تناول المشاركون في مناقشتنا كل موضوع بشكل مختلف جداً. وعند تقييم أوضاع مثل الضرائب غير العادلة، اعتمد المشاركون على أفكار العدالة وفقاً لما هو منطقي، ومن ثم كانت المساواة تعني التشابه والتماثل. ولكن، عندما تم تناول موضوع المساواة بين الرجال والنساء، شعر معظم المشاركين بالتردد من هذا الإطار، وكانوا يفضلون الاعتماد بدلاً من ذلك على مفهوم العدالة وفقاً لما هو قانوني، لأن هذا المفهوم لم يتطلب تحدي الدين أو التقاليد. وبرر معظم المشاركين (حسبما هو مذكور أعلاه فيما يتعلق بالمناقشات الخاصة بقوانين الميراث)، وجود معاملة قانونية متباينة للرجال والنساء بالقول إن النظام إجمالاً يعوض كل جنس عن الاختلافات. وقالوا إن المجتمع يخصص مزايا وأعباء مختلفة ولكنها مكتملة لكل جنس من أجل تحقيق المساواة ومجتمع يؤدي وظيفته كما ينبغي.

ولكن هذه الوضعية الصعبة للمساواة بين الجنسين أدت إلى ظهور وضع تم استبعاد النساء فيه بشكل جزئي من الحياة السياسية والاقتصادية في المملكة. وتبدو قدرة المرأة على التصرف كوكيل قانوني فردي أو التفاعل مع الدولة مقيدة بسبب عدد من الإجراءات التي تشترط عليها قانونياً أن تكون ممثلة عن طريق وكيل قانوني للمشاركة في نفس الممارسات التي يمكن للرجل أن يؤديها بشكل مستقل. وفي بعض الحالات، ينخفض الوضع القانوني للمرأة بشكل فعال إلى الوضع القانوني للطفل، لأن كلا منهما يحتاجان إلى أوصياء للتفاعل مع الدولة¹¹⁶. وسيتم تسليط الضوء على المعاملة الطفولية الجزئية للنساء الأردنيات في هذا القسم من خلال دراسة دور المرأة في الأسرة أولاً، ويعد ذلك مناقشة عدم قدرتها على منح جنسيتها لأفراد أسرتها.

¹¹⁶ انظر مثلاً:

Rita Giacaman, Islah Jad, and Penny Johnson, "For the Public Good? Gender and Society in Palestine," *MERIP* No. 198, Vol. 26 (1996): 11-17;
Boutheina Cheriati, "Gender, Civil Society and Citizenship in Algeria," *MERIP* No. 198, Vol. 26, No. 1(1996): 22-26;
Sondra Hale, "The Islamic State and Gendered Citizenship in Sudan," in *Gender and Citizenship in the Middle East* ed. by Suad Joseph (Syracuse: Syracuse University Press, 2000);
Suad Joseph "Gendering Citizenship in the Middle East" *Gender and Citizenship in the Middle East* ed. by Suad Joseph (Syracuse: Syracuse University Press, 2000), 17.

تظهر الوضعية القانونية الناقصة للنساء الأردنيات بوضوح في قانون الأسرة، حيث تعمل الأفكار التقليدية المترسخة بعمق على تعزيز القوانين الموجودة ومنع الإصلاح. وتم إثبات قوة هذه الأفكار في مجموعتنا النقاشية؛ حيث أكد المشاركون على أن التركيبات الأسرية الحالية التي تحكم العلاقات بين الرجال والنساء نزيهة وعادلة لأنها قائمة على الثقافة والدين والتقاليد. واعتمادًا على الأحكام "الثقافية" و"الدينية" و"التقليدية"، ادعى المشاركون أن الرجال والنساء في المجتمع الأردني يتمتعون بقيمة متساوية، ولكن لديهم أدوار مختلفة أيضًا¹¹⁷. وبعبارة أخرى ذكر المشاركون أنه على الرغم من أن الرجال والنساء متساوون، فإن طبائعهم وقدراتهم ليست متشابهة، ومن ثم فإن كل جنس مناسب لأداء دوره الاجتماعي الخاص بشكل أكبر من الجنس الآخر. ومن هذا المنطلق، خلص معظم المشاركين إلى أن أفضل ما يناسب النساء هو العمل كمديرات للبيت والأسرة¹¹⁸.

وبالطبع، لا يتواجد هذا الدور الاجتماعي الموجه محليًا من فراغ؛ حيث يظهر بشكل عكسي دور الرجل على أنه رب الأسرة والعائل المالي لزوجته وأبنائه. وبناءً عليه يكون الفارق حاسمًا في هذه المعادلة "متساوون ولكن مختلفون"، لأنه يضع النساء في موضع الخضوع الاجتماعي والقانوني في عدد من التركيبات الأسرية. وفي الواقع "يمكن تنفيذ حقوق النساء عن طريق الذكور في الأسرة فقط" في أوجه معينة من قانون الأسرة¹¹⁹.

¹¹⁷ انظر ايضاً:

Annika Rabo "Gender State and Civil Society in Jordan and Syria," in *Civil Society: Challenging Western Models* ed. by Chris Hann and Elizabeth Dunn (London: Routledge, 1996), 153-174; Julia Droeber, "'We are different!' Similarities between Christian and Muslim Women in Jordan," *Islam and Christian-Muslim Relations* Vol. 23, No. 1 (2012): 59-78; Ibtisam Alatiyat and Hassan Barari, "Liberating Women with Islam? The Islamists and Women's Issues in Jordan, Totalitarian Movements and Political Religions," Vol 11, Nos. 3-4 (2010): 359-378;

Information and Research Center of the King Hussein Foundation (IRCKHF), "To Be a Girl in Jordan: A Legal and Cultural Bias," Amman, 2011, 26. <<<http://irckhf.org/en/project/be-girl-jordan-legal-nd-cultural-bias>>>

¹¹⁸ انظر أيضًا الدراسة المعنونة:

IRCKHF, "To Be a Girl in Jordan," 82; and Janine Clark and Amy Young, "Islamism and Family Law Reform in Morocco and Jordan," *Mediterranean Politics* Vol. 13, No. 3 (2008): 333-352. Abla Amawi, "Gender and Citizenship in Jordan," *Gender and Citizenship in the Middle East*¹¹⁹ ed. by Suad Joseph (Syracuse: Syracuse University Press, 2000), 159

ورغم مظاهر التقدم المهمة في الوضع القانوني للنساء خلال الربع الأخير من القرن الماضي¹²⁰، لا تزال هناك فجوة مستمرة بين الجنسين في قانون الأسرة. ولا يزال الوضع القانوني للنساء الأردنيات مختلفاً عن وضع الرجال في عدد من المجالات الرئيسية، من بينها الزواج والطلاق وحضانة الأطفال¹²¹.

وأكثر ما يلفت النظر في العديد من جوانب قانون الأسرة هو أن الدولة لا تزال تتعامل مع النساء بشكل غير مباشر من خلال نظام الولاية. وعلى سبيل المثال، يشترط على النساء اللاتي لم يتعرضن للطلاق من قبل الحصول على موافقة من آبائهن أو من ولي ذكر آخر للزواج، وفقاً لقانون الأحوال الشخصية¹²². (ولا يحتاج الزوج المرتقب، بالطبع، إلى ولي، حيث يمكنه تمثيل نفسه في إجراءات الزواج). ولم يرد في القانون صراحةً تحديد من هن النساء اللاتي يحتجن لوجود ولي بشكل دقيق. وبدلاً من ذلك يتضح الاعتماد على الولي من خلال الإغفال، تماماً مثل إمكانية التمييز ضد النساء في الدستور. ومن خلال ذكر أن موافقة الولي ليست مطلوبة لزواج المرأة المطلقة راجحة العقل (الثيب) الرشيد، يحدد القانون ضمناً وضع هؤلاء النساء اللاتي يحتجن إلى ولي. ويشتمل هذا الوضع على أي امرأة غير مطلقة¹²³.

و بمجرد زواجها، تنتقل سلطة الأب على الابنة بشكل جزئي إلى زوجها. وعلى سبيل المثال، يجوز للزوج منع زوجته بشكل قانوني من العمل إذا كان يرى أن قيامها بذلك يمكن أن يضر بوحدة الأسرة. ويمكن

¹²⁰ في عام 1991، تم تمرير الميثاق الوطني المهم، وإن غير ملزماً من الناحية القانونية، والذي ينص على أن "الرجال والنساء الأردنيون متساوون بموجب القانون، وأنه لن يكون هناك تمييز بينهما في الحقوق والالتزامات بغض النظر عن الاختلاف واللغة أو الدين." كما وقعت الأردن، في العام التالي، على اتفاقية عام 1979 بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة. ورغم التحفظات المتعددة، مثلت مصادقة الأردن على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، مع ذلك، خطوة مهمة تجاه تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين. وبعد عقد تقريباً من مصادقتها على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، بدأت الحكومة الأردنية إعادة النظر في بعض من الجوانب الأكثر تمييزاً بقانون الأحوال الشخصية لعام 1976. ونتيجة لذلك، تحسن الوضع القانوني للنساء الأردنيات بشكل جوهري مع تمرير قانون الأحوال الشخصية المؤقت في عام 2001 وتمرير قانون آخر في عام 2010. انظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الصادرة عن المجلس العام للأمم المتحدة، بتاريخ 18 ديسمبر، 1979، الأمم المتحدة. <<<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm>>> و"المركز الوطني الأردني" بالمملكة الأردنية الهاشمية. ولكن، رغم كل هذا التقدم، تعتبر الأردن واحدة من بين ستة دول فقط شهدت زيادة الفجوة بين الجنسين الرجال والنساء خلال السنوات العشر الأخيرة في مسح حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي. انظر "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2014"، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

<<http://www3.weforum.org/docs/GGGR14/GGGR_CompleteReport_2014.pdf>>

¹²¹ للحصول على ملخص جيد لهذه الاختلافات، انظر تقرير البنك الدولي الصادر بعنوان "المملكة الأردنية الهاشمية: تقييم الاختلافات بين الجنسين في دولة الأردن" يوليو 2013.

<<http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/10/22/000356161_20131022150059/Rendered/PDF/ACS51580WPOP130ox0379850B00PUBLICO.pdf>>

¹²² انظر "قانون الأحوال الشخصية رقم 36 لعام 2010" بالمملكة الأردنية الهاشمية.

¹²³ Lynn Welchman, "Muslim Family Laws and Women's Consent to Marriage: Does the Law Mean What It Says." *SocialDifferenceOnline. Journal of the Center for the Critical Analysis of Social Difference at Columbia University* Vol. 1 (2011): 63-79.

للزوجة الاعتراض قانونيًا على قرار زوجها فقط إذا كانت قد ذكرت من قبل في عقد زواجها أن زوجها لا يمكنه منعها من العمل.

ولأن حرية كتابة مثل هذه الإشتراطات في عقد الزواج ليست معروفة على نطاق واسع، ولأنها مبطنة بوصمة اجتماعية، نادرًا ما يتم ممارسة هذه الحرية المهمة¹²⁴. وفي الحقيقة، أكدت العديد من المشاركات في مجموعتنا النقاشية أنهن لن يكن مستعدات لإدراج مثل هذا البند في عقود زواجهن. وتعزز سلطة الزوج القانونية لتقرير ما إذا كان سيزود زوجته الموظفة بالنفقة أم لا بناءً على ما إذا كان سيوافق على عملها أم لا من سيطرة الزوج على قدرة زوجته على العمل¹²⁵. ونتيجة لتبعية النساء في الأسرة على أساس نوعهن والتأكيد المتواصل على أن الحياة المنزلية أنسب لهن من العمل، فإن قدرة النساء الأردنيات على اكتساب فرص العمل تبدو مقيدة بشدة أيضًا. وينعكس هذا التقييد في معدلات مشاركة النساء في العمل بالأردن. ولا تزال مشاركة النساء في سوق العمل منخفضة، حيث تقف عند حاجز 22% تقريبًا، في حين تصل نسبة مشاركة الأردنيين الذكور في سوق العمل إلى 87% تقريبًا¹²⁶. وبالمقارنة مع دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حيث تتميز المشاركة النسائية في الاقتصاد بأنها منخفضة بالفعل قياسًا بالمعايير الدولية)، لا تزال نسبة مشاركة النساء في العمل بالأردن أقل من المتوسط الإقليمي البالغ نسبته 25%.

وتعزز تشريعات العمل التي تعكس الأدوار الاجتماعية "المتساوية ولكن المختلفة"، المخصصة للرجال والنساء، استبعاد النساء من القوى العاملة. وعلى سبيل المثال، وفقًا للمادة رقم 72 من قانون العمل، تُلزم الشركات التي يوجد بها أكثر من 20 موظفة متزوجة لديهن إجمالي 10 أطفال على الأقل تحت سن الرابعة قانونًا بتوفير مرافق رعاية الأطفال على حساب الشركة¹²⁷. وفي حين أن هذا التشريع يهدف إلى

¹²⁴ Agnieszka Majcher-Teleon and Olfa Ben Slimène, "Women and Work in Jordan: Case Study of Tourism and ICT Sectors," European Training Foundation, July 2009 <<<http://www.silviacambie.com/wp-content/uploads/2010/01/womenwork-in-jordan.pdf>>> وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في الإدارة العامة: دراسة حالة في الأردن" 2014. <<<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Women-s%20Empowerment/JordanFinal%20-%20HiRes.pdf>>>

¹²⁵ انظر "قانون الأحوال الشخصية رقم 36 لسنة 2010" المادة 61، المملكة الأردنية الهاشمية.
¹²⁶ 22% هو أعلى تقدير، وتشير جهات أخرى إلى أن مستويات المشاركة تتراوح ما بين 14 - 22%. انظر تقرير البنك الدولي عن "المملكة الأردنية الهاشمية".
¹²⁷ "قانون العمل وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996" المادة رقم 72، المملكة الأردنية الهاشمية.

مساعدة النساء،¹²⁸ إلا أنه يثني المؤسسات الأصغر في نفس الوقت عن توظيف النساء، ويشير في الوقت نفسه إلى أن مسؤولية تربية الأطفال تقع على عاتق الأم فقط¹²⁹.

ونتيجة لعدم المساواة هذه، أجرت عدد من المنظمات غير الحكومية، مثل حملة صداقة، حملات دعائية لإصلاح المادة 72 بحيث تُطبق على كل من الرجال والنساء. وأكدت حملة صداقة على أن تغيير القانون بهذه الطريقة سيضمن ألا يقيم القانون فرص توظيف النساء. وفي نفس الوقت، سيساعد التغيير أيضًا في دحض الروايات الذكورية التي تشير إلى أن تربية الأطفال عمل مقصور على النساء بشكل استثنائي¹³⁰.

وتعد صيغة "متساوون ولكن مختلفون" التي اعتمد عليها المشاركون في مجموعة النقاش لتوضيح الأدوار المتباينة للرجال والنساء في المجتمع بشكل واضح من الحريات التي تتمتع بها النساء داخل المنزل وخارجه على حد سواء. وتعتمد حجة أن الأدوار التكميلية تحقق التوازن بين بعضها البعض وتساعد في تحقيق التكافل الاجتماعي على وجود بنية اجتماعية تخصص حريات مختلفة للرجال والنساء. ويمثل هذا التخصيص لحريات مختلفة إلى أفراد المجتمع المختلفين وضعًا سيكون مرفوضًا في كل من معنى العدالة وفقًا لما هو معقول، بالإضافة إلى معناها المرتبط بالإنصاف، لأن الاتفاق على أن الحرمان من الحريات المتساوية لا يمكن تعويضه بأي طريقة عنصر أساسي بالنسبة لتلك المفاهيم الخاصة بالعدالة. وهذا الاستحقاق أساسي بالنسبة لمبدأي العدالة عند جون راولز:

ويتم ترتيب هذه المبادئ في ترتيب متسلسل على أن يسبق المبدأ الأول المبدأ الثاني. ويعني هذا

الترتيب أن انتهاكات الحريات المتساوية الأساسية التي يحميها المبدأ الأول لا يمكن تبريرها أو

<< <http://www.mol.gov.jo/Portals/1/labor%20law%20english.pdf> >>

¹²⁸ هناك مثال وثيق الصلة جدًا بهذا الأمر وهو منع قانون العمل للنساء من العمل في أنواع محددة من المناوبات الليلية. وفي حين من المفترض أن يضمن هذا سلامة النساء العاملات، إلا أنه جعلهن أيضًا أقل قابلية للتوظيف. وكانت هذه القرارات قد وضعت عن طريق قانون العمل والقانون رقم 8 لسنة 1996، المادة رقم 69 والقرار الوزاري رقم 4201 الصادر في 30 أبريل، 1997 بخصوص الوظائف والساعات الذي يحظر توظيف النساء فيها. /نظر أيضًا

Dana Peebles et al., "Factors Affecting Women's Participation in the Private Sector," National Center for Human Resources Development, 2007

<< <http://www.almanar.jo/AlManarWeb/Portals/0/PDF2/Mayssa%20Gender%20report.pdf> >>

.Majcher-Teleon and Ben Slimène, "Women and Work in Jordan," 10¹²⁹

Jordan's Lowest Indicator Gets a Push," *Jordan Business*, May 2014. << <http://www.jordan-business.net/features/jordans-lowest-indicator-gets-push> >>¹³⁰

تعويضها بمميزات اقتصادية واجتماعية أكبر¹³¹.

وحتى إن حاول النظام إجمالاً تحقيق توازن بين المسؤوليات والمزايا (التي يقدمها الرجال مالياً إلى النساء، على سبيل المثال، لأن النساء لديهن قدرة أقل على الوصول إلى الاقتصاد)، فإنه يحرم النساء رغم ذلك من نفس الحريات التي يمتلكها الرجال، ويجعل النساء أقل قدرة على الاستمتاع أو الاستفادة من حقوقهن. ويخفي التأكيد على أن النظام عادل إجمالاً لأن الرجال يعيلون النساء ببساطة (ويبرر) حقيقة أن النظام يسلب العديد من النساء حريتهن واحترامهن الذاتي وكرامة الاختيار لديهن، والفرص المتساوية لتحقيق أهداف حياتهن الخاصة¹³². وبدلاً من تحقيق توازن بين حقوق ومسؤوليات الرجال والنساء، فإن بنية "متساوون ولكن مختلفون" تجعل النساء بالتالي مواطنات أقل أهمية، وتبني تسلسلاً هرمياً اجتماعياً قائماً على هوية النوع. ويمكن تسليط الضوء بشكل أكثر وضوحاً على هذه المعاملة للنساء كمواطنات أقل أهمية في القانون الأردني من خلال دراسة موجزة لقوانين المواطنة الأردنية.

حقوق المواطنة للنساء

لقد تم تحديد وضعية المواطنة الأردنية،¹³³ منذ عام 1954، عن طريق قانون الجنسية الأردني، الذي تم تعديله للمرة الأخيرة في عام 1987¹³⁴. وتحدد المادة رقم 3 من القانون الأسس التي يحصل من خلالها الشخص على المواطنة الأردنية بالفطرة:

- (3) من ولد لأب يتمتع بالجنسية الأردنية.
- (4) من ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من أم تحمل الجنسية الأردنية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً.
- (5) من ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من والدين مجهولين، ويعتبر اللقيط في المملكة مولوداً فيها ما لم يثبت العكس¹³⁵.

¹³¹ Rawls, *A Theory of Justice*, 53-54.

¹³² Rawls, *A Theory of Justice*, 205-206.

¹³³ في القوانين الأردنية، يستخدم مصطلحا "الجنسية" و"المواطنة" بالتبادل. ولأن هذا القسم يشير بشكل صرف إلى الوضعية القانونية للأردنيين داخل الدولة، فسوف يستخدم مصطلح "المواطنة" من أجل الوضوح. ويتم تقديم مناقشة إضافية عن الفارق الإصطلاحي بين مصطلحي "الجنسية" و"المواطنة" في القسم التالي الخاص بحالات عدم المساواة في المواطنة.

¹³⁴ انظر "القانون رقم 6 لسنة 1954 بشأن الجنسية (المعدل للمرة الأخيرة عام 1987)" 1 يناير، 1954، المملكة الأردنية الهاشمية. <<<http://www.refworld.org/docid/3ae6b4ea13.html>>>



ومن خلال هذه الشروط، تكشف المادة رقم 3 عن أن المواطنة تُمنح في الأردن بناءً على حق الدم، وهو ما يعني أن المواطنة يحددها أسلاف الشخص¹³⁶. ولكن تطبيق حق الدم مقيد في الأردن؛ لأن المواطنة يجوز أن تنتقل فقط من خلال النسب الأبوي. ولا تتمكن المواطنات الأردنيات من نقل جنسيتها إلى أبنائهن. وبالتالي فإن جنسية الأم وعلاقتها بابنها، عديمة الصلة إلى حد كبير في تحديد جنسية إبنها. وتحدد المادة 3، في القسم الرابع من قانون الجنسية الأردني، ظاهرياً، حالات معينة يمكن للأم بموجبها نقل جنسيتها إلى ابنها؛ حيث تذكر أن الأم يجوز أن تنقل جنسيتها إلى ابنها عندما لا تكون جنسية الأب واضحة، مثل الحالات التي يكون فيها الأب بلا جنسية. ولكن على الرغم من أن هذا البند يشير ظاهرياً إلى أن القانون يمنح الجنسية أحياناً من خلال حق الدم الأمومي، إلا إن القانون يطبق في الواقع موقفاً فعلياً يتعلق بشرط مسقط الرأس في هذه الحالات، لأن القانون يشترط أيضاً أن يكون الطفل قد ولد داخل الأراضي الأردنية¹³⁷. ومن ثم إذا كان حق الدم من خلال النسب الأبوي ليس ممكناً، يتجاوز القانون الأردني الأم ويعود إلى شرط مسقط الرأس لتجنب انعدام جنسية الطفل بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية. وتم توظيف شرط مسقط الرأس بالمثل في الحالات التي تشتمل على أبناء مجهولي الآباء للحيلولة دون انعدام الهوية مجدداً. وبناءً على ذلك، فإن الطفل اليتيم الذي ولد في المملكة قد يكون له ميزة قانونية فيما يتعلق بالمواطنة، وبالتالي الحقوق المدنية والسياسية، على الطفل المولود لأم أردنية وأب غير أردني. كما يتم تحديد الشروط المحيطة بنقل الجنسية الأردنية إلى الأزواج الأجانب عن طريق الجنس. وتحدد المادة رقم 8، القسم الأول من قانون الجنسية الأردني كيف يمكن للرجل الأردني منح الجنسية للزوجة الأجنبية:

للأجنبية التي تتزوج أردنيًا الحصول على الجنسية الأردنية بموافقة وزير الداخلية إذا أعلنت عن رغبتها خطياً، وذلك وفقاً لما يلي:-

(أ) إذا انقضى على زواجها مدة ثلاث سنوات، وكانت تحمل جنسية عربية.

¹³⁵ "القانون رقم 6 لسنة 1954 بشأن الجنسية"، مادة رقم 3، المملكة الأردنية الهاشمية.
¹³⁶ القاعدتان المبدئيتان لمنح المواطنة من قبل الدول هما: حق الدم وشرط مسقط الرأس. ويشير الأخير إلى المواطنة التي ترتبط بإقليم معين، أي الإقليم الذي يولد فيه الشخص.
¹³⁷ Catherine Warrick, *Law in the Service of Legitimacy: Gender and Politics in Jordan* (Surrey: Ashgate Publishing Ltd., 2009) 103.

(ب) إذا انقضى على زواجها مدة خمس سنوات وكانت تحمل جنسية دولة غير عربية.

وتتناقض الشروط البسيطة المذكورة هنا بالتفصيل فيما يتعلق بالرجال الأردنيين بحدّة مع الاستحقاقات القانونية التي تتمتع بها النساء الأردنيات، لأنه لا توجد حالة تتمكن فيها المرأة الأردنية من نقل جنسيتها إلى الزوج الأجنبي. وفي الحقيقة بعد تحديدها للحالات التي يمكن فيها للرجال الأردنيين منح الجنسية لزوجاتهم عن طريق الزواج، تفصل المادة رقم 8 الحالات التي يسمح فيها للزوجة الأردنية بالاحتفاظ بجنسيتها الأردنية بعد الزواج. ومن ثم في حين أن بإمكان الرجل الأردني نقل جنسيته إلى الزوجة الأجنبية بسهولة نسبية، ينظر إلى قدرة المرأة الأردنية على الاحتفاظ حتى بجنسيتها الخاصة عندما تتزوج رجلاً أجنبياً على أنها ميزة. وتمثل عدم قدرة المرأة على منح جنسيتها لزوجها الأجنبي أو لأبنائها مسألة مصيرية على وجه الخصوص لأن تداعياتها تؤثر على أسر كاملة.

وحددت حسابات حديثة أن هناك 84.711 امرأة أردنية متزوجة من أجنبي في الوقت الحالي، وأن هناك 338.000 طفل تقريباً ولدوا نتيجة لهذه الزيجات¹³⁸. ويواجه الأطفال الذين يولدون في هذه الأسر صعوبات كبيرة ويكونون غير قادرين حتى على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العامة أو التعليم المجاني في المدارس العامة¹³⁹. وإدراكاً منها لهذه التحديات، وافقت الحكومة بتاريخ 12 كانون الثاني 2014 على اقتراح بمنح الأبناء والأزواج الأجنبيات للنساء الأردنيات حقوقاً مدنية أكبر. وتشتمل هذه الحقوق المدنية على تصاريح الإقامة والوصول بشكل أكبر إلى الخدمات الحكومية المدعومة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وفي حين أن هذه التغييرات، التي يتم تنفيذها حالياً، مثلت بلا شك خطوة في الاتجاه

¹³⁸ Khaled Neimat, "84,711 Jordanian women married to foreigners," *Jordan Times*, 6. Jan. 2014. <<<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refdaily?pass=463ef21123&id=52ccea3f5>>>
¹³⁹ للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن الآثار المترتبة على الحرمان من الجنسية، انظر الدراسة الصادرة عن مركز الهوية بعنوان: "ورقة سياسية، لوائح فك الارتباط الصادرة عام 1988 وأثارها على الهوية والمشاركة في الأردن" فبراير 2014 <<<http://www.identity-center.org/en/node/273>>> والدراسة الصادرة عن منظمة هيومان رايتس ووتش بعنوان "بلا جنسية مجدداً: الأردنيون من أصل فلسطيني محرومين من جنسيتهم"، 2 فبراير، 2010؛ والدراسة الصادرة عن مركز المعلومات والبحوث بمؤسسة الملك حسين (IRCKHF) بعنوان "عكس التحيز على أساس الجنس ضد النساء الأردنيات المتزوجات من أجنبي"، عمان، 2011، 53.
<<<http://irckhf.org/en/project/reversing-gender-bias-against-jordanian-women-married-foreigners>>>

الصحيح، إلا أنها لا تتصدى بشكل مباشر للتمييز المتأصل في قانون الجنسية¹⁴⁰. وسوف يبقى قانون الجنسية الأردني ومبدأ النسب الأبوي بدون تغيير.

وقد أثار اقتران التمييز المستمر لقانون الجنسية مع الوجود المتزايد للنساء في الأماكن العامة بالأردن، أسئلة مقابلة بخصوص علاقة الدولة بمواطنيها وقيمة النساء الملموسة ضمن هذه الآليات¹⁴¹. ولم تكن عدم قدرة النساء على منح جنسيتهم إلى أزواجهن أو أبنائهن ببساطة هي المسائل الموضوعة على المحك في هذه المناقشات، ولكن تم أيضاً مناقشة تمييز الرجال الأردنيين لكونهم حاملي الجنسية الفاعلين فقط. وبدون الوزن المقارن الممنوح للنسب الأمومي، ينشر قانون الجنسية تصوراً مفاده أن علاقة المرأة بالدولة تتحقق من خلال الأفراد الذكور في عائلتها، وبالتالي فإنها ذات قيمة أقل.

وقد تجلّى هذا التصور بوضوح خلال مجموعات النقاش الخاصة بمركز هوية، ففي حين عبرت مجموعة صغيرة من المشاركين عن رفضهم لقانون الجنسية، مشيرين إلى أن عدم المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة كانت ظالمة، عبر معظم المشاركين عن دعمهم للقانون. وكان هذا الدعم مستنداً إلى حد كبير على الاعتقاد بأن إصلاح القوانين من أجل السماح للنساء بمنح الجنسية لأبنائهن سيحدث تغييراً جوهرياً في التركيبة السكانية الاجتماعية في الأردن. ولأن الأزواج غير الأردنيين يحملون الجنسية الفلسطينية في كثير من الأحيان، تدرج المشاركون بأن التغييرات في قانون الجنسية يمكن أن تقلب التوازن السكاني الحساس في المملكة بين أردنيي الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني لصالح الفئة الأخيرة. وبالتالي جادل

المشاركون بأن اعتراضاتهم على إصلاح قانون الجنسية كان قائماً على المخاوف الخاصة بالمساواة السياسية بدلاً من عدم المساواة بين الجنسين.



مجموعة النقاش في الكرك

¹⁴⁰ "Kalalkeh: Most of the Advantages of Children of Jordanian Women Will Be Applied," *al Rai*, November 10, 2014. <<<http://www.alrai.com/article/676838.html>>>
¹⁴¹ Suad Joseph, "Preface" in *Gender and Citizenship in the Middle East* ed. by Suad Joseph . (Syracuse: Syracuse University Press, 2000), xvii.

وما يثير الاهتمام هو أن قدرة الرجل الأردني على الزواج بزوجة فلسطينية ومنح جنسيته لها ولأبنائها لم ينظر إليه على أنه يمثل إشكالية محتملة للحفاظ على هذا التوازن السكاني. وعلى هذا النحو، في حين أن المقاومة لتغيير قانون الجنسية قد تتطوي على مخاوف سياسية، إلا أن هذه المقاومة تسلط الضوء أيضاً على اعتقاد متأصل بأنه من المقبول حرمان النساء الأردنيات من الحريات، ولكن مع عدم القيام بنفس الشيء مع الرجال. ويمكن تحقيق الحفاظ على التوازن الحساس بين أردنيي الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني من خلال وسيلة أخرى أقل تمييزاً، ولكن المشاركين لم يفكروا في هذه الإستراتيجيات، وبدلاً من الطبيعي بالنسبة للمشاركين الحفاظ على التوازن عبر الاستمرار في حرمان النساء من مزايا المواطنة، حتى وإن كانت هذه المزايا ممنوحة للرجال. ويبرز عدم اعتقاد معظم المشاركين بأن هذا "الانفصام" يوضح عدم المساواة بين الجنسين، مدى ترسخ مظاهر الهيمنة الذكورية في الأردن ومدى صعوبة التصدي لهذه الهيمنة.

لكن وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن مواجهة هذه الروايات المستمدة من الحياة العادية عن الهيمنة الذكورية المترسخة بشكل عميق أمر ضروري لتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين في الأردن، لأنه حتى وإن تم تغيير القوانين لتزويد النساء بنفس الحريات من أجل ممارسة حقوقهن مثل الرجال، فسوف تستمر الانحيازات طويلة الأجل في منع النساء من الاستفادة بشكل متساوٍ من تلك الحريات الممنوحة حديثاً. وبالتالي ينبغي ألا تمنح الحكومة النساء نفس الحريات الممنوحة للرجال فحسب، ولكن يتعين عليها أيضاً تخصيص موارد وطاقة أكبر على وجه التحديد لضمان قدرة النساء على الاستفادة من حرياتهن، فبدون هذه الحريات والموارد والتشجيع اللازم لاستغلالها، ستظل النساء باستمرار مواطنات ثانويات في الدولة ومتلقيات سلبيات للمزايا بدلاً من أن يصبحن مالكات متساويات للحقوق والحريات.

حالات عدم المساواة في المواطنة

تبرز المناقشة المذكورة أعلاه عن الحقوق غير المتساوية التي يتمتع بها الرجال والنساء الأردنيات، على التوالي، وجود تقسيم طبقي يتعلق بالمواطنة في المملكة الأردنية الهاشمية. وتظهر المناقشة أن بعض



المواطنين يحصلون على حريات أقل من الناحية القانونية مقارنة بالآخرين على الرغم من امتلاكهم لنفس الجنسية. ويتضمن الإدراك لكل من وجود هذا التقسيم الطبقي بالإضافة إلى ظلمه تفنيد المعتقدات والتقاليد المقبولة على نطاق واسع. وفي الحقيقة يتطلب الأمر التصدي لهذه الهيمنة الذكورية، ويكمن الهدف النهائي لهذا الأمر في الوصول إلى مجتمع لا يحصل كلا الجنسين فيه على نفس الحريات فحسب، ولكنهم يتمكنون من الاستفادة من تلك الحريات بشكل متساوٍ.

ومن بين الخطوات الرئيسية في مواجهة الروايات المتعلقة بالهيمنة الذكورية القضاء على الأطر القانونية التي تعامل الرجال والنساء بشكل مختلف. ويتطلب تحقيق هذا الإصلاح القانوني أن يتم تعديل الدستور بحيث ينص على أن النساء مواطنات متساويات. ومن ثم، وبالإضافة إلى ذلك، التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك تمييز قائم على أساس العرق أو اللغة أو الدين، ينبغي أن يمنع الدستور أيضًا بشكل صريح التمييز القائم على أساس جنس المواطن الأردني. ولن يساعد التحسين الدستوري للمساواة بين الرجال والنساء في القضاء على التشريعات غير العادلة فحسب، ولكن ربما الأكثر أهمية من ذلك هو أنه سيجبر الأردنيين أيضًا على إعادة النظر في التوصيفات المقبولة التي تسمح حاليًا بالنظر إلى حالات عدم المساواة على أنها عادية وعادلة قانونيًا.

ومن ثم تشكل كل فئة جديدة تضاف إلى قائمة الأسباب التي يحظر الدستور التمييز بناء عليها إنجازًا في مجال العدالة الاجتماعية. ولكن كل إضافة جديدة لهذه القائمة تشتمل على التصدي لرواية أخرى تتعلق بالهيمنة الذكورية؛ وتتطلب كل إضافة تحديد شيء نقله حاليًا كأمر عادي وطبيعي على أنه ظالم. وهذه العملية صعبة للغاية؛ لأنها تتطلب منا أن نتساءل عن مواقفنا الخاصة في المجتمع ونسأل أنفسنا لماذا نمتلك المزايا المتوافرة لنا، بالإضافة إلى ما إذا كانت القوانين والمؤسسات التي تزودنا بهذه المزايا عادلة أم لا.

وعلاوة على ذلك، قد تتطلب عملية إضافة فئات جديدة إلى القائمة الدستورية أيضًا تقييد بعض الحريات التي نتمتع بها حاليًا لضمان عدم تعديها على حريات الآخرين. ونتيجة لذلك فإن الأشخاص الذين يتمتعون



فعلياً بحقوق كبيرة داخل المجتمع، قد يكونون مترددين أو غير مستعدين لتوسيع الحدود التعريفية للمجتمع، ومن ثم توسيع مجموعة الأفراد الذين يتعين تحقيق توازن في الحقوق فيما بينهم.

وعن طريق مناقشتنا لحقوق النساء في القسم السابق، وبالتالي تسليط الضوء على وجود هيمنة ومواطنة طبقية، نكون قد بدأنا بالفعل في مناقشة حدود المجتمع والقيود المفروضة على تطبيق العدالة الاجتماعية. ولكن من خلال هذه المناقشات، سنكون قد تناولنا فقط التقسيمات الطبقية الاجتماعية والقانونية الموجودة ضمن حدود المواطنة القانونية ولم نركز بعد على المجموعات والأفراد الواقعيين خارج هذه المعالم. وهذه ليست قضية تافهة في الأردن لأن ما بين ربع ونصف إجمالي السكان الأردنيين لا يمتلكون الجنسية الأردنية. ويثير وجود هذه المجموعة الكبيرة من السكان غير المواطنين في المملكة عدداً من الأسئلة الصعبة جداً التي لا تزال تثير خلافات شديدة في الحوارات الخاصة بالعدالة الاجتماعية. والأمر الأكثر أهمية هو، أين تتواجد حدود المجتمع، وعلى أي شخص تطبيق العدالة الاجتماعية؟

ومن خلال مناقشة معنى المواطنة والمجتمع، سنناقش أيضاً تعريف العدالة الاجتماعية نفسها. ولكن هذا التصدي الاصطلاحي لا يبطل مفهوم العدالة الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، يوضح اختبار الحدود المفاهيمية للعدالة الاجتماعية الأهمية المتواصلة للمصطلح ويبرز أهمية تعريف العدالة الاجتماعية ليس من خلال التشريع، ولكن بالأحرى من خلال الآليات الحركية. وتبقى العدالة الاجتماعية مفيدة من الناحية المفاهيمية فقط عندما تستمر حدودها في التوسع وإثارة النقاش.

ومن أجل فتح نقاش بخصوص التوسعات المحتملة للعدالة الاجتماعية، يتبنى القسم الأخير من هذه الورقة البحثية توجهاً مختلفاً عن دراسات حالات عدم المساواة التي سبقته. وبينما ناقش كل قسم من الأقسام الثلاثة السابقة حالة منفصلة من حالات الظلم الاجتماعي، فإن هذا القسم يدرس أوضاع الأفراد الموجودين في محيط المجتمع الذين تخصص لهم حريات أقل من المواطنين. وبدلاً من محاولة وصف أوضاعهم بأنها ظالمة اجتماعياً، يأمل هذا القسم في إثارة الحوار عبر التساؤل عما إذا كانت العدالة الاجتماعية تطبق على هذه المجموعات، أو إلى أي مدى يتم تطبيقها.

من خلال مناقشتها لحالات عدم المساواة السياسية والاقتصادية وعدم المساواة على أساس الجنس، استمرت هذه الورقة البحثية في قياس عدالة الأوضاع الاجتماعية عبر الرجوع إلى الوضع الأصلي. ومن ثم فقد ارتأت هذه الورقة البحثية أن القرارات التي اتخذت في الوضع الأصلي تنطبق على كل عضو في المجتمع. ولكن قضايا العدالة الاجتماعية التي تم مناقشتها أعلاه ركزت فقط على الحالات التي لا يُمنح فيها المواطنون الأردنيون حريات عادلة فيها أو عدم قدرة هؤلاء المواطنين على الاستفادة بشكل متساوٍ من حرياتهم. ونتيجة لذلك، فقد أشارت الورقة ضمناً إلى أن العدالة الاجتماعية تُطبق فقط على أفراد المجتمع الذين يمتلكون نوعاً محدداً من العلاقة القانونية مع الدولة. ولكن المواطنة القانونية قد لا تشكل الشكل الوحيد للعضوية الاجتماعية.

وقد أكد عدد من المنظرين الرئيسيين للفلسفة القانونية على أن هناك مظاهر متعددة للعضوية الاجتماعية، تتطوي كل منها على علاقة مختلفة مع الدولة. ويمكن توضيح هذه العضويات الاجتماعية المتنوعة عن طريق رسمها كدوائر مركزية طاردة¹⁴².

ويشغل المواطنون العاديون، من الناحية الثقافية، الموقع الأبرز في وسط هذه الدوائر، بينما يشغل الدائرة التالية المواطنون الذين لا يتم تحديدهم ضمن المجموعة المسيطرة من الناحية الثقافية، ولكنهم يحصلون رغم ذلك، على وضع قانونية متساوية. ويتبع هذه الدائرة من المواطنين القانونيين بدورهم، المقيمون الدائمون في الدولة الذين يتمتعون بالحريات الأساسية، بيد أنهم محرومين من المواطنة القانونية الكاملة.

¹⁴² أنظر:

Benito Alaez Corral, "Nationality and Citizenship in the Spanish Constitutional Democracy," 2013 << http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2317134>>; William Brubaker, "Membership Without Citizenship: The Economic and Social Rights of Noncitizens," in *Immigration and the Politics of citizenship in Europe and North America*, ed. by William Brubaker, (Lanham, Md.: The German Marshall Fund of the United States and University Press of America, 1989), 145-162; Thomas Hammer, *Democracy and the Nation State: Aliens, Denizens and Citizens in a World of International Migration* (Averbury: Aldershot, 1990). For further discussions of the use of "citizenship" in the MENA region, see Nils Butenschon, Uri Davis, and Manuel Hassassian (eds.) *Citizenship in the Middle East: Approaches and Understandings* (Syracuse: Syracuse University Press, 2000); Uri Davis, *Citizenship and the State: A comparative Study of Citizenship Legislation in Israel, Jordan, Palestine, Syria and Lebanon* (Ithaca: Ithaca Press, 1997); and Stefanie Nanes, "Choice, Loyalty, and the Melting Pot: Citizenship and National Identity in Jordan" *Nationalism and Ethnic Politics* Vol. 14, No. 1 (2008): 85-116

وفي النهاية، نجد في محيط الدوائر المقيمين غير الشرعيين المحرومين من الحماية القانونية المهمة وكثيراً ما يكونون غير مدركين لحقوقهم، ولكنهم يشاركون رغم ذلك، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

ويبرز هذا التصوير الطارد للعضوية الاجتماعية العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية المختلفة التي يحتفظ بها الأفراد في المجتمع. ومع الاعتراف بأن كل مجموعة تشارك في المجتمع، فإن الدوائر توضح في الوقت نفسه أن حالة العضوية المختلفة لكل مجموعة هي نتاج مدى ونوعية الحريات التي تمنحها الدولة إلى حد كبير.

وضمن هذه الصورة التوضيحية، يشغل المواطنون القانونيون (الذين تركز عليهم أقسام الورقة البحثية المذكورة أعلاه) أول حلقتين، ويمثلون ما بين نصف وثلاثة أرباع السكان في الأردن. وتمثل الحلقتان الخارجيتان، اللتان تشكلان ما بين ربع ونصف سكان الأردن، الأفراد الذين لا يتمتعون بالمواطنة الشرعية، ومن بينهم اللاجئون طويلي الأمد، واللاجئون الذين وصلوا مؤخرًا إلى الأردن والعمال الوافدين.

وعلى الرغم من حقيقة أن المجموعتان التي تشغلان الحلقتين الخارجيتين تشاركان في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل المملكة، إلا أن وضعهما كمواطنين غير قانونيين من الناحية القانونية والثقافية، يمنعهم من المشاركة في الحياة العامة والسياسية. وتساهم ندرة المشاركة المذكورة (على النحو الذي ستوضحه النماذج الواردة أدناه) في جعلهم مكونًا خفيًا من مكونات النسيج الاجتماعي الأردني، وهو ما يؤدي بشكل أساسي إلى تصنيفهم الدائم كغير أردنيين. لكن ورغم اختفائهم الاقتصادي والسياسي، إلا أن وجودهم قد يكون ضروريًا، مع ذلك، للوصول إلى فهم شامل لـ "المجتمع الأردني"

وتفند العضوية المحتملة لهذه المجموعات في المجتمع الأردني استخدامنا لمصطلح "المواطنة" كمرادف لـ "المواطنة القانونية"؛ حيث تدفعنا لإعادة النظر في الاستخدام الموجه المستمر لمصطلح "المواطنة" من أجل دراسة الظلم الاجتماعي إذا كان يستبعد جزءًا كبيرًا من المجتمع. وعلى المستوى المنطقي، فقد نما مفهوم "المواطنة" بالفعل لأبعد بكثير من حدود المشاركة السياسية أو الانتماء القانوني إلى مجالات

المساواة الاجتماعية والاقتصادية¹⁴³، والحقوق الثقافية¹⁴⁴، وحقوق الإنسان¹⁴⁵، وحتى المفاهيم شبه المثالية للمجتمعات الإنسانية¹⁴⁶.

ولكي تبقى "المواطنة" مصطلحًا مفيدًا لدراسات العدالة الاجتماعية، قد يكون من الضروري بالمثل، إعادة تعريف المصطلح على المستوى العملي¹⁴⁷. وسوف يساعد التعريف الموجز ببعض المجموعات المحيطة التي تشغل الحلقتين الخارجيتين لدوائر العضوية الاجتماعية المركزية في تحديد القيود المحتملة للاستمرار في التركيز على المواطنة القانونية كأساس للإدراج في مناقشات العدالة الاجتماعية. وعلى هذا النحو، سيدرس هذا القسم في البداية أوضاع اللاجئين في الأردن قبل الانتقال لإجراء مناقشة موجزة عن العمال الوافدين.

اللاجئون

تحتوي الأردن على أحد أكبر تجمعات اللاجئين في العالم، من حيث الأرقام المطلقة¹⁴⁸، ونسبة اللاجئين قياسًا بسكانها الإجماليين¹⁴⁹. ولكن على الرغم من أهمية اللاجئين في المملكة، لا يمكن الحصول على

¹⁴³ T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class: And Other Essays* (Cambridge: Cambridge University Press, 1950).

¹⁴⁴ Margaret Somers, "Citizenship and the Place of the Public Sphere: Law, Community, and Political Culture in the Transition to Democracy," *American Sociological Review* Vol. 58 (1993): 587-620; Will Kymlicka, *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights* (Oxford: Clarendon Press, 1995); and John David Skrentny, *The Minority Rights Revolution* (Cambridge: Harvard University Press, 2002).

¹⁴⁵ Reiner Bauböck, *Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration* (Aldershot: Edward Elgar), 1994; Gershon Shafir and Alison Brysk, "The Globalization of Rights: From Citizenship to Human Rights," *Citizenship Studies* Vol. 10 (2006): 275-287. Adela Cortina, *World Citizens: Towards a Theory of Citizenship* (Madrid: Alianza, 1998); ¹⁴⁶ Jürgen Habermas, *The Post National Constellation: Political Essays* (Cambridge: MIT Press, 2001).

¹⁴⁷ Margaret Somer, *Genealogies of Citizenship: Markets, Statelessness, and the Right to have Rights* (New York: Cambridge University Press, 2008); Margaret Somers, "Rights, Relationality, and Membership: Rethinking the Making and Meaning of Citizenship." *Law and Social Inquiry* Vol. 19 (1994):1301-1350; and Will Kymlicka and Wayne Norman, "Return of the Citizen: A Survey of Recent Work on Citizenship Theory," *Ethics* Vol. 104 (1994): 352-376.

¹⁴⁸ وفقًا للبنك الدولي، كان هناك 2.337.348 لاجئًا في الأردن خلال الفترة ما بين عامي 2009 - 2012. انظر تقرير البنك الدولي الصادر بعنوان "تعداد اللاجئين وفقًا لدولة أو منطقة اللجوء". <http://data.worldbank.org/indicator/SM.POP.REFG> <> وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك أكثر من 600.000 لاجئ مسجل في الأردن خلال عام 2014، ولكن الحكومة الأردنية قدرت أنه كان هناك إجمالي يقرب من 1.5 مليون سوري في المملكة. انظر تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر بعنوان "لمحة عن العمليات القطرية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2014 - الأردن" <<<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e486566&submit=GO>>> و"جودة: عبء اللاجئين أرقق الأردن" جوردان تايمز، 28 تشرين أول، 2014.

أي أعداد واضحة بخصوص تجمعات اللاجئين. وينبع هذا الغموض من حقيقة أن معظم التقديرات إما لا تشمل على العدد المجهول للمقيمين العراقيين في الأردن (تتراوح التقديرات ما بين 500.000 إلى 1 مليون شخص)¹⁵⁰، أو السوريون غير المسجلين الذين يقيمون في المملكة، ولكن الذين تمنعهم أوضاعهم الشخصية أو تنهيمهم عن الحصول على وضع لاجئ (تتراوح التقديرات ما بين 500.000 إلى 750.000 شخص)¹⁵¹. ويكشف تعديل التقديرات لكي تشمل على تلك الأعداد عن وجود إجمالي يتراوح ما بين 2 إلى 2.5 مليون لاجئ لا يحق لهم الحصول على الجنسية الأردنية يعيشون في الأردن.¹⁵² وقد تم تسجيل أقل من 1 مليون من هؤلاء اللاجئين رسمياً إما لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

<<<http://jordantimes.com/refugee-burden-has-exhausted-jordan----judeh>>>، وبالإضافة إلى هذا العدد، واعتباراً من تاريخ 1 يناير، 2014، ذكرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أنه كان هناك 2.070.973 لاجئاً فلسطينياً في الأردن، جميعهم لديهم الجنسية. ولكن، يلاحظ أيضاً أنه كان هناك عدد غير محدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ليس لديهم مواطنة. انظر تقرير وكالة الأونروا الصادر بعنوان: "الأردن - حيث نعمل".

<<<http://www.unrwa.org/where-we-work/jordan>>>
149 في عام 2006، ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أن ثلث سكان الأردن يتكونون من اللاجئين. انظر تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الصادر بعنوان "المعاملة الصامتة"، 28 نوفمبر، 2006.

<<<http://www.hrw.org/reports/2006/11/27/silent-treatment>>> وحدد المركز الأمريكي للاجئين والهجرة الأردن على أنها الدولة التي لديها ثاني أعلى نسبة من المستضيفين للاجئين بمعدل 1:9 في عام 2009 - حتى قبل بدء الأزمة السورية. انظر تقرير المركز الأمريكي للاجئين والهجرة الصادر بعنوان "مسح اللاجئين العالميين لعام 2009"، 31، 2009.

<<http://www.uscrrifugees.org/2010Website/5_Resources/5_5_Refugee_Warehousing/5_5_4_Archived_World_Refugee_Surveys/5_5_4_7_World_Refugee_Survey_2009/5_5_4_7_1_Statistics/Ratios.pdf>>.

وفي عام 2012، قدر عدد سكان الأردن بنحو 6.388.000 نسمة مع معدل نمو سكاني مستقر نسبته 2.2%، سيرفع إجمالي عدد السكان إلى 6.671.000 في عام 2014. انظر تقرير دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية الصادر بعنوان "السكان وتقديرات معدل النمو، 1999 - 2012" <<http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/last>> retrieved>>

¹⁵⁰ تقدر باتريشيا فايس فاجن أن هناك ما بين 700.000 إلى 800.000 مقيم عراقي في الأردن. انظر تقرير Patricia Weiss Fagen "Iraqi Refugees: Seeking Stability in Syria and Jordan," Center for International and Regional Studies, Georgetown University 2009, 7. <<<https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558297/CIRSOccasionalPaper1PatriciaFagen2009.pdf?sequence=5>>>

تشير تقديرات معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية إلى أن 450.000 - 500.000 عراقي فقط بقوا في الأردن. انظر التقرير الصادر عن معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية بعنوان "العراقيون في الأردن 2007: عددهم وخصائصهم"، "Iraqis in Jordan 2007: Their number and Characteristics," 2007. <<<http://www.fafno.no/ais/mideast/jordan/IJ.pdf>>> Also see Nicholas Seeley, "The Politics of Aid to Iraqi Refugees in Jordan," MERIP No. 256 Vol. 40 (Fall 2010). انظر أيضاً الدراسة التي أعدها نيكولاس سيلبي بعنوان: "سياسات المساعدة للاجئين العراقيين في الأردن" الصادرة عن مشروع معلومات وأبحاث الشرق الأوسط "ميريب" رقم 256 المجلد 40 (خريف 2010).

Nicholas Seeley, "The Politics of Aid to Iraqi Refugees in Jordan," MERIP No. 256 Vol. 40 (Fall 2010). <<<http://www.merip.org/mer/mer256/politics-aid-iraqi-refugees-jordan>>>

¹⁵¹ تتكون هذه المجموعة إلى حد كبير من الطلبة والعمال أو الوافدين الآخرين الذين وصلوا إلى الأردن قبل أو بعد اندلاع الأزمة. ويتضح من المقابلات التي أجريت مع السوريين أنه في حين أن البعض يعرفون أنفسهم على أنهم لاجئ الصراخ، فإن الآخرون ينظرون إلى أنفسهم كمقيمين مؤقتين.

¹⁵² هذا الرقم مستمد من إضافة أعداد اللاجئين السوريين والعراقيين معاً، بالإضافة إلى أولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحق لهم الحصول على الجنسية الأردنية.



ويتلقى اللاجئون المسجلون البالغ عددهم أقل من 1 مليون لاجئ الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية فقط. وتظهر الطبيعة المحدودة للمزايا الممنوحة للاجئين بشكل جزئي، نتيجة لعدم توقيع الأردن على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، والتي تحدد مسؤوليات الدول المانحة لحق اللجوء السياسي. ولكن الأردن وقعت على مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 1998¹⁵³. وفي ظل غياب أي أطر قانونية وطنية أو دولية للاجئين في الأردن، ترسخ مذكرة التفاهم ثوابت المملكة للتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتمكن مذكرة التفاهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تقديم الحماية والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء وتحدد المبادئ الرئيسية للتعاون الدولي، بما في ذلك تعريف اللاجئين والاعتراف بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وعلاوة على ذلك، وافقت الأردن أيضاً، وفقاً لبنود مذكرة التفاهم، على تزويد اللاجئين بالعون مثل الطعام والمأوى وخدمات اجتماعية معينة مثل التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى المحاكم القانونية للتقاضي والمسائل المدنية الأخرى¹⁵⁴. ولكن، من أجل اكتساب إمكانية الوصول إلى جميع هذه "الحقوق"، ينبغي على الأفراد إثبات استحقاقهم لوضع اللاجئين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا يتلقى اللاجئون غير المسجلين أو الأشخاص الذين تم رفض طلباتهم للحصول على وضع اللاجئين أي مساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (رغم أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم مساعدة محدودة لتجمعات اللاجئين غير المسجلين).¹⁵⁵ وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين غير المسجلين المقيمين في الأردن ليس بسيطاً. وعلى سبيل المثال، إذا درسنا تجمعات اللاجئين السوريين، التي تنمو بشكل مستمر منذ بدء الأزمة السورية في عام 2011، يتضح أن عددا كبيرا من اللاجئين السوريين (وإن لم يكن غالبيتهم) ليسوا مسجلين في الحقيقة، ومن ثم لم

¹⁵³ وقعت مذكرة التفاهم في الأصل خلال عام 1998، وتم تجديدها في شهر نيسان 2014. انظر ختام الملكاوي "الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوقعان على تعديلات لمذكرة التعاون" *جوردان تايمز*، 31 مارس، 2014.

¹⁵⁴ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "مذكرة تفاهم بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، 5 أبريل 1998.

¹⁵⁵ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين 2014 الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، 2014، 61 – 62.

<<<http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/Syria-rrp6-full-report.pdf>>> واليزابيث ديكينسون، "مساعدات الظل للاجئين السوريين"، الصادرة عن مشروع معلومات وأبحاث الشرق الأوسط "ميريب" رقم 272، المجلد 44 (خريف 2014):

<<http://www.merip.org/mer/mer272/shadow-aid-syrian-refugees>>

يتم منحهم أي حماية قانونية. وكشفت مجموعة متنوعة من الدراسات الاستقصائية التي تدرس وضعية اللاجئين السوريين في الأردن عن وجود تباين كبير بين أعداد اللاجئين السوريين المسجلين والعدد الإجمالي للاجئين المقيمين في المملكة. وفي شهر تموز 2012، كان هناك 50.000 لاجئ سوري مسجلين في الأردن، بيد أنه كان هناك إجمالي 140.000 لاجئ سوري تقريباً قد دخلوا بالفعل إلى الأردن.¹⁵⁶ وبالمثل في شهر كانون ثاني 2013، كان هناك حوالي 200.000 سوري مسجلين أو ينتظرون التسجيل، ولكن تقديرات السكان الإجمالية كانت لا تزال أعلى بشكل كبير¹⁵⁷. ومع نهاية صيف عام 2014، وصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين إلى أكثر من 600.000 لاجئ¹⁵⁸. ولكن، على الرغم من العدد الهائل، كانت بعض التقديرات قد أشارت إلى أن تعداد اللاجئين السوريين كان يعادل ضعف هذا الحجم تقريباً، مع دخول أكثر من نصف مليون لاجئ سوري إلى المملكة دون تسجيل منذ بداية الأزمة السورية.¹⁵⁹

ويظهر التباين الكبير بين العدد الإجمالي للاجئين السوريين في الأردن وعدد اللاجئين المسجلين نتيجة للعديد من العوامل الرئيسية. وقد تعرضت قدرة السوريين على تسجيل أنفسهم كلاجئين لقيود بشكل حاسم، بسبب عملية التسجيل نفسها، فعلى سبيل المثال، بإمكان السوريين الذين دخلوا الأردن بعد شهر كانون ثاني 2012 فقط تسجيل أنفسهم كلاجئين¹⁶⁰. وعلاوة على ذلك، يطلب من المرشحين المستحقين تسجيل أنفسهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتجديد وضعيتهم كل ستة أشهر. وليس من المستحيل أن يسافر بعض اللاجئين إلى مكتب التسجيل فحسب، ولكن مدة أوقات الانتظار في عمليات

¹⁵⁶ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الأردن تفتح مخيماً جديداً للاجئين السوريين وسط ثغرات في التمويل"، 30 يوليو، 2012.

<<<http://www.unhcr.org/5016861c9.html>>>

¹⁵⁷ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الظروف الجوية خلال فصل الشتاء تزيد المصاعب لأكثر من 600.000 لاجئ سوري، "11 يناير، 2013. <<<http://www.unhcr.org/50f001bf9.html>>>

¹⁵⁸ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تحديث بين الوكالات - الأردن" 22 يونيو - 5 يوليو 2014.

<<<http://www.unhcr.org/53ce15e79.html>>>

¹⁵⁹ وفقاً لتقديرات خالد الوزاني، يعيش حوالي 80% من اللاجئين السوريين خارج المخيمات. انظر تقرير خالد الوزاني بعنوان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين على الأردن (عمان: مطبعة فينيقيا، 2014)، 83. انظر أيضاً "عبء اللاجئين أرق الأردن - جودة" جوردان تايمز.

¹⁶⁰ مشروع قدرات التقييم (ACAPS)، "الوضعية القانونية للأفراد الفارين من سوريا، سوريا تحتاج إلى مشروع تحليل"، يونيو 2013، 7.

التجديد قد زادت أيضاً لتصل إلى ما يقرب من 8 أشهر.¹⁶¹ ونتيجة للتعقيدات البيروقراطية، لا يتمكن العديد من اللاجئين إما من تسجيل أنفسهم أو يفقدون وضعيتهم عن طريق عدم تجديدها.

ولكن، بعيداً عن هذه المصاعب الإدارية، لا يكون بعض اللاجئين السوريين ببساطة على دارية بفوائد التسجيل، وبالتالي لا يبالون ببدء هذه العملية¹⁶². وفي نفس الوقت، يتجنب البعض العملية برمتها بمحض اختيارهم خوفاً من أن ينتهي بهم الأمر إلى الوقوع في أيدي الحكومة السورية عن طريق تقديم

معلوماتهم إلى الحكومة الأردنية أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى هذا النحو، فإنهم يختارون البقاء خارج السجلات.¹⁶³



مجموعة النقاش في مخيم غزة، جرش

الموجودين في المملكة، فقد اضطر اللاجئين السوريون للاعتماد على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى الخدمات الأساسية، والحصول على الاستحقاقات القانونية الأساسية. ولكن عدم قدرة هذه المنظمات على توفير الرعاية الشاملة للعدد المتزايد من اللاجئين، جنباً إلى جنب مع حالات رفض بعض اللاجئين لتسجيل أنفسهم تعني أن عدداً كبيراً من اللاجئين قد سقطوا من القيد عن طريق الثغرات البيروقراطية في المملكة. ونظراً لأن الأردن لا يمتلك أي إطار قانوني للاجئين غير مذكرة التفاهم التي وقعها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد وجد السوريون أنفسهم في وضع غير قانوني واختفاء اجتماعي، حيث يتم الاعتراف بهم فقط كبنود إحصائي غير متبلور مكون من 6 أرقام.

The Assessment Capacities Project (ACAPS), "Legal Status of Individuals Fleeing Syria, Syria Needs Analysis Project," June 3013, 7.

<<reliefweb.int/files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf>>

¹⁶¹ منظمة أرض - العون القانوني، "السوريون والاحتيايل والتزوير"، 19 - 22 <<http://ardd-jo.org/syrians-fraud-and-forgery-jordan>>، ومشروع قدرات التقييم "ACAPS" "الوضعية القانونية للأفراد الفارين من سوريا"، 7.

¹⁶²نظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين 2014 الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2014

¹⁶³نظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين 2014 الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2014

وقد أثار الكم الهائل من اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى الأردن خلال السنوات الثلاثة الماضية، تساؤلات بخصوص التشريعات الخاصة باللاجئين أو غيابها. ولكن هؤلاء اللاجئين الذين وصلوا مؤخراً إلى الأردن ليسوا بالتأكيد هم المجموعات الوحيدة التي تأثرت سلبياً بالغياب التشريعي، فبعد حرب الخليج التي اندلعت عام 2003، واجه العراقيون الفارين من منازلهم صعوبات مشابهة أثناء محاولتهم الاستقرار فيما وراء الحدود الغربية للعراق. وبينما يختلف وضع اللاجئين العراقيين في الأردن كثيراً عن وضع اللاجئين السوريين، فقد قيد غياب التشريعات الخاصة باللاجئين بالمثل من حرياتهم، وهو ما أدى إلى اضطرابهم للعيش في منطقة مشاع بيروقراطية. وتعززت حالة غياب الشرعية التي واجهوها مع رفض الأردن للاعتراف بالعراقيين العابرين إلى أراضيها كلاجئين. وبدلاً من ذلك، صنفتهم الأردن على أنهم "ضيوف مؤقتون"، وهي وضعية قوضت بشدة من وضعهم القانوني في المملكة¹⁶⁴.

وفي حين تم منح العراقيون الذين لبوا الحد الأدنى لمتطلبات الاستثمار والذين ظلت أرصدتهم في البنوك الأردنية أعلى من 150.000 دولار أمريكي تصاريح إقامة قابلة للتجديد مدتها 5 سنوات، واجه "الضيوف المؤقتون"، الذين لم يكونوا محظوظين جداً من الناحية المالية صعوبات شديدة في الحصول على الإقامة القانونية والاحتفاظ بها في المملكة¹⁶⁵. وتم دفع "الضيوف المؤقتون" الذين لم يتمكنوا من تحمل الإيداع النقدي أو الذين استنفدوا ببطء مواردهم المالية دون أن يتمكنوا من استثمارها بشكل مربح في اتجاه عالم الإقامة غير النظامية. وبينما رُفضت تصاريح البعض ببساطة لعدم وفائها بإشترطات التجديد الصارمة، اختار آخرون عدم التقدم بطلبات التجديد، خوفاً من إمكانية مواجهتهم للترحيل إذا تم رفض طلباتهم. وبعد انزلاقهم إلى هامش المجتمع، تم تهميش تجمعات اللاجئين تلك من الحياة العامة ومُنعوا من المشاركة سياسياً ومن أشكال المشاركة الاقتصادية الرسمية. ويبدو بديهياً أن هذا التهميش السياسي والاقتصادي قد حدث نتيجة لغياب الحماية القانونية الكافية. وبعبارة أخرى، يبدو أن ندرة الإطار التشريعي الذي يوضح بشكل مفصل حريات اللاجئين قد وضع تجمعات اللاجئين في وضع يتميز بالضعف الشديد، لأن عدم وجودهم القانوني يحرمهم من القدرة على الاعتراض على وقائع الظلم التي ترتكب ضدهم.

¹⁶⁴نظر التقرير الصادر عن منظمة "هيومان رايتس ووتش" بعنوان "المعاملة الصامتة".

¹⁶⁵ أصبحت الحواجز البيروقراطية التي اضطرت اللاجئين العراقيين إلى تخطيها أكبر اتساعاً بعد التفجيرات التي وقعت في عمّان عام 2005. /نظر فيجان "اللاجئون العراقيون"، 8، 29؛ والتقرير الصادر عن منظمة "هيومان رايتس ووتش" بعنوان "المعاملة الصامتة". 50 - 51.

وفي حين أن هذا الوضع قد يكون صحيحًا، فإن هشاشة اللاجئين قد لا تكون قابلة للعلاج من خلال تمرير تشريع لتزويدهم باستحقاقات قانونية فريدة. وعلى النقيض من ذلك، قد تعمل صيغة القواعد الخاصة بمجموعة محددة على تقييد الحقوق التي تتمتع بها تلك المجموعة بشكل إضافي. ويمكن تسليط الضوء على هذه الآلية من خلال دراسة موجزة للظروف التي يتحملها العمال الوافدون في الأردن.

العمالة الوافدة

يمثل العمال الوافدون، مثل اللاجئين، جزءًا كبيرًا من سكان الأردن. وتتراوح التقديرات السكانية للعمال الوافدين ما بين 350.000 و750.000 شخص، يشكلون حوالي ثلث ونصف إجمالي القوى العاملة في الأردن¹⁶⁶. وعلى النقيض من ندرة التشريعات الخاصة باللاجئين في الأردن، فإن أوضاع وامتيازات العمال الوافدين منظمة بشدة عن طريق التشريعات الواسعة المتعلقة بأدق تفاصيل وظائفهم وحياتهم الشخصية. وتخضع كل جنسية من جنسيات العمال لقواعدها ولوائحها الخاصة، المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية الخاصة التي وقعت عليها الأردن مع البلدان الأصلية للوافدين، وهو ما يعكس عدم تجانس هذه المجموعة الكبيرة من العمال الوافدين¹⁶⁷.

ووفقًا للتشريعات الخاصة بجنسية محددة، يتم حصر العمال الوافدين في الوظائف التي يمكنهم العثور على عمل فيها، والطريقة التي يمكن تنظيمهم بها وقدرتهم على إحضار عائلاتهم إلى الأردن وقدرتهم على التحكم في حياتهم الشخصية¹⁶⁸. ولكن بغض النظر عن البلد الأصلي للوافدين وإطاره القانوني المقابل، لا يملك أي فرد الحريات للاستمتاع بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأردنيون. ونتيجة لهذه الحريات

¹⁶⁶ في عام 2010، تم إصدار 300.000 تصريح عمل تقريبًا، ولكن التقديرات أشارت إلى أن أعداد العمال الوافدين غير الشرعيين كانت أعلى بشكل كبير، حيث كانت تشكل إجماليًا أكثر من 25% من القوى العاملة الأردنية. انظر التقرير الصادر عن برنامج تمكين بعنوان "سوق العمل الأردنية"، 2009، <<http://www.tamkeen-jo.org/download/labour_eng.pdf>>

¹⁶⁷ مصر (2007، 1985)، الإمارات (2006)، سريلانكا (2006)، الصين (2005)، الجزائر (2004)، السودان (2003)، سوريا (2002)، أندونيسيا (2001)، الكويت (2001)، اليمن (1997)، قطر (1997)، الفلبين (1988)، المغرب (1983)، تونس (1983)، تركيا (1982)، ليبيا (1979)، باكستان (1978). انظر التقرير الصادر عن وزارة العمل، المملكة الأردنية الهاشمية بعنوان "الاتفاقيات الثنائية: الاتفاقيات الثنائية المصدقة في مجال القوى العاملة".

<<<http://www.mol.gov.jo/Default.aspx?tabid=237>>>

¹⁶⁸ المملكة الأردنية الهاشمية، "لائحة رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين"، 1997 <<<http://www.mol.gov.jo/Portals/1/Regulation36e.pdf>>>؛ الأردن: العمل الاستعادي الذي تكفله الدولة في المنطقة العربية"، مجلة دراسات التنمية العدد 49، رقم 8 (2013): 1072 - 1087؛ تقرير اتحاد البحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية "CARIM" الصادر بعنوان "لمحة عن الهجرة: الأردن"، 2010. <<<http://www.enpi-info.eu/library/content/carim-migration-profile-jordan>>>



المنقوصة، يتم إنزال العمال للوافدين، مثل اللاجئين، إلى موقع أقل من المواطنين الأردنيين في مثلث التسلسل الهرمي الاجتماعي. ولكن، بخلاف اللاجئين، الذين ينظر إليهم على أنهم مختفين اجتماعياً بسبب غياب الإطار القانوني المتعلق بأوضاعهم، يتعرض العمال الوافدين للتهميش من خلال وفرة من التشريعات. ولا يحد تنزيل درجاتهم المذكورة من حرياتهم فحسب، ولكنه يؤدي أيضاً إلى حدوث انتهاكات متكررة ضد هذه الحريات المحدودة. ويملك العمال الوافدين، الذين لا يتم منحهم وضعاً قانونياً عادلاً، إمكانيات استغاثة أقل عندما تتعرض الحريات المحدودة التي يمكنهم الاستمتاع بها للانتهاك.

ويرتكب أصحاب العمل انتهاكات لحقوق العمال الوافدين العاملين لديهم بشكل متكرر جداً، لأن العمال الوافدون غالباً ما يعتمدون على أصحاب العمل فيما يتعلق بوضعهم القانوني وقدرتهم على الإقامة في الأردن. ورغم الإصلاحات الأخيرة في تشريعات العمل والتي سعت لدمج العمال الوافدين بشكل أفضل في الهيكل الجماعي الأكبر للقوة العاملة الأردنية، فإن العلاقة بين صاحب العمل والموظف في عدد من الجوانب، مثل التوظيف والتأمين والمعاملة الشخصية لا تعكس هذه التحسينات، ويستمر عدد كبير من العمال الوافدين في التعرض للحرمان من حقوقهم عن طريق أصحاب العمل¹⁶⁹. وتشتمل الانتهاكات الأكثر شيوعاً التي دائماً ما يرتكبها أصحاب العمل على دفع أجور أقل من الحد الأدنى المقرر للأجور، وتأخير دفع الرواتب بشكل غير قانوني وإجبار العمال على دفع رسوم ومصاريف السفر التي يجب أن يغطيها صاحب العمل ومصادرة وثائق تحقيق الهوية والسفر وتوفير ظروف معيشية سيئة¹⁷⁰.

وعادة ما يتمتع العمال الذين يتعرضون لهذه الانتهاكات عن رفع قضاياهم إلى السلطات المعنية. ورغم أن العمال الوافدين يتمتعون نظرياً بوضع قانوني متساوٍ أمام المحاكم، فإن أغلبية القضايا التي تنظرها المحاكم يتم البت فيها لصالح أصحاب العمل الأردنيين عملياً¹⁷¹. ويعزز عدم قدرة أو عدم استعداد السفارات الخاصة بالعمال للدفاع عن حقوقهم، واختيارها دائماً للوقوف إلى جانب وكالات التوظيف أو أصحاب العمل من الخطورة الناتجة عن هذا الوضع.

¹⁶⁹ المملكة الأردنية الهاشمية، القانون رقم 48 "تعديل قانون العمل"، 2008.
¹⁷⁰ برنامج تمكين "الغربة المزدوجة: وضع الخادمتين في الأردن" عمان، 2009.
<<http://www.tamkeen-jo.org/download/doubled_alienation.pdf>>
¹⁷¹ Franz, "Jordan's Unfree Workforce."



ويختار عدد كبير من العمال الوافدين الذين يتعرضون لسوء المعاملة ترك أرباب عملهم والعثور على عمل غير رسمي وغير قانوني؛ نظرًا للظروف السيئة التي تواجه العمال الوافدين، بالإضافة إلى فرضية أن أوضاعهم لن تتحسن إذا ما تقدموا بشكوى أمام المحاكم. وعلى الرغم من التشريعات الواسعة المتعلقة بالعمال الوافدين، تحدث الحماية القانونية غير الكافية التي تمنحها هذه التشريعات للعمال وضعًا متناقضًا يكون فيه العديد من العمال الوافدين أكثر ارتياحًا وثقة في الوضع غير القانوني مقارنة بالوضع القانوني. وهذا التفضيل مفهوم لأن العمال يكونون بمنأى عن انتهاكات أرباب العمل داخل القطاع غير الرسمي، ويكونون أكثر قدرة على اختيار وظائفهم الخاصة ويكسبون أجرًا أعلى ويمتلكون حرية أكبر للتحكم في حياتهم الشخصية¹⁷².

وبعد دراسة كل من مسألة غياب التشريعات الخاصة باللاجئين في الأردن والنخمة الظاهرية للوائح المتعلقة بالعمال الوافدين، يتضح أن حقوق هؤلاء المواطنين غير القانونيين لا يتم حمايتها في كلتا الحالتين. وسواء أكان هناك غياب للوضع القانوني الشرعي، أو وفرة في القواعد الخاصة بمجموعة محددة، فإن كلتا الطريقتان قد تسببتا في النزول بوضعية المواطنين غير القانونيين إلى مكانة أدنى على التسلسل الهرمي الاجتماعي مقارنة بالمواطنين الأردنيين. وفي كلتا الحالتين، تتعرض حقوق المواطنين غير الشرعيين للانتهاك بسبب هؤلاء الأفراد الذين لا يتم منحهم نفس الوضعية القانونية الخاصة بالمواطنين، ومن ثم فإن أي حقوق يتم توفيرها لهم تعتبر أيضًا عرضة للخطر.

حدود العدالة الاجتماعية

في ظل وجود عدد يتراوح ما بين ربع ونصف سكان الأردن يشغلون "وضعًا غير قانوني" يُعاملون فيه على أنهم أجانب "غير اردنيين" من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، فإننا نضطر إلى التساؤل عن العلاقة بين المواطنين غير القانونيين والمجتمع، ومن ثم تطبيق العدالة الاجتماعية على

¹⁷² Franz, "Jordan's Unfree Workforce," 1079 (2011)؛ برنامج تمكين، "كسر حاجز الصمت"، عمّان، 2011 <<http://www.tamkeen-jo.org/download/breaking_the_silence.pdf>>؛ وبرنامج تمكين: "بين العراق والسندان: العمال الوافدون حائرون بين انتهاك أصحاب العمل والتنفيذ السيء للقانون" عمّان، 2012 <<http://www.tamkeen-jo.org/download/between_rock_hard_place.pdf>>

أوضاعهم. وفي الواقع، فإننا نواجه معضلة رئيسية وهي: هل هؤلاء الأفراد يمتلكون حريات مساوية للحريات الممنوحة للمواطنين الأردنيين، أم هل ينبغي على الأردن حماية حقوقهم الأساسية ببساطة؟ ويستمر إثارة مناقشات مشابهة في الحوارات الخاصة بالعدالة الاجتماعية تتعلق بتطبيق العدالة الاجتماعية في السياق الدولي. وترتكز هذه المناقشات على ما إذا كان من الممكن استخدام إطار الوضع الأصلي لصياغة نظرية عن العدالة الاجتماعية توازن ما بين حقوق وحريات الناس على المستوى العالمي من عدمه.

وفي حين أشار عدد من المفكرين إلى أنه لا يوجد أي سبب لتقييد الوضع الأصلي إلى مستوى الدولة القومية، كان راولز (ضمن آخرين) أقل استعدادًا لتوظيف إطار المستوى العالمي¹⁷³. ويعترف راولز بأن الدولة القومية مسؤولة عن الأفراد الذين يعيشون خارج حدودها إلى حد وجوب تزويد هؤلاء الأفراد بمستوى معيشي كافٍ، ولكن راولز لم يكن مستعدًا لتوسيع حدود العدالة الاجتماعية والوضع الأصلي لأبعد من حدود الدولة¹⁷⁴.

ويمثل توفير المساعدة الأساسية للأشخاص الذين يعيشون فيما وراء حدود الدولة، ولكن مع عدم توسيع حدود العدالة الاجتماعية والمساواة لكي تشملهم توجه الأردن بشكل أساسي (والعديد من الدول الأخرى) في التعامل مع المواطنين غير القانونيين الذين يقيمون داخل أراضيها. وقد لا ينطبق اعتراض راولز على توسيع حدود المسؤولية الاجتماعية على الوضع الداخلي في الأردن؛ ورغم أن راولز لم يكن واضحًا بخصوص هذه النقطة؛ فإن حدوده قد تشمل على مواطنين غير قانونيين. ولا يدفع راولز تطبيق العدالة الاجتماعية لأبعد من مستوى الدولة لأنه لا يعتقد بأنه هناك سلطة على المستوى الدولي يمكنها أن تحمي الأداء المناسب للبنية الأساسية. ولكن الأردن لا تواجه نفس المعضلة في التعامل مع المواطنين غير القانونيين؛ حيث أن الهيكل الإداري متواجد بشكل راسخ. ويتم استبعاد هؤلاء الأفراد ببساطة من العدالة

¹⁷³ أبرز النقاد لراولز الذي يقيد نظريته عن العدالة بالنسبة للدول القومية هو توماس بوج. انظر مثلاً Thomas Pogge, *Realizing Rawls* (Ithaca: Cornell University Press, 1989); Thomas Pogge, "Priorities of Global Justice," *Mataphilosophy* Vol. 32, No. 1-2 (January 2001): 6-24; و Thomas Pogge, "An Egalitarian Law of Peoples," *Philosophy and Public Affairs* Vol. 23 (1994): 195-224.

¹⁷⁴ Rawls, *The Law of Peoples*



الاجتماعية لأنه ينظر إليهم على أنهم موجودين خارج المجتمع الأردني، وبالتالي، خارج حدود العقد الاجتماعي للمملكة.

وفي حين قد يبدو توفير حريات معينة (أقل) للاجئين والعمال الوافدين وكأنه يمثل طريقة بديهية وربما معقولة حتى للتعامل مع تلك التجمعات من المواطنين غير القانونيين، إلا أنه ينبغي علينا مع ذلك، أن نتساءل عما إذا كان هذا الأمر عادلاً. وفي الواقع، فإننا نحتاج إلى تحديد ما إذا كانت هذه التجمعات من المواطنين غير القانونيين تمثل جزءاً من المجتمع أم لا، وبالتالي ترسيخ علاقاتها مع المجتمع، وفي النهاية تحديد معنى هذه العلاقة للعدالة الاجتماعية.

وبالتالي، فإننا نبقى مع سلسلة من الأسئلة التي لم يتم الإجابة عليها بعد في أي سياق من بينها: على أي أساس يتم استبعاد هذه التجمعات من المجتمع؟ وما الذي يجعل هذه التجمعات أعضاء في المجتمع؟ هل تحول الإقامة طويلة الأجل في الدولة، على سبيل المثال، الفرد إلى عضو في المجتمع؟ وهل يؤدي شغل وظيفة خالية أو الإضافة إلى التنوع الثقافي للدولة إلى ترقية الفرد للعضوية الاجتماعية؟ وإذا اعتبرنا هؤلاء الأفراد أعضاء في المجتمع، فهل يجب منحهم نفس الحريات الممنوحة للمواطنين القانونيين؟ ويجب طرح هذه الأسئلة الصعبة الآن إذا كانت العدالة الاجتماعية لا تزال تمثل فكرة حيوية ومفيدة. وتاماً مثلما ينبغي ترسيخ مساواة النساء من الناحية الدستورية، ربما تمثل هذه التجمعات للمواطنين غير القانونيين الفئة التالية التي يجب إضافتها للدستور الأردني.

الخاتمة: هل العدالة الاجتماعية سراب؟

يرى هايك بأن العدالة الاجتماعية مجرد "سراب" لأن الأشخاص الذين يوظفون الفكرة "لا يعرفون بأنفسهم ماذا يعنون بها". ولكن، على النقيض من تأكيدات هايك، تبقى العدالة الاجتماعية مفيدة مفاهيمياً لأن المعنى يستمر في إثارة الجدل ويعاد تعريفه من جديد. ويمكن القول بأن العدالة الاجتماعية لها مفهوم ربح، وتكمن قوتها في تفسيراتها المتنوعة وتطبيقاتها المتباينة. ويجب ألا يفرض المصطلح (ولا يمكنه أن يفرض) تعريفاً فردياً للعدالة الاجتماعية المثالية لأن طرق فهم المجتمعات للعدالة تكون في حالة تجديد وتطور اجتماعي مستمرة.

وعلى سبيل المثال، منذ أقل من ثلاثمائة سنة، ادعى العديد من الأشخاص "العقلانيين" و"المنطقيين" أن المجتمع العادل يمكن أن يشتمل على العبودية، وفشلوا في رؤية كيف يمكن أن يبقى النظام الاجتماعي والاقتصادي قائماً بدونها. بيد أن القيم الاجتماعية تغيرت منذ ذلك الحين، ولن يقبل معظم الأشخاص المنطقيين في الوقت الحالي على الإطلاق إباحة العبودية في أية صيغة لأي سبب كان. وتبقى العدالة الاجتماعية مفيدة من الناحية المفاهيمية بشكل دقيق لأنها عضوية ويمكن تكييفها بشكل حيوي مع التوصيفات المتغيرة، إلى جانب توسيعها وإعادة صياغتها لكي تعكس الأوضاع والأفكار الجديدة.

وتقديرًا لهذه الآلية، لا تهدف قضايا عدم المساواة التي تمت دراستها أعلاه إلى العمل على أنها تقدم نظرة عامة شاملة لحالات الظلم الاجتماعي في الأردن. وبدلاً من ذلك، تسلط كل قضية الضوء على مظهر مختلف من مظاهر الظلم الاجتماعي في المملكة من أجل تقديم وجهات نظر بديلة بشأن الترتيبات الاجتماعية الموجودة، وفتح باب المناقشات بخصوص جوانب العدالة الاجتماعية المتنوعة. وإذا انفق القراء مع بعض التأكيدات الواردة في الورقة مع الاختلاف مع تأكيدات أخرى، فستكون هذه الورقة البحثية قد أثبتت نجاحها، لأن هذه المواجهة تضع القراء مع ذلك، في موقع ينبغي أن يتصدون فيه لمفاهيمهم الخاصة عن العدالة الاجتماعية، ومن ثم التصدي لحدود المفهوم.

ولكن، نظرًا لأنه ينبغي إعادة تحديد مفاهيم المجتمعات العادلة باستمرار، قد يكون وصف هايك للعدالة الاجتماعية على أنها مجرد سراب دقيقاً بالمصادفة. وبمعنى آخر، تعتبر العدالة الاجتماعية مجرد سراب

لأنها موجودة، ولكن ليس بشكل مستقل؛ حيث يعتمد وجودها على الأشخاص الذين يبدون رأيهم فيها، ووضعها وتغيير الحدود بناءً على وجهة نظر هؤلاء الأشخاص. وعلاوة على ذلك، بينما يتعين علينا متابعة العدالة الاجتماعية باستمرار، فإنه ينبغي علينا أيضاً القبول بأن المجتمع العادل بشكل مثالي، مثل السراب، لا يمكن الوصول إليه على الإطلاق. وسيتم تحقيق التحسين الاجتماعي وعلاج حالات الظلم، ولكن هذه الأمور لن تكون مصحوبة في نفس الوقت بالتعرف على حالات ظلم جديدة تحتاج إلى أن يتم تناولها، وسوف يثبت باستمرار أن تحقيق المجتمع العادل أمر محير ويشبه السراب. ولكن، رغم أننا قد لا نصل على الإطلاق حتى إلى تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع عادل بشكل مثالي، فإن كل خطوة نقطعها في اتجاه تحقيق هذا الهدف المخادع تمثل خطوة مهمة في اتجاه تبني المثل الأعلى للعدالة الاجتماعية.